بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة الدراسات العليا
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

الجرائم الإلكترونية الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت

دراسة مسحية لبعض مستخدمي الإنترنت بالمملكة العربية السعودية

بحث مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية

إعداد

نوال بنت علي بن محمد قيسي

إشراف

د/ عبدالعزيز بن علي الغريب

أستاذ علم الاجتماع المشارك

العام الجامعي (١٤٣٠-١٤٣١ هـ)

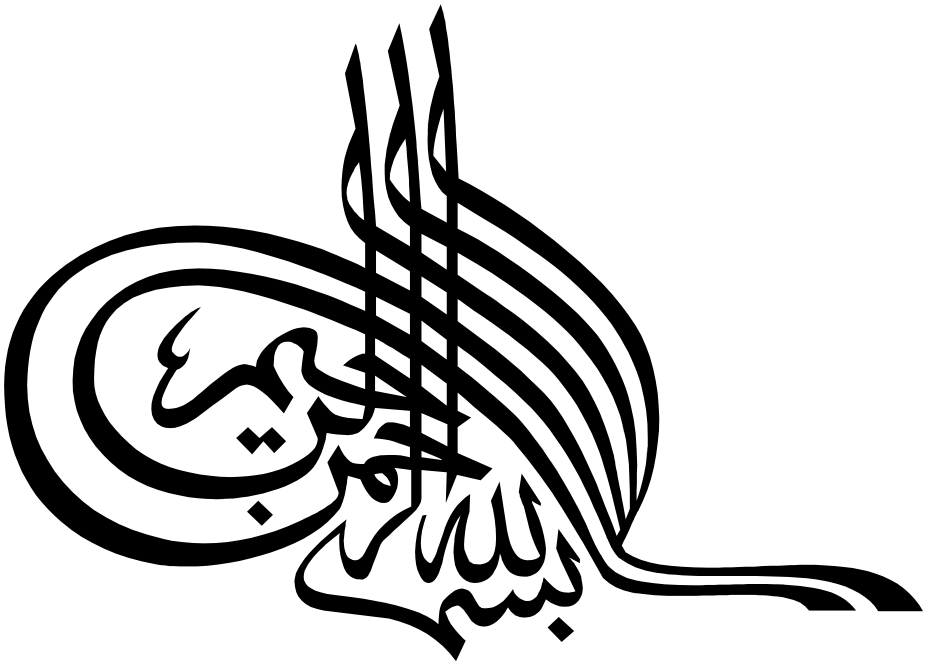
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة الدراسات العليا
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

ملخص رسالة ماجستير:

عنوان الرسالة: بعض جرائم الإنترنت الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت.

إعداد الطالبة: نوال بنت علي محمد قيسي

إشراف: الدكتور/ عبدالعزيز بن علي الغريب أستاذ علم الاجتماع المشارك.

لجنة مناقشة الرسالة:

١- الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الصائغ. أستاذ الخدمة الاجتماعية المساعد.

٢- الدكتور منصور بن عبدالرحمن العسكر. أستاذ علم الاجتماع المشارك.

تاريخ المناقشة:

مشكلة البحث: تدور إشكالية الدراسة حول تحديد حجم أهم جرائم الإنترنت شيوعاً بين مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي وخاصة فيما يتعلق بالجرائم الجنسية، جرائم الاختراقات، جرائم القرصنة والجرائم المادية وجرائم الإرهاب الالكتروني. مع تحديد أهم المشكلات التي تسببها لمستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي.

أهمية الدراسة: تتضح أهمية هذه الدراسة بتركيزها على حجم وأنماط الجرائم الإلكترونية التي تستهدف مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية وإبرازها لأهم المشكلات التي قد تواجه الأفراد. كما تأمل الباحثة أيضاً من حصر أهم أنماط الجرائم الشائعة في المجتمع السعودي والتي ترتكب من خلال استخدام الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت إلى لفت انتباه المعنيين والمسئولين عن الأجهزة والتنظيمات الاجتماعية و التربوية والإعلامية وخطباء المساجد والمؤسسات العلمية للمساهمة في مكافحتها والحد منها وللتحذير منها بشكل عام.

أهداف البحث: هدف البحث إلى الكشف عن حجم الجرائم الجنسية، وجرائم الاختراق، والجرائم المالية، وجرائم القرصنة، وجرائم الإرهاب الالكتروني الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت ومعرفة المشكلات التي تسببها هذه الجرائم لمستخدمي شبكة الإنترنت.

تساؤلات البحث: ما حجم الجرائم الجنسية، جرائم الاختراقات، والجرائم المالية، وجرائم القرصنة، وجرائم الإرهاب الالكتروني الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت بالمملكة العربية السعودية وما حجم المشكلات التي تواجههم.

منهج البحث وأدواته: المنهج الذي تم استخدامه في هذه الدراسة، هو المسح الاجتماعي لعينة من مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية، واستخدمت أداة الإستبانة لجمع المعلومات الميدانية لهذه الدراسة، والتي تم تطويرها خصيصاً لأغراض هذه الدراسة، وتم اختيار عينة الدراسة من مستخدمي الإنترنت بالمملكة العربية السعودية من (١٥) موقعاً، ليبلغ عدد العينة (١٠٥٥) ألف مستخدم.

أهم النتائج:

١- إن حجم أكثر الجرائم الجنسية هي: ما نسبته (٥٣,٦٪) من مستخدمي الإنترنت وجهت لهم دعوات من المواقع الجنسية عبر الإنترنت. وما نسبته (٤٩,٨٪) وجهت لهم دعوات من القوائم البريدية الجنسية الإباحية. و(٢٪) تعرضوا للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت. في حين أن ما نسبته (٥,٢٪) تعرض أقاربهم ومعارفهم للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت، و(٦,٨٪) استخدم شخص ما بريدهم الالكتروني لنشر المواد الإباحية. في حين (٣٢,٤٪) تعرض بريدهم الالكتروني للإغراق بالمواد الإباحية من جهة مجهولة.

٢- حجم أكثر جرائم الاختراق شيوعاً: ما نسبته (٧,٧٪) تعرضت مواقعهم الالكترونية للإختراق. في حين أن ما نسبته (٢,٤٪) تعرضت مواقعهم الالكترونية للتدمير. وما نسبته (٣٣,٨٪) من أفراد العينة تعرضت أجهزتهم الشخصية للإختراق عبر الإنترنت. وما نسبته (٢٩,٣٪) تعرض بريدهم الشخصي للإختراق عبر الإنترنت. و (٢٦,٨٪) تعرض بريدهم الشخصي للاستيلاء. وما نسبته (١٦,٦٪) تعرض بريدهم للإغراق بقصد تدميره. في حين أن ما نسبته (١١,٧٪) تعرض اشتراكهم ورقمهم للاستيلاء. وما نسبته (٦٣,٨٪) تلقوا بريدا يحمل فيروسات أو تروجنات.

٣- حجم أكثر الجرائم المالية شيوعاً: تظهر بيانات الدراسة الميدانية أن ما نسبته (٣,٥٪) تم العبث برصيد البطاقة الائتمانية من خلال الإنترنت. وأن ما نسبته (٢٩,٣٪) تعرضوا للدعوات الموجهة للعب القمار على الإنترنت. في حين أن ما نسبته (٨,٢٪) تم تغيير بياناتهم ومعلوماتهم الخاصة من قبل أشخاص لتحقيق مكاسب شخصية. وما نسبته (٢,٩٪) تم تعرضهم للدعوات من المواقع الخاصة بتجارة المخدرات أو الترويج لها. وما نسبته (١٣,٧٪) تم تعرضهم للدعوات الخاصة بدخول مواقع غسيل الأموال.

٤- إن حجم أكثر جرائم القرصنة شيوعاً: يتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، ما نسبته (٢٤,٦٪) تم تعرض أجهزتهم الشخصية للقرصنة. وأن ما نسبته (٨,٤٪) تم تعرضهم للدعوات من إحدى المواقع لنشر المواد المقرصنة. في حين ما نسبته (١٠,٣٪) تعرضت بياناتهم الشخصية إلى الإتلاف بسبب المواد المقرصنة في و (١٠,٧٪) من إجمالي حجم عينة الدراسة تعرضوا للتهديد بزرع مواد مقرصنة في

البريد الالكتروني. وأن ما نسبته (٤٠,٩٪) حملوا برامج من الإنترنت تحتوى على مواد مقرصنة. ويتضح أن ما نسبته (١٩,٣٪) تعرضوا للهكر من خلال زرع مواد مقرصنة في الإعلانات البريدية.

٥- حجم أكثر جرائم الإرهاب الالكتروني شيوعاً: يتضح أن ما نسبته (٢٣,٩٪) تعرضوا لمنظمات وجماعات تنشر أفكار ومبادئ متطرفة. في حين أن ما نسبته (٩,١٪) تعرضوا لقاعدة فكرية لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميرية والتخريبية. كما يتضح، ما نسبته (٠,٩٪) استغل بريدهم الالكتروني لبث الأفكار الإرهابية. وأن ما نسبته (١,٢٪) تعرضوا للتهديد من قبل منظمات سرية للقيام بأفعال معينة. ويتضح أن الغالبية تعرضوا لطلبات التبرع من قبل الأشخاص المجهولين على الإنترنت (٥٠,٥٪).

٦- حجم مشكلات جرائم الإنترنت: يتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، ما نسبته (٦٤٪) ترى أن التعامل مع الإنترنت قد يسهل نشر المواد الجنسية. و ترى عينة ما نسبته (٥٣,٣٪) عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق لبياناتهم. كما يتضح أن ما نسبته (٥١,٣٪) يرون مشكلة التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على شبكة الإنترنت. وبنسبته (٤٥٪) يرون أن الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري. في حين يرى ما نسيته (٤١٪) من مجتمع البحث أن التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت نتيجة للإختراق وعدم السرية التامة. ويتضح ما نسبته (٣٦٪) من أفراد مجتمع البحث يجدون أن جرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري. في حين يرى ما نسيته (٣٢٪) من مجتمع البحث أنه من الصعب التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية. كما يتضح أن ما نسبته (٢٨,٣٪) من أفراد مجتمع البحث يجدون في استخدام الإنترنت الخطر الكبير التي يهدد الحرية الشخصية. ويتبين ما نسبته (٢٨,٢٪) يخشون ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفا من التعرض للقرصنة. ويتضح أيضا أن ما نسبته (٢٥,٢٪) من أفراد مجتمع البحث يجدون تشجيع للمقامرة عبر الإنترنت. في حين يرى ما نسيته (٢٣,٥٪) من مجتمع البحث أن كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه. وما نسبته (٢٢,٢٪) من أفراد مجتمع البحث يجدون مشكلة في ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية. ويتضح أيضا أن ما نسبته (٢٢,١٪) من أفراد مجتمع البحث يجدون صعوبة في استخدام مواقع الإنترنت المختلفة لفقدان الثقة بالمواد التي تنشرها. وبنسبته (٢٢٪) يرون أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية. ويتضح أيضا أن ما نسبته (١٧,٨٪) من أفراد مجتمع البحث يجدون مشكلة في ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها. وترى عينة من مجتمع البحث بما نسبته (١٦,٥٪) يرون أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات. وما نسبته (١٠٪) من أفراد مجتمع البحث يجدون صعوبة في التعامل مع الإنترنت نتيجة للتعرض للتحرش والمضايقة عبر الإنترنت.

بسم الله الرحمن الرحيم

Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
University of Imam Muhammad bin
Saud Islamic University
Deanship of Graduate Studies
Faculty of Social Sciences - Sociology

Summary of Master Thesis:

Thesis Title: Some Internet crimes against Internet users in Saudi Arabia.

Preparation of the student: Nawal Ali Mohammed qissi
Supervised by: Dr. / Abdulaziz Ali Al ghareeb

A panel discussion message:

١ - Abdullah Abdulaziz Hasan Alsayigh

٢ - Mansour abdulrahman Saleh Alaskar

Birth of the discussion:

Research problem: the problem revolves around the study to quantify the most common Internet crimes among Internet users in Saudi society, especially with regard to sexual offenses, crimes, intrusions, hacking and the crimes of terrorism and crimes of physical mail. With identifying the most important problems caused by Internet users in Saudi society.

Importance of the study: The importance of this study focusing on the volume and types of cyber crimes that target Internet users in Saudi Arabia, highlighted the most important problems that individuals may face. It also hopes the researcher is also an inventory of the most important types of common crime in Saudi society and committed through the use of computers and the Internet to draw the attention of the relevant officials and organs, social organizations, educational, media and mosque preachers and scientific institutions to contribute to the control and reduction and to warn them in general.

Research Objectives: This study aimed to reveal the size of sexual crimes, and crimes of penetration, and financial crimes, and crimes of piracy, cyber terrorism and crimes against Internet users and knowledge of the problems caused by these crimes to Internet users.

Research questions: What is the size of sexual crimes, crimes breakthroughs, and financial crimes, and crimes of piracy, cyber terrorism and crimes against Internet users in Saudi Arabia in gender and what is the size of the problems facing them.

Research methodology and tools: curriculum that was used in this study is the social survey of a sample of Internet users in Saudi Arabia, and used as a tool questionnaire to gather field information for the study, which was developed specifically for the purposes of this study, was chosen as the study sample of Internet users in Saudi Arab Saudi Arabia (١٥) locations, for a total sample (١٠٥٥) A user.

The most important results:

١ - The size of most sexual offenses are: that (٥٣,٦%) of Internet users and sent them invitations from pornographic websites on the Internet. A rate (٤٩,٨%) and sent them invitations from the mailing lists sexual pornography. And (٢%) were subjected to slander by people on the Internet. While the rate of (٥,٢%) suffered their relatives and acquaintances of defamation by people on the pages of the Internet, and (٦,٨%) use their e-mail someone to publish pornography.

While (٣٢,٤%) presented their e-mail to dumping pornography from an unknown destination.

٢ - The size of the most common crimes penetration: What rate (٧,٧%) suffered their electronic penetration. While the rate of (٢,٤%) suffered their Web site for destruction. A rate (٣٣,٨%) of respondents came to their personal computer penetration through the Internet. A rate (٢٩,٣%) presented mails, personal breakthrough via the Internet. And (٢٦,٨%) was to capture the personal mails. A rate (١٦,٦%) presented mails of dumping in order to destroy it. While the rate of (١١,٧%)

suffered their participation and their number to take. And a rate (٦٣,٨%) received NAC Breda carrying viruses or Troyjnat.

٣ - **The size of the most common financial crimes:** the field study data show that the rate (٣,٥%) has been tampered with credit card through the Internet. And per (٢٩,٣%) were subjected to calls for gambling on the Internet. While the rate of (٨,٢%) changed their statements and their own information by persons for personal gain. A rate (٢,٩%) were subjected to calls from their own websites to the drug trade or promote them. A rate (١٣,٧%) were subjected to calls for access to sites money-laundering.

٤ - **The size of the more common crimes of piracy**: is clear from the total sample size of the study, a rate (٢٤,٦%) were presented their PC of piracy. And per (٨,٤%) were subjected to calls from one of the sites for the dissemination of pirated material. While the rate of (١٠,٣%) suffered damage to their personal data because of pirated materials in and (١٠,٧%) of the total sample size of the study had been threatened by planting pirated materials in

E-mail. And per (٤٠,٩%) carried the software from the Internet that contain pirated material. It is clear that a rate (١٩,٣%) were subjected to the hacker through the planting of pirated materials in the mailers.

٥ - **The size of the most common crimes, cyber terrorism:** it is clear that a rate (٢٣,٩%) were subjected to organizations and groups that disseminate ideas and principles of the extreme. While the rate of (٩,١%) were subjected to intellectual base their preferences and willingness to engage in destructive acts and sabotage. As can be seen, per (٠,٩%) used their email to communicate ideas of terrorism. And per (١,٢%) were threatened by the secret organizations to do certain acts. It is clear that the majority were subjected to requests for contributions by persons unknown on the Internet (٥٠,٥%).

٦ - **The size of the problems of cyber crime:** is clear from the total sample size of the study, per (٦٤%) believes that dealing with the Internet may facilitate the dissemination of sexual materials. And see a sample rate (٥٣,٣%) the inability of networks to provide security absolute data. As can be seen that the rate of (٥١,٣%) believe the problem of intrusion by others can not be avoided on the Internet. And pro rata (٤٥%) believe that the cultural attacks over the Internet may undermine the security of thought. In his view, the forgotten (٤١%) of the research community that the various transactions can not be done through the Internet as a result of penetration and lack of confidentiality. It is clear what rate (٣٦%) of the members of the research community find that Internet crimes causing loss of confidence in technology innovation and threaten the human mind. In his view, the forgotten (٣٢%) of the research community that it is difficult to deal with the network information for easy leak of personal information. As can be seen that the rate of (٢٨,٣%) of the members of the research community find in the use of the Internet the great danger that threatens personal freedom. Shows what percentage of (٢٨,٢%) fear frequenting various Internet sites for fear of piracy. It is also clear that the rate of (٢٥,٢%) of the members of the research community find encouragement to gamble online. In his view, the forgotten (٢٣,٥%) of the research community that the number of negative aspects of the Internet has its advantages compared with the limits of learning and use. A rate (٢٢,٢%) of the members of the research community find the problem in access to various locations of the dumped material nationality. It is also clear that the rate of (٢٢,١%) of the members of the research community find it difficult to use

various Internet sites for the loss of confidence in the material published. And pro rata (٢٢%) believe that dealing with the Internet eliminates privacy. It is also clear that the rate of (١٧,٨%) of the members of the research community find the problem in access to official sites and deal with it. In the view of a sample of the research community by (١٦,٥%) see the Internet as a means of promoting drugs. A rate (١٠%) of the members of the research community have difficulty in dealing with the Internet as a result of exposure to harassment and harassment over the Internet.

الإهداء

للإهداء أساليب عديدة وأنا لي من الحرف إهداء، فلها ينبوع الحب والعطاء، أمي التي لها بعد الله فضل ما أنا علية الآن لها مني اجتهادي شهادة شكر تقبل جبينها الطاهرة، ولأخوتي التي منّ الله علي بحبهم ووقوفهم سنداً بدرب مسيرتي الدراسية على رأسهم أخي وصديقي ومرجعي الفكري والروحي (محمد)، أدام الله في عمره وبلغة عالي الدرجات في الدارين، ولا أنسى معلمتي ورفيقتي (أم سالم)، ولا استثني من كانوا لي الظل بكل شئ في غربتي وارتحالي، رفيقات دربي بالشرقية على رأسهم (منيرة، وهاجر، ونور، وأفراح، وأريج). وإن أطرقت من الأسماء لأمتلئة الصفحات بلا اكتفاء قرب الله بيننا الدروب وجمعني بهم جنة الخلود. وأخيراً من سكنّ الروح لثلاث سنين رفيقات دربي بالرياض على رأسهن (نوف، وعائشة، ومنى، ووفاء، وندى، وهند، وسميرة). أنار الله لهن الطريقين..

وأخيراً ..

ما زادتني غربتي إلا حضوراً، وما فارقت منزلي إلا لأجد هنا وهناك أخوة أقل ما يقال عنهم رائعون..

الباحثة

Al_qissi@hotmail.com

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة، والصلاة والسلام على الأنام وأشرف المرسلين نبينا محمد واله وصحبة أجمعين.

من باب الاعتراف بالجميل وإرجاع الفضل لأهله وإعطاء كل ذي حق حقه فان هذه الدراسة وخروجها بشكلها الحالي ليست من جهد الباحثة فقط وإنما كانت بفضل الله ومنته ثم بمشاركة أخوة أعزاء يريدون الخير والنفع للباحثة ولإخواننا المسلمين وذلك من خلال إبداء المشورة والرأي والمساعدة وتزويد الباحثة بالمراجع العلمية والبيانات الإحصائية المناسبة للدراسة.

ومن هذا المنطلق نقتدي بسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الذي قال ((لا يشكر الله من لا يشكر الناس)) رواه الترمذي واحمد وابن حبان.

ويسعدني أولا بتقديم شكري وتقديري لأستاذي الفاضل الدكتور عبد العزيز بن على الغريب أستاذ علم الاجتماع المشارك والمشرف على البحث الذي تكرم مشكوراً مأجوراً بإذن الله بالإشراف على هذه الدراسة.

كما أتوجه بالشكر لسعادة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الصائغ أستاذ الخدمة الاجتماعية المساعد لدعمه وتشجيعه اللامحدودين في إتمام هذه الدراسة. والشكر موصول للسعادة أعضاء لجنة المناقشة، سعادة الدكتور منصور بن عبدالرحمن العسكر أستاذ علم الاجتماع المشارك.

وبعد، فهذا جهد المقل هو محاولة لدراسة جرائم الإنترنت التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت ودراسة المشكلات التي تعرض لها أفراد مجتمع البحث، والتي آمل أن تساهم هذه الدراسة في مواجهة هذه الجرائم والتعامل معها ومكافحتها، وفي طرح افتراضات تصورية تلفت الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، بشكل عام، إلى كثير من الظواهر السلوكية المتعلقة باستخدام الإنترنت، والتي تتطلب البحث والدراسة. كما أتمنى لفت انتباه المعنيين والمسئولين عن الأجهزة والتنظيمات التربوية، والإعلامية، وخطباء المساجد، والمؤسسات العلمية، للمساهمة في مكافحة هذه الأنماط من الجرائم والحد منها، وتحذير أولياء الأمور وكافة شرائح المجتمع من التعامل معها، ولبيان عظيم خطورتها بشكل عام. وأخيرا ارجوا أن أكون وفقت في إبراز الصورة الحقيقية لجرائم الإنترنت، فإن كان ذلك فمن الله وحده وله الفضل والمنة، وأن لم أوفق فمن نفسي والشيطان ولكن عذري إنني اجتهدت ولكل مجتهد نصيب.

وأخيراً وليس أخراً أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى كل من ساهم وتعاون معي أثناء إعدادي لهذه الرسالة.

والله تعالي ولي التوفيق ..

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

ملخص رسالة ماجستير ٣
الإهداء ٩
فهرس المحتويات ١١
قائمة الجداول ١٣
قائمة الجداول ١٤

الفصل الأول

مدخل الدراسة

مدخل إلى الدراسة ١٦
أولا: موضوع الدراسة ١٦
ثانياً: مشكلة الدراسة ٢١
ثالثاً: أهمية الدراسة ٢٢
رابعاً: أهداف الدراسة ٢٣
خامساً: تساؤلات الدراسة ٢٣
سادسا: مفاهيم الدراسة ٢٤

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

أولاً: النظريات المفسرة ٢٩
أولاً: النظريات الوظيفية ٢٩
١- نظرية اللامعيارية (الأنومي) ٣٠
٢- نظرية الضبط الاجتماعي ٣٣
٣- نظرية التفكك الاجتماعي ٣٤
ثانياً: نظريات الصراع ٣٥
١- نظرية التنازع الثقافي ٣٥
٢- نظرية تنازع السلطة ٣٧
٣- نظرية الثقافة الفرعية ٣٩
ثالثاً: المدرسة السلوكية الاجتماعية ٤٣
١- نظرية التقليد ٤٣
٢- نظرية الاختلاط التفاضلي "الارتباط المتغاير" ٤٤
ثانياً: الدراسات السابقة ٤٩
أولاً: الدراسات المحلية ٤٩
ثانياً: الدراسات العربية ٥٩
ثالثاً: الدراسات الأجنبية ٦٦

الفصل الثالث

منهج الدراسة وإجراءاتها

أولاً: منهج الدراسة ٧١
ثانياً: مجتمع الدراسة ٧١
ثالثاً: حدود الدراسة ٧١
رابعاً: الأداة المستخدمة في الدراسة ٧٢

فهرس المحتويات

الموضوع **الصفحة**

خامساً: ثبات الأداة ٧٣
سادساً: أسلوب جمع البيانات ٧٣
سابعاً: متغيرات الدراسة ٧٧
ثامناً: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة ٧٧

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

أولاً: المتغيرات الديموجرافية (الأولية أو الشخصية) ٧٩
١- خصائص مجتمع الدراسة حسب الجنس ٨٠
٢- خصائص مجتمع الدراسة حسب العمر ٨٠
٣- خصائص مجتمع الدراسة حسب الدخل الشهري ٨١
٤- خصائص مجتمع الدراسة حسب الجنسية ٨٢
٥- خصائص مجتمع الدراسة حسب المنطقة ٨٣
٦- خصائص مجتمع الدراسة بحسب المستوى التعليمي ٨٤
٧- خصائص مجتمع الدراسة حسب نوع التخصص ٨٥
٨- خصائص مجتمع الدراسة حسب الحالة الاجتماعية ٨٦
١٠- خصائص مجتمع الدراسة بحسب الحالة الوظيفية ٨٧
١١- خصائص مجتمع الدراسة حسب مستوى إجادة استخدام الإنترنت ٨٩
١٢- خصائص مجتمع الدراسة حسب مستوى إجادة اللغة الانجليزية ٩٠
ثانيا: المتغيرات الأساسية (الإجابة على تساؤلات الدراسة) ٩١
أولاً: الجرائم الجنسية ٩١
ثانياً: جرائم الاختراق: ٩٧
ثالثاً: الجرائم المادية ١٠٤
رابعاً: جرائم القرصنة ١١٠
خامساً: جرائم الإرهاب الالكتروني ١١٦
سادساً: المشكلات التي تسببها الجرائم الالكترونية ١٢٢

الفصل الخامس

ملخص نتائج الدراسة والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة ١٤٢
ثانياً: توصيات الدراسة ١٤٨
مراجع الدراسة ١٥٢
أولا: المراجع العربية ١٥٢
ثانياً: المواقع والمجلات العربية ١٥٧
ثالثاً: المراجع الأجنبية ١٥٩
الملاحق ١٦١
استبانة مستخدمي الانترنت ١٦١

قائمة الجداول

الجدول **الصفحة**

جدول رقم (١) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس ٨٠
جدول رقم (٢) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر ٨٠
جدول رقم (٣) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري ٨١
جدول رقم (٤) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنسية..... ٨٢
جدول رقم (٥) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المنطقة ٨٣
جدول رقم (٦) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي ٨٤
جدول رقم (٧) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع التخصص..... ٨٥
جدول رقم (٨) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية ٨٦
جدول رقم (٩) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع الديانة ٨٧
جدول رقم (١٠) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة الحالة الوظيفية ٨٧
جدول رقم (١١) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة لمتغير مستوى إجادة استخدام الإنترنت..... ٨٩
جدول رقم (١٢) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة لمتغير مستوى إجادة اللغة الانجليزية ٩٠
جدول رقم (١٣) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدعوات الموجهة من المواقع الجنسية عبر الإنترنت..... ٩١
جدول رقم (١٤) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدعوات الموجهة من القوائم البريدية الجنسية الإباحية ٩٢
جدول رقم (١٦) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير تعرض أقاربهم ومعارفهم للتشهير من قبل الأشخاص..... ٩٣
جدول رقم (١٧) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير استخدام شخص ما بريدهم الالكتروني لنشر المواد الإباحية..... ٩٤
جدول رقم (١٨) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير تعرض البريد الالكتروني للإغراق بالمواد الإباحية من جهة مجهولة..... ٩٤
جدول رقم (١٩) يوضح متوسط أكثر الجرائم الجنسية التي تعرض لها أفراد عينة الدراسة..... ٩٦
جدول رقم (٢٠) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير تعرض الموقع الالكتروني للاختراق ٩٧
جدول رقم (٢١) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير تعرض الموقع الالكتروني للتدمير..... ٩٨
جدول رقم (٢٢) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير تعرض الجهاز الشخصي للإختراق عبر الانترنت ٩٨
جدول رقم (٢٣) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير تعرض بريدهم الشخصي للإختراق عبر الانترنت ٩٩
جدول رقم (٢٤) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الاستيلاء على البريد الشخصي ٩٩
جدول رقم (٢٥) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الاستيلاء على البريد الشخصي ١٠٠
جدول رقم (٢٦) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير استيلاء احد ما على الاشتراك والرقم ١٠٠
جدول رقم (٢٧) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير تلقى بريد يحمل فيروسات أو تروجنات..... ١٠١
جدول رقم (٢٨) يوضح متوسط أكثر جرائم الاختراق التي تعرض لها أفراد عينة الدراسة..... ١٠٣
جدول رقم (٢٩) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً للعبث برصيد البطاقة الائتمانية من خلال الإنترنت..... ١٠٤
جدول رقم (٣٠) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً للدعوات الموجهة للعب القمار على الإنترنت..... ١٠٥
جدول رقم (٣١) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً تغيير البيانات والمعلومات الخاصة بالأفراد عبر الإنترنت ١٠٥
جدول رقم (٣٢) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاًللتعرض للدعوات من المواقع الخاصة بتجارة المخدرات أو الترويج لها..... ١٠٦
جدول رقم (٣٣) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاًللتعرض للدعوات الخاصة بدخول مواقع غسيل الأموال ١٠٧
جدول رقم (٣٤) يوضح متوسط أكثر الجرائم المالية التي تعرض لها أفراد عينة الدراسة..... ١٠٩
جدول رقم (٣٥) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لتعرض الجهاز الشخصي للقرصنة..... ١١٠
جدول رقم (٣٦) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لتعرض لدعوات نشر المواد المقرصنة..... ١١١
جدول رقم (٣٧) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لتعرض البيانات الشخصية لإتلاف بالمواد المقرصنة ١١١
جدول رقم (٣٨) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا للتعرض للتهديد بزرع مواد مقرصنة في البريد الالكتروني ١١٢
جدول رقم (٣٩) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لتحميل برامج تحتوي على مواد مقرصنة ١١٣
جدول رقم (٤٠) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا للتعرض للهكر من خلال المواد المقرصنة في الإعلانات البريدية..... ١١٣

قائمة الجداول

الجدول **الصفحة**

جدول رقم (٤١) يوضح متوسط أكثر جرائم القرصنة التي تعرض لها أفراد عينة الدراسة ١١٥
جدول رقم (٤٢) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا للتعرض لمنظمات وجماعات تنشر أفكار ومبادئ متطرفة ١١٦
جدول رقم (٤٣) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا للتعرض لقاعدة فكرية لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميري..... ١١٧
جدول رقم (٤٤) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لاستغلال البريد الالكتروني لبث الأفكار الإرهابية..... ١١٧
جدول رقم (٤٥) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا للتعرض للتهديد من قبل منظمات سرية للقيام بأفعال معينة..... ١١٨
جدول رقم (٤٦) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لطلبات التبرع من قبل الأشخاص المجهولين على الإنترنت ١١٩
جدول رقم (٤٧) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا للوسائل التي اتبعها الأشخاص المجهولين لطلب التمويلات ١١٩
جدول رقم (٤٨) يوضح متوسط أكثر جرائم الإرهاب الالكتروني التي تعرض لها أفراد عينة الدراسة ١٢١
جدول رقم (٤٩) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لصعوبة استخدام مواقع الإنترنت لفقدان الثقة بالمواد التي تنشرها..... ١٢٢
جدول رقم (٥٠) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية ١٢٣
جدول رقم (٥١) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التعامل مع الإنترنت قد يسهل نشر المواد الجنسية..... ١٢٤
جدول رقم (٥٢) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت ١٢٥
جدول رقم (٥٣) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها ١٢٦
جدول رقم (٥٤) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات ١٢٧
جدول رقم (٥٥) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة تشجيع المقامرة عبر الإنترنت ١٢٨
جدول رقم (٥٦) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفاً من التعرض للقرصنة ١٢٩
جدول رقم (٥٧) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق للبيانات..... ١٣٠
جدول رقم (٥٨) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة الخطر الذي يهدد الحرية الشخصية من استخدام الإنترنت ١٣١
جدول رقم (٥٩) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية ١٣٢
جدول رقم (٦٠) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة صعوبة التعامل مع الإنترنت نتيجة التعرض للتحرش ١٣٣
جدول رقم (٦١) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري ١٣٤
جدول رقم (٦٢) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه..... ١٣٥
جدول رقم (٦٣) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة جرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري ١٣٦
جدول رقم (٦٤) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة صعوبة التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات..... ١٣٧
جدول رقم (٦٥) يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة صعوبة التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على الإنترنت ١٣٨
جدول رقم (٦٦) يوضح متوسط الجرائم الالكترونية التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت ١٤٣
جدول رقم (٦٧) يوضح متوسط أكثر الجرائم الالكترونية التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت تدرجا إلى اقلها ١٤٤
جدول رقم (٦٨) يوضح متوسط حجم المشكلات التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت..... ١٤٦

الفصل الأول
مدخل إلى الدراسة

أولا: موضوع الدراسة

ثانيا: مشكلة الدراسة

ثالثا: أهداف الدراسة

رابعا: أهمية الدراسة

خامسا: تساؤلات الدراسة

سادسا: مفاهيم الدراسة

الفصل الأول
مدخل إلى الدراسة

أولا: موضوع الدراسة:

الحمد لله الذي خلق الإنسان من عدم وعلمه ما لم يعلم ورغبة في العلم والتعلم والصلاة والسلام على سيدنا محمد ورسوله البشير النذير، السراج المنير، المبعوث إلى كافة الخلق من غني وفقير ومأمور وأمير. وحسبنا الله ونعم الوكيل، نعم المولى ونعم النصير.

شهد القرن العشرين وخصوصاً النصف الثاني منه ثورة اختراعات هائلة في مجال التقنية، وكان أبرزها هذه الاختراعات هو الحاسب الآلي الذي يستخدم الآن على مستوى رسمي وحتى شخصي، لتخزين المعلومات والبيانات وتبادلها وكذلك سهل من عملية الاتصال السريع والمباشر بين الحكومات والشركات والأفراد.

لم يكن هناك قلق مع بدايات شبكة الإنترنت من جرائم يمكن أن ترتكب عليها أو بواسطتها لا لأنها آمنة في تصميمها وبناءها، بل نظراً لمحدودية مستخدميها، علاوة على كونها كانت مقصورة على فئة معينة من المستخدمين –الباحثين ومنتسبي الجامعات– إلا أنه ومع توسع استخدامها ودخول جميع فئات المجتمع إلى قائمة مستخدميها بدأت تظهر على الوجود ما يسمى بالجرائم المعلوماتية على الشبكة أو بواسطتها، جرائم تتميز بحداثة الأسلوب وسرعة التنفيذ وسهولة الإخفاء والقدرة على محو آثارها وتعدد صورها وأشكالها (الأمانة العامة لمجلس التعاون، ٢٠٠٤م).

ليس هذا فحسب بل اتصفت بالعالمية وبأنها عابرة للحدود، وهذا أمر طبيعي خاصة إذا ما علمنا أن شبكة الإنترنت ذاتها لا تعرف الحدود أي بأنها ذات طبيعة عالمية (الغافري، ٢٠٠٧م: ٣).

هذا التطور التقني له آثاره الإيجابية والسلبية وما يهمنا هو الانعكاس السلبي بصفة عامة لما يحدث من اعتداء وجرائم يستخدم فيها الحاسب الآلي وتؤثر على خصوصية الفرد، حتى أصبحت الخصوصية مخترقة ومعروفة من قبل العديد من الفئات الإجرامية التي اتخذت من التكنولوجيا الالكترونية وسيلة ومتنفس لبث سمومها وأفكارها المنحرفة (عبدالهادي، ١٩٨٣م: ٥).

نخلص مما تقدم إلى ظهور أنماط جديدة من الإجرام لم تكن مألوفة من السابق، بل أن الأمر تعدى أنماط الجرائم إلى ظهور أنماط جديدة من الحروب أيضا والتي تعرف بالحروب الإلكترونية، ولا تزال الأيام القادمة حُبلى بكل جديد ولا نزال في بداية عصر الانفجار المعلوماتي، مما يعنى توقع ظهور المزيد والمزيد من هذه الأنماط الجديدة والذي يتوجب معها تحديث الأنظمة والتعليمات والجهات الأمنية المختصة بمعالجة القضايا الناتجة عن ظهور هذه الأنماط الجديدة.

لقد بدأت الجريمة مع وجود الإنسان على سطح الأرض فهي ليست حديثة ولكن يمكن القول بأن متغيرا أو تطورا في الجريمة وأساليب تنفيذها واختلاف أدواتها وأهدافها إحدى أهم العوامل.

فبدأ العمل بالإنترنت بتاريخ (١٩٦٩/١/٢م)، عندما كونت وزارة الدفاع الأمريكية فريقا بحثيا من العلماء يهدف لإنشاء مشروع بحثي كان موضوعه هو تشبيك الحاسبات. وكان ذلك إبان الحرب التي أطلق عليها (الحرب الباردة) التي كانت قائمة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية.

ثم تطور المشروع بعد ذلك إلى الاستعمال السلمي بجانب الاستعمال العسكري حيث انقسم عام (١٩٨٣م) إلى شبكتين احتفظت الأولى باسمها وبالغرض الذي نشأت من أجله وهو خدمة جهاز المخابرات المركزية الأمريكية، والأخرى خصصت للاستخدام المدني ومن ثم ظهر اسم انترنت. وفي عام (١٩٨٦م) تم ربط خمس مراكز للكمبيوترات العملاقة وأطلق عليها (nsf net)، وأصبحت فيما بعد العمود الفقري والأساسي لنمو وازدهار شبكة الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية ثم دول العالم بعد ذلك.

فقد اتسعت هذه الشبكة بشكل كبير جدا، ففي عام (١٩٨٥م) كان هناك أقل من ألفي حاسب مرتبط بالشبكة، وفي عام (١٩٩٥م) وصل العدد إلى خمسة ملايين حاسب آلي مرتبط بالشبكة، وفي عام ١٩٩٧م وصل العدد إلى ستة ملايين حاسب. وفي استطلاع أجرته شبكة (nua) الأمريكية قدر عدد مستخدمي شبكة الإنترنت عالميا عام (١٩٨٨م) حوالي مائة وأربعة وثلاثين مليون مستخدم. ونشرت أيضا ذات الشبكة تقريرا صدر بتاريخ (٢٠٠٠/١٠/٢٦م) يوضح إن عدد المستخدمين في عام (٢٠٠٥م) سيكون حوالي مائتان وخمسة وأربعون مليون مستخدم (NUA, ٢٠٠٠).

لذلك فان مفهوم جرائم الإنترنت مر بتطور تاريخي تبعا لتطور التقنية واستخدامها، ففي المرحلة الأولى من شيوع استخدام الكمبيوتر في الستينات والسبعينات ظهرت أول معالجات ما يسمى جرائم الكمبيوتر واقتصرت المعالجات على المقالات ومواد صحفية تناقش التلاعب بالبيانات المخزنة وتدمير انظمة الكمبيوتر والتجسس المعلوماتي بالاستخدام غير المشروع للبيانات المخزنة في انظمة الكمبيوتر.

ومع تزايد عدد المستخدمين في السبعينات ظهرت عدد من الدراسات المسحية والقانونية التي اهتمت بجرائم الكمبيوتر وعالجت عدد من القضايا الإجرامية الفعلية، وبدأ الحديث عنها بوصفها ظاهرة إجرامية لا مجرد سلوكيات مرفوضة.

وفي الثمانينات ظهر مفهوم جديد لجرائم الكمبيوتر ارتبط بعمليات اقتحام نظم الكمبيوتر عن بعد وأنشطة نشر وزراعة الفيروسات الإلكترونية التي تقوم بعمليات تدميرية للملفات أو البرامج وشاع اصطلاح الهاكرز. وشهدت التسعينات ثورة هائلة في حقل الجرائم الإلكترونية بل امتدت ليظهر تغيرا واضحا في نطاقها ومفهومها، وكان ذلك بفعل ما أحدثته

شبكة الإنترنت من تسهيل لعمليات دخول الأنظمة واقتحام شبكة المعلومات فظهرت الجرائم التي تمارس ضد مواقع الإنترنت التسويقية الناشئة والتي يؤدي انقطاعها عن الخدمة لساعات خسائر مالية بالملايين، وانتشرت جرائم نشر الفيروسات عبر مواقع الإنترنت حيث يسهل انتقالها إلى ملايين المستخدمين في ذات الوقت.

ولذلك فمع إدراك خطورة و سهولة ارتكاب أشكال الإجرام الجديدة التي أفرزتها بيئة المعالجة الآلية للمعطيات و التنبه لآثارها السلبية بدأت مكافحتها تحظى باهتمام متزايد من الحكومات و حتى العديد من المنظمات الدولية، فأخذ الفنيون و خبراء أمن الحاسبات، فضلا عن رجال الصناعة يركزون جهودهم البحثية و تجاربهم العلمية على سد ثغرات الأنظمة الأمنية و تحسين وتطوير أساليب الحماية الفنية النظم و البرامج والمعلومات لتصل إلى أقصى درجة ممكنة من الفعالية، دونما إنكار من جانبهم للحاجة إلى القانون لإسباغ صفة عدم المشروعية على انتهاك أمن المعلومات وتحديد إطار رد الفعل الاجتماعي تجاهه، والسعي إلى بلورة مجموعة من الضمانات القانونية التي تكفل تحقيق التوازن بين الضرورة الملحة في عصرنا لاستفادة من إمكانات الحاسبات و تقنيات المعلومات و بين الحاجة الفردية و الاجتماعية إلى حماية حرمة البيانات الشخصية (لطفي، ٢٠٠١-١٩٩٠: ٢١-٢٠، ١٢٩).

ومن هنا بادرت الدول الأوروبية إلى الاستخدام الفعلي لشبكة الإنترنت في البحث عن المجرمين والقبض عليهم " فقد تمكنت العديد من الدول وفي مقدمتها المانيا وبريطانيا وتأتي في المرتبة الثالثة فرنسا من إستخدام شبكة الإنترنت في السعي نحو ضبط المجرمين – بل التعرف على كل الحالات المشابهة في كل أنحاء أوروبا والاتصال فورا بالانتربول عبر شبكة الإنترنت" (الشهاوي، ١٩٩٩م : ٢٥)

كما لاقت جرائم الحاسب الآلي اهتماما عالميا فعقدت المؤتمرات والندوات المختلفة ومن ذلك المؤتمر السادس للجمعية المصرية للقانون الجنائي عام (١٩٩٣م) الذي تناول موضوع جرائم الإنترنت والجرائم الأخرى في مجال تكنولوجيا الاتصال وتوصل إلى توصيات أحاطت بجوانب مشكلة جرائم الحاسب الآلي إلا بأنها لم تتعرض إلى جزئية مهمة وهي التعاون الدولي الذي يعتبر ركيزة أساسية عند التعامل مع هذه النوعية من الجرائم (فتحي، ١٤٢٩هـ: ٢٥٩).

وهذا المؤتمر يعتبر تحضيرا للمؤتمر الدولي الخامس للجمعية الدولية لقانون العقوبات الذي عقد بالبرازيل عام (١٩٩٤م) والذي وضع توصيات حول جرائم الحاسب الآلي والإنترنت والتحقيق فيها ومراقبتها وضبطها وركز على ضرورة إدخال بعض التعديلات في القوانين الجنائية لتواكب مستجدات هذه الجريمة وإفرازاتها (عبد الإله، ٢٠٠٠م: ٥-١٠).

والتعاون الدولي مهم عند التعامل مع جرائم الإنترنت، كونه سيطور من حماية شبكات المعلومات الدولية، خاصة إن هذه الجرائم هي عابرة للقارات ولا حدود لها، وفي المقابل فان عدم التعاون الدولي سيؤدي إلى زيادة القيود على تبادل المعلومات عبر حدود الدول مما

سيعطي الفرصة للمجرمين من الإفلات من العقوبة ومضاعفة أنشطتهم الإجرامية (الشنيفي ١٤١٤هـ: ١١٣).

لقد أجرت العديد من الدراسات المختلفة لمحاولة فهم هذه الظاهرة ومن ثم التحكم فيها، ومنها دراسة أجرتها منظمة (Busieness Software Alliance) في الشرق الأوسط حيث أظهرت أن هناك تباين بين دول منطقة الشرق الأوسط في حجم خسائر جرائم الحاسب الآلي حيث تراوحت ما بين (٣٠) مليون دولار أمريكي في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة و (١,٤) مليون دولار أمريكي في لبنان (البداينة، ١٤٢٠هـ : ٩٨).

كما أظهرت دراسة قامت بها الأمم المتحدة حول جرائم الحاسب الآلي والإنترنت بان (٢٤ – ٤٢ ٪) من منظمات القطاع الخاص والعام على حد سواء كانت ضحية لجرائم متعلقة بالحاسب الآلي والإنترنت (البداينة، ١٩٩٩: ٥).

وقدرت الولايات المتحدة الأمريكية خسائرها من جرائم الحاسب الآلي مابين ثلاثة وخمسة بلايين دولار سنويا، كما قدرت المباحث الفيدرالية (FBI) في نهاية الثمانينات الميلادية أن متوسط تكلفة جريمة الحاسب الآلي الواحد حوالي ستمائة ألف دولار سنويا مقارنة بمبلغ ثلاثة ألاف دولار سنويا متوسط الجريمة الواحدة من جرائم السرقة بالإكراه. وبينت دراسة أجراها احد مكاتب المحاسبة الأمريكية أن مائتين وأربعين (٢٤٠) شركة أمريكية تضررت من جرائم الغش باستخدام الكمبيوتر.

كما بينت دراسة أخرى أجريت في بريطانيا انه وحتى أواخر الثمانينات ارتكب ما يقرب من (٢٦٢) مائتين واثنين وستون جريمة حاسوبية وقد كلفت هذه الجرائم حوالي (٩٢) اثنان وتسعون مليون جنيه إسترليني سنويا .(محمد، ١٩٩٥م: ٢١).

وأظهر مسح اجري من قبل (the computer security institute) في عام (١٩٩٩م) أن خسائر (١٦٣) شركة من الجرائم المتعلقة بالحاسب الآلي بلغت أكثر من مائة وثلاثة وعشرون مليون دولار، في حين اظهر المسح الذي أجري في عام (٢٠٠٠م) ارتفاع عدد الشركات المتضررة حيث وصلت إلى (٢٧٣) شركة بلغ مجموع خسائرها أكثر من مائتين وستة وخمسون مليون دولار (Rapalus, ٢٠٠٠)

وتشير الإحصائيات أن عدد جرائم الحاسوب في ازدياد مستمر فقد بلغ عدد الجرائم المبلغ عنها في اليابان (٨١٠) جرائم لعام (٢٠٠١) مقارنة مع (٥٥٩) جريمة لعام (٢٠٠٠)، وفي الصين بلغ عدد الجرائم المبلغ عنها (٤٥٦١) جريمة لعام (٢٠٠١) مقارنة مع (٢٦٧٠) جريمة لعام (٢٠٠٠)، وفي كوريا بلغ عدد الجرائم المبلغ عنها (١٧٢٠١) جريمة لعام (٢٠٠١) مقارنة مع (٢١٩٠) جريمة لعام (٢٠٠٠)، وفي سنغافورة بلغ عدد الجرائم المبلغ عنها (١٩١) جريمة لعام (٢٠٠١) مقارنة مع (١٨٥) جريمة لعام (٢٠٠٠)، (Rapalus, ٢٠٠١: ١٢،١٧،٣١،٦١).

كما شهد عام (٢٠٠٧) زيادة كبيرة في سرقة البيانات المهمة والشخصية على الحاسبات، سواء كان ذلك من خلال القرصنة ونشاط الفيروسات على شبكة الإنترنت. وقد زادت عدد محاولات القرصنة للاستيلاء على البيانات بحوالي أربع أضعاف الوضع الذي كانت علية عام (٢٠٠٦)، وهو ما يعكس شهية القراصنة للحصول على البيانات الشخصية والهامة للاستفادة منها في الحصول على الأموال أو الوصول إلى مطامعهم المختلفة. ولقد تم خلال عام (٢٠٠٧) حوالي ٩٤ مليون سرقة لأرقام بطاقات الائتمانية التي تستخدم في الشراء من على شبكة الإنترنت (المكاوي، ٢٠١٠م: ١٣).

ومن الصعوبة بمكان تحديد أي جرائم الحاسب الآلي المرتكبة هي الأكبر من حيث الخسائر حيث لا يعلن الكثير عن مثل هذه الجرائم، (داود، ١٤٢٠هـ: ٣١) وإزاء ذلك كان لا بد من تكاتف الدول من أجل مكافحة هذا النوع المستحدث من الجرائم التي لم تعد تتمركز في دولة معينة ولا توجه لمجتمع بعينه بل أصبحت تعبر الحدود لتلحق الضرر بعدة دول ومجتمعات مستغلة التطور الكبير للوسائل التقنية الحديثة في الاتصالات و المواصلات. وتعزيز التعاون بينها واتخاذ تدابير فعّالة للحد منها والقضاء عليها ولمعاقبة مرتكبيها. ومع أن الإجرام المعلوماتي لم يتخذ في الواقع السعودي بعد، والواقع العربي كتلك الأبعاد التي اتخذها في الدول المتقدمة، إلا أن ذلك لا ينف ضرورة التصدي لبوادره كي لا يستفحل مع وتيرة النمو المتسارع الذي تشهده دول عربية عدة –ومن بينها المملكة العربية السعودية – في استخدام النظم المعلوماتية فضلا عن ظروف العولمة والتبعية التكنولوجية من مناخ موات لانتهاك حرمة البيانات الشخصية والمساس بالأمن القومي لهذه الدول و سيادتها الوطنية.فلقد حرصت المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول بالأخذ بهذه الخدمة حيث بدأت في تقديم الخدمة بشكل رسمي للقطاعين الخاص والعام في عام (١٤١٩هـ)، وصاحب دخول هذه الخدمة إلى المملكة– كغيرها من الدول الأخرى – ظهور أنماط مختلفة وجديدة من الجرائم لم تكن مألوفة من قبل، وان كانت هذه الجرائم لا تمثل إلى الآن ظاهرة في حد ذاتها، وأصبحت الجهات الأمنية مطالبة بمواكبة هذه التقنية وبتحديث أساليب عملها بما يتوافق مع التقنية الحديثة وإفرازاتها وإلا تفشت هذه الجرائم وشَكَّلَتْ ظاهرة تقلق المجتمع وأمنه ووجدت الجهات الأمنية نفسها متخلفة عن المجرمين مِنْ مَنْ تسابقوا إلى استخدام هذه التقنية والأخذ بها بل واستغلالها في أنشطتهم الإجرامية وهو الأمر الذي يمثل خطرا محدقا يتربص بالمجتمع وأمنه ما لم يسارع المجتمع والجهات الأمنية إلى المبادرة في التعرف عن قرب على هذه الأنماط الجديدة ليكونوا أقدر على مواجهتها والتعامل معها درءاً لخطرها.

وقد بدأت المملكة العربية السعودية بالعمل في هذا الاتجاه حيث أوكلت المهمة مبدئيا إلى مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية لتقديم هذه الخدمة عبر مزودي خدمة تجاريين، كما شكلت لجنة أمنية دائمة برئاسة وزارة الداخلية وعضوية ممثلين من القطاعات الأمنية والدينية والاجتماعية والاقتصادية المختصة للإشراف على امن خدمة الإنترنت في المملكة وتشمل

مهمتها تحديد المواقع غير المرغوبة والتي تتنافي مع الدين الحنيف والأنظمة الوطنية ومتابعة كل ما يستجد منها لحجبها خاصة تلك المواقع الإباحية أو الفكرية أو الأمنية (النشرة التعريفية، ١٤١٩هـ).

وهذه التنظيمات مفيدة ولا شك إلا أنها ليست كافية، فالمهم هنا وبداية تحديد جهة متخصصة ومؤهلة للتعامل مع جرائم الإنترنت تحقيقا وضبطا ووقاية، خلاف مدينة الملك عبدالعزيز التي تضطلع بمهام كثيرة ومختلفة عن المهام التي ستوكل للجهة التي ستحدد لمثل هذا العمل (داود، ١٤٢٠هـ: ٢١٧).

ثانياً: مشكلة الدراسة:

هذه الدراسة هي محاولة لإلقاء نظرة سريعة على المستجدات الإجرامية في عصر الإنترنت في المجتمع السعودي، تحديدا على ما يعرف اصطلاحاً بـ"جرائم الإنترنت" في محاولة لإلقاء الضوء على حجم أهم الجرائم الجديدة وتحديدها قدر الإمكان، مع التنويه سلفا بأنه لا يمكن بمكان حصر هذه الجرائم لسبب بسيط وبديهي هو أن الجريمة وأنماطها في تجدد مستمر ولا تقف إطلاقا عند أنماط محددة أو أشكال معينة بل هي ومنذ قديم الأزل في تطور مستمر، وهذا التجدد في أنماط الجريمة ليس قاصرا على عصر الانفجار المعلوماتي فقط بل انه ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية كما بأنها ليست قاصرة على مجتمع دون أخر بل هي ظاهرة اجتماعية عالمية تتواجد في كل المجتمعات بصرف النظر عن تقدم أو تخلف تلك المجتمعات، إلا أن تطور أي مجتمع يصاحبه بالضرورة تطور أيضا في أنماط الجريمة.

إن ظاهرة جرائم الكمبيوتر والإنترنت، أو جرائم التقنية العالية، أو الجريمة الإلكترونية المعلوماتية، أو جرائم أصحاب الياقات البيضاء، ظاهرة إجرامية مستجدة نسبيا مقارنة بالجريمة من جوانبها المتعددة فهي تقرع في جنباتها أجراس الخطر لتنبه مجتمعات العصر الراهن لحجم المخاطر وهول الخسائر الناجمة عنها، باعتبارها تستهدف الاعتداء على المعطيات بدلالتها التقنية الواسعة، (بيانات ومعلومات وبرامج بكافة أنواعها). لذا فإن إدراك ماهية جرائم الكمبيوتر والإنترنت، والطبيعة الموضوعية لهذه الجرائم، واستظهار موضوعها وخصائصها ومخاطرها وحجم الخسائر الناجم عنها وسمات مرتكبيها ودوافعهم، يتخذ أهمية استثنائية لسلامة التعامل مع هذه الظاهرة ونطاق مخاطرها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية (عرب، ٢٠٠٢م: ٢).

فالتطور الذي احدثه التقدم العلمي الهائل في مجال تقنيات المعلومات وتدفقها في العقود الثلاثة الأخيرة، كان سبباً لثورة الكترونية تطبق الآن في جميع نواحي الحياة، وأضحى من الصعوبة بمكان الاستغناء عن خدماتها اللامحدودة، وكطبيعة النفس البشرية حيث يستغل بعض الأفراد المخترعات العلمية وما تقدمه من وسائل متقدمه في إرتكاب العديد من الجرائم التقليدية مستغلين الإمكانيات الهائلة لهذه المستحدثات أو استحداث صور أخرى من الإجرام يرتبط بهذه

التقنيات التي تصير محلا لهذه الجرائم أو وسيلة لارتكابها، وقد تزايدت معدلات هذه الجرائم في العقدين الآخرين على وجه الخصوص بصورة أدت إلى بزوغ فجر ظاهرة إجرامية جديدة، تعرف بالإجرام المعلومات أو الإجرام الالكتروني (meunier, ٢٠٠٢: ٦١١).

وتأتي هذه الدراسة استكمالاً لعدد من الدراسات التي تناولت الجريمة الالكترونية بالدراسة والتحليل، وإن اختلفت عنها في الزمان ومكان التطبيق، ومنها دراسة المكاوي (٢٠١٠م)، ودراسة الزعبي والمناعسة (٢٠١٠م)، دراسة الغافري (٢٠٠٧)، ودراسة الثبيتي (٢٠٠٥)، ودراسة الشاذلي وعفيفي (٢٠٠٣)، ودراسة المنشاوي (٢٠٠٣)، ودراسة الهاجري (٢٠٠٢)، ودراسة مغايرة (١٩٩٩-٢٠٠٠).

وبالتالي تدور إشكالية الدراسة حول تحديد حجم أهم جرائم الإنترنت شيوعاً بين مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي وخاصة فيما يتعلق بالجرائم الجنسية، جرائم الاختراقات، جرائم القرصنة والجرائم المادية، وجرائم الإرهاب الالكتروني. مع تحديد أهم المشكلات التي تسببها لمستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

انتشرت جرائم نظم الإنترنت والكمبيوتر خلال السنوات الأخيرة في الدول الصناعية، ولم تعد منطقتنا العربية بمنأى عنها نتيجة للتطور الكبير الذي تشهده الدول العربية، وازدياد استخدامها للانترنت على نحو متسارع، لا سيما في المملكة العربية السعودية التي أولت استخدامات الإنترنت أهمية كبيرة وكثفت الجهود للارتقاء بها نحو الأفضل لتواكب عصر المعلومات.

من هنا تتضح أهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية (العلمية)، بتركيزها على حجم وأنماط الجرائم الإلكترونية التي تستهدف مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية وإبرازها لأهم المشكلات التي قد تواجه الأفراد، والتي يمكن من خلال هذه الدراسة الاستفادة منها في مواجهة هذه الجرائم المستحدثة والتعامل معها، كما يمكن أن تساهم هذه الدراسة بوضع تصور لواقع الظاهرة في عصرنا الحالي وتلفت انتباه الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى كثير من الظواهر السلوكية المتعلقة باستخدام الإنترنت والتي تتطلب المزيد من البحث والدراسة.

وتتضح الأهمية التطبيقية (العلمية)، للدراسة في استفادة المهتمون بالقضايا المجتمعية لا سيما مجال الجريمة والتغيرات التي تصاحبها، والاستفادة من نتائج هذه الدراسة في معرفة واقع هذه الظاهرة والتطورات التي صاحبتها خلال العقود الماضية، ولفت الانتباه إلى الأفعال الإجرامية التي ترتكب ضد الآخرين بواسطة الحاسب الآلي من خلال شبكة الإنترنت.

كما تأمل الباحثة أيضاً من حصر أهم أنماط الجرائم الشائعة في المجتمع السعودي والتي ترتكب من خلال استخدام الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت إلى لفت انتباه المعنيين والمسئولين عن الأجهزة والتنظيمات الاجتماعية و التربوية والإعلامية وخطباء المساجد والمؤسسات العلمية للمساهمة في مكافحتها والحد منها وللتحذير منها بشكل عام.

رابعاً: أهداف الدراسة:

تحدد الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تحديد حجم ونمط جرائم الإنترنت بالمجتمع السعودي. وتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:-

١. الكشف عن حجم الجرائم الجنسية الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي من الجنسين.

٢. الكشف عن حجم جرائم الاختراقات الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي من الجنسين.

٣. الكشف عن حجم الجرائم المادية الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي من الجنسين.

٤. الكشف عن حجم جرائم القرصنة التي ترتكب ضد مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي من الجنسين.

٥. الكشف عن حجم جرائم الإرهاب الالكتروني الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي من الجنسين.

٦. الكشف عن حجم مشكلات جرائم الانترنت الموجهة ضد افراد المجتمع السعودي من الجنسين.

خامساً: تساؤلات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات وهي كالتالي:

١. ما حجم الجرائم الجنسية الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي من الجنسين؟

٢. ما حجم جرائم الاختراقات الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي من الجنسين؟

٣. ما حجم الجرائم المالية الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي على من الجنسين؟

٤. ما حجم جرائم القرصنة الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي من الجنسين؟

٥. ما حجم جرائم الإرهاب الالكتروني الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي من الجنسين؟

٦. ما حجم مشكلات جرائم الانترنت الموجهة ضد افراد المجتمع السعودي من الجنسين؟

سادسا: مفاهيم الدراسة:

ثمة تباين كبير بشان الاصطلاحات المستخدمة للدلالة على الظاهرة الجرمية الناشئة في بيئة الكمبيوتر، وهو تباين رافق مسيرة نشأة وتطور ظاهرة الإجرام المرتبط أو المتصل بتقنية المعلومات، فابتداء من اصطلاح إساءة استخدام الكمبيوتر، مرورا باصطلاح احتيال الكمبيوتر، الجريمة المعلوماتية، فاصطلاحات جرائم الكمبيوتر، والجريمة المرتبطة بالكمبيوتر، وجرائم التقنية العالية، إلى جرائم الهاكرز أو الاختراقات فجرائم الإنترنت والكمبيوتر، وأخيرا السيبر كرايم (قشقوق، ١٩٩٢م).

وتركز الباحثة هنا على إيضاح مصطلح رئيسي في البحث وهو جرائم الإنترنت إضافة إلى توضيح أهم المفاهيم التي ستتطرق إليها الدراسة:

١- **الحاسب الآلي:**

الحاسب لغة يعني حسب وعلم الحساب معنى علم الأعداد أي من العد الدقيق، والحاسب في اللغة الانجليزية (computer) مأخوذة من كلمة (comput)، اللاتينية التي تعني يحسب (هشام، ١٩٩٥م).

والحاسب الآلي اصطلاحا عرفه الشاذلي وعفيفي بأنه آلة حاسبة الكترونية تستقبل البيانات ثم تقوم عن طريق الاستعانة ببرنامج معين بعملية تشغيل هذه البيانات للوصول إلى النتائج المطلوبة (عفيفي، ٢٠٠٣م: ٢٣).

وهناك من يعرف الحاسب الآلي بأنه "جهاز آلي أو آلة تتولى معالجة المعطيات المخزونة في الذاكرة الرئيسية في صيغة معلومات تحت إشراف برنامج مخزن (سلفاً في الجهاز)" (عبدالرحمن، ١٩٩٢م: ١٦)

٢- **الإنترنت:**

تتكون كلمة internet من كلمتين network, interconnecting وقد أوجده الجيش الأمريكي بقصد إيجاد وسيله اتصال موازية مستقلة وسريعة.

والإنترنت هو جزء من ثورة الاتصالات، ويعرف البعض الإنترنت بشبكة الشبكات، في حين يعرفها البعض الآخر بأنها شبكة طرق المواصلات السريعة (أبو الحجاج،١٩٩٨م:١٨).

وتعنى لغويا (ترابط بين شبكات) وبعبارة أخرى (شبكة الشبكات) حيث تتكون الإنترنت من عدد كبير من شبكات الحاسب المترابطة والمتناثرة في أنحاء كثيرة من العالم.

ويحكم ترابط تلك الأجهزة وتحادثها بروتوكول موحد يسمى بروتوكول تراسل الإنترنت (TCP/IP) (الفنتوخ، ١٤٢١هـ: ١١).

٣- العميل (مستخدم الإنترنت):

هو مستخدم جهاز الحاسب الآلي ويقصد من ذلك تنفيذ أو إنجاز وظيفة مهمة معينة لأغراض معينة.

والمجني عليه: هو المتوقع أن يقع ضحية لجريمة ما صغيرة أم كبيرة يقوم بها فرد أو مجموعة (فرد أو شركة) من المتلاعبين من مستخدمي الحاسب الآلي لأنشطة غير مشروعة(العطيان، ٢٠٠٤م، ٥-٦).

أما المصطلح الرئيس الذي تركز عليه الباحثة في البحث فهو جرائم الإنترنت وهو كالأتي:

٤- الجريمة:

أُشْتُقّتْ كلمة الجريمة في اللغة من الجُرم وهو التعدي أو الذنب، وجمع الكلمة إجرام وجروم وهو الجريمة. وقد جَرَمَ يَجْرِمُ واجْتَرَمَ وأَجْرَم فهو مجرم (ابن منظور، بدون : ٦٠٤ – ٦٠٥).

وعَرَّفت الشريعة الإسلامية الجريمة بأنها " محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير" (الماوردي، ١٤٠٧هـ: ١٩)

- التعريف الشرعي للجريمة :

تُعَّرفْ الجريمة شرعاً بأنها "إتيان فعل محرّم معاقب على فعله، أو ترك فعل محرّم الترك معاقب على تركه، أو هي فعل أو ترك نصت الشريعة على تحريمه والعقاب عليه" (عوده، ١٤٠١هـ: ٦٦).

- التعريف القانوني للجريمة:

يكاد يجمع الفقهاء على اعتبار الجرمية: كل فعل أو امتناع عن سلوك أو فعل يجرمه المشرع وينص له قانون يمثل قاعدة جزئية تطبق على الخارجين عنها (الهريش، ١٩٩٩م: ١٣-١٤).

و يعرّف القانون الجريمة أيضا بأنها "إمّا عمل يجرِّمه القانون، أو امتناع عن عمل يقضى به القانون، ولا يعتبر الفعل أو الترك جريمة في نظر القوانين الوضعية إلا إذا كان معاقباً عليه طبقاً للتشريع الجنائي " (عوده، ١٤٠١هـ: ٦٧).

- التعريف الاجتماعي للجريمة:

يعتبر الاجتماعيون الجريمة ظاهرة اجتماعية، وان الجريمة ليست حكراً على المشرع (القانونيون) بقدر ما هو مستمد من الواقع الاجتماعي بما يحويه من قيم ومعـــايير اجتماعيـــة (جعفر، ١٩٩٣م: ٤٨).

بهذا المعنى تكون الجريمة عبارة عن "خروج عن معايير المجتمـــع أو عـــن قواعـــد الإجماع، أي القواعد التي يحددها المجتمع وتحكم سلوك أفراده، أو هي تلك الأفعال التي تمثل خطرا على المجتمع وتجعل من المستحيل تحقيق التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يؤلفـــون المجتمع، أو هي مخالفة لمشاعر الولاء الاجتماعي" (غانم، ١٩٩٤م: ٣٩)

- جرائم الإنترنت:

صك الفقهاء والدارسون لجريمة الإنترنت عددا ليس بالقليل من التعريفـــات، تتمـــايز وتتباين تبعا لموضع العلم المنتمية إليه وتبعا لمعيار التعريف ذاته.

وبالتالي تعرّف جرائم الإنترنت بأنها: "ذلك النوع من الجرائم التي تتطلب إلمام خاص بتقنيات الحاسب الآلي ونظم المعلومـــات لارتكابهـــا أو التحقيـــق فيهـــا ومقاضـــاة فاعليهـــا" (مندورة،١٤١٠: ٢١).

كما يمكن تعريفها بأنها "الجريمة التي يتم ارتكابها إذا قام شخص ما باستخدام معرفته بالحاسب الآلي بعمل غير قانوني" (محمد، ١٩٩٥م: ٧٣).

وهناك من عرفها بأنها "أي عمل غير قانوني يستخدم فيه الحاسب كأداة، أو موضـــوع للجريمة" (البداينة، ١٤٢٠هـــ: ١٠٢).

ومن التعريفات التي تستند إلى موضوع الجريمة أو أحيانا إلى أنماط الـــسلوك محـــل التجريم، تعريفها بأنها "نشاط غير مشروع موجه لنسخ أو تغيير أو حذف أو الوصـــول إلـــى المعلومات المخزنة داخل الحاسب أو التي تحـــول عـــن طريقـــه"، (Rosenblatt, ٣)، وتعريفها بأنها "كل سلوك غير مشروع أو غير مسموح به فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقل هذه البيانات "، (قشقوش، ١٩٩٢م، ٢٠) أو هي "أي نمط من أنماط الجرائم المعـــروف في قانون العقوبات طالما كان مرتبطا بتقنيـــة المعلومـــات"، (Artar Solarz, ٣١)، أو هـــي "الجريمة الناجمة عن إدخال بيانات مزورة في الأنظمة وإساءة استخدام المخرجات إضافة إلى أفعال أخرى تشكل جرائم أكثر تعقيدا من الناحية التقنية مثل تعديل الكمبيوتر"، (goa)

أما التعريفات التي انطلقت من وسيلة ارتكاب الجريمة، فان أصحابها ينطلقون من أن جريمة الكمبيوتر تتحقق باستخدام الكمبيوتر وسيلة لارتكاب الجريمة، من هـــذه التعريفـــات، يعرفها الأستاذ جون فورستر (Tom forester, ١٩٨٩: ١٠٤). وكذلك الأســـتاذ Eslie D. Ball

بأنها "فعل إجرامي يستخدم الكمبيوتر في ارتكابه كأداة رئيسية"، ويعرفها تاديمـــان Tiedemaun بأنها "كل أشكال السلوك غير المشروع الذي يرتكب باستخدام الحاسوب". وكذلك يعرفها مكتب تقييم التقنية بالولايات المتحدة الأمريكية بأنها "الجريمة التي تلعب فيها البيانـــات الكمبيوتريـــة والبرامج المعلوماتية دورا رئيسا" (رستم، ٢٩-٣٠).

وبالتالي يمكن أن تحدد الباحثة في ضوء ذلك التعريف الإجرائي:

"فتُعَرَّفْ جرائم الإنترنت بأنها: جميع الأفعال المخالفة للتشريع الإســـلامي ولأنظمـــة المملكة العربية السعودية وقوانين وقيم المجتمع والتي ترتكب بواسطة الحاسب الآلي من خلال شبكة الإنترنت، وتستهدف مستخدمي الإنترنت من الجنسين ويشمل ذلك:

١. الجرائم الجنسية: الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي عبر الإنترنت وخاصة فيما يتعلق بتشجيع المواقع الإباحية، أو الشراء منها، أو الاشتراك فيها، أو إنشائها، والإعلان عـــن المواقع أو الصفحات الخاصة بالقذف والتشهير بالأشخاص، وإخفاء الشخصية أثناء التصفح أو أثناء إرسال البريد الإلكتروني و انتحال شخصية الآخرين.

٢. جرائم الاختراقات: الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي على شـــبكة الإنترنـــت وخاصة فيما يتعلق بتدمير المواقع الخاصة، أو اختراق المواقع الرسمية أو الشخصية للأفراد، أو اختراق الأجهزة الشخصية، واختراق البريد الإلكتروني للآخرين أو إغراقـــه، والاســـتيلاء على اشتراكات الآخرين وأرقامهم السرية و إرسال الفيروسات والتروجنات.

٣. الجرائم المالية: الموجهة ضد المجتمع السعودي على شبكة الإنترنت وخاصة فيما يتعلق بجرائم السطو على أرقام البطاقات الائتمانية، والتحريض على لعب القمار، والتزويـــر، والمخدرات، وغسيل الأموال.

٤. جرائم القرصنة: الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي علـــى شـــبكة الإنترنـــت وخاصة فيما يتعلق بإنشاء مواقع للبرامج المقرصنة، واســـتخدامها ضـــد الأفـــراد والمواقـــع الشخصية والخاصة.

٥. جرائم الإرهاب الالكتروني: الموجهة ضد المجتمع السعودي على شبكة الإنترنـــت وخاصة فيما يتعلق بجرائم التهديد إما بالقتل أو تدمير المعلومات أو البيانات عن طريق البريد الالكتروني والمواقع المختلفة أو بنشر الأفكار المتطرفة و"القصف الإلكتروني" وتخريب شبكة المعلومات وإتلاف الأنظمة والبرامج بحيث لا تعد قادرة على العمل، وتجنيد وتدريب عدد من المواقع والأفراد لبث سموم الإرهاب.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: النظريات المفسرة.

ثانياً: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: النظريات المفسرة:

منذ القدم اهتم الإنسان بسبر غور العديد من الظواهر المحيطة بها، وبخاصة تلك التي تتكرر في الحدوث، وهذا ما أنتج لدى البشر هذا الكم الكبير من المعارف في مختلف الحقول وظاهرة الجريمة مثلها مثل أي ظاهرة لقت اهتماماً كبيراً من قبل العديد من الباحثين في مختلف الفروع العلمية وبخاصة الإنسانية، مما ترتب عليه تبلور العديد من النظريات والأطروحات الفكرية التي تصبو إلى تفسير الجريمة كسلوك إنساني له مضاره على الأفراد وممتلكاتهم وعلى المجتمع عموما.

ولقد كان تفسير الجريمة ولازال من الموضوعات التي طال فيها البحث والتمحيص والتقصي العقلي من جهة، والميداني الأمبيريقي من جهة ثانية، حتى ترتب على ذلك أن قدم العلماء في هذا الخضم العديد من الإسهامات العلمية ذات الأهمية الفائقة خاصة في العصر الحديث وما يطرأ عليها من تغيرات كمية وكيفية لن يكون في المنال ما لم نحيط علما بأغلب أو جل الإسهامات العلمية التي طرحها المختصون في دراسة الجريمة (المصراتي، ١).

ولأنه من الصعب الإلمام بهذه النظريات والأطروحات العلمية سيتم التركيز في هذا البحث على النظريات الوظيفية والصراعية والسلوكية في تفسير الجريمة، وتشمل هذه المدارس على العديد من النظريات التي تحاول جاهدة تقديم تفسيرات معتمدة على المنطق، من جهة، وعلى المنهج العلمي من جهة أخرى لهذه الظاهرة، مع التأكيد على عدم تهميش دور النظريات غير الاجتماعية.

أولاً: النظريات الوظيفية:

مقدمة:

السلوك الإجرامي هو سلوك إنساني يتكون داخل جماعة من الناس ويرتبط بها ارتباطاً وثيقاً ولمعرفة هذا السلوك لابد من دراسة الحقائق الاجتماعية الموضوعية التي تربط بينه وبين التنظيم الاجتماعي لهذه الجماعة والعمليات الاجتماعية والبناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي أي بمعنى أخر دراسة الطابع الاجتماعي للجريمة والعمليات أو التغيرات الاجتماعية التي يتكون من خلالها السلوك الإجرامي (القريع، ٢٠٠٣م: ٩٤-٩٥)

ويرفض علماء الاجتماعي وأنصار المدخل السوسيولوجي تفسير الإجرام في ضوء عوامل بيولوجية أو نفسية خالصة فقد كشفت مجموعة كبيرة من الدراسات عن ارتباط كبير بين الجريمة وعدد من المتغيرات الاجتماعية – ثقافية من ناحية أخرى مثل النظام الديني ومدى عمق العقيدة والتمسك بالقيم وطبيعة المجتمع المحلي ونوعية الحي السكني وحجم التعليم والمستوى الاقتصادي، ومدى تماسك أو تفكك الأسرة والظروف الاجتماعية المختلفة (السمالوطي، ١٤٠٣هـ: ٢٣٧،٢٣٨).

وبالرغم من قناعة الباحثة بتعدد النظريات الاجتماعية التي تناولت ظاهرة الجريمة، والتي ركزت عليها العديد من الدراسات والمراجع العلمية، إلا إن الباحثة ستختار من بينها عدد من النظريات التي ترتبط بإستراتيجية البحث وأهدافه وهي كالتالي:

١- نظرية اللامعيارية (الأنومي):

أ- طور هذه النظرية العلامة "أميل دوركايم" وانطلق فيها من رفضه التام لتفسير الجريمة تفسيرا نفسياً أو بيولوجياً أو أي تفسير يبتعد عن الركن الاجتماعي، تجنبا منه الوقوع في التفسيرات الغائية، أو الركون إلى عوامل دخيلة، (أميل دوركايم ١٩٨٨م) وهو يؤكد أن الجريمة ظاهرة اجتماعية طبيعية ولكنها ليست سوية، فالمشكلة في نظره تكمن في ارتفاع معدلاتها في زمن ما وبمجتمع ما، هذا ويرى أن من بين المؤشرات الاجتماعية لظاهرة الجريمة هو وجودها في سائر المجتمعات الإنسانية.

ولقد انتهى دوركايم من دراسته عن التغير الاجتماعي بالمجتمعات الإنسانية لقول: بأن كثافة السكان في منطقة ما تؤدي بدورها إلى تنوع المهن وتعدد الأدوار، العامل الذي يفضي عن تكوين تشكيلة مغايرة نوعيا للتركيبة الاجتماعية السابقة للمجتمع. في هذه الحالة من التغير، خاصة إن اتسم التغير بدرجة من السرعة، فإن المعايير الثقافية في المجتمع يحدث أن تبهت وتضعف في قدرتها على ضبط سلوك الأفراد وتوجيههم حيال ما تنص عليه، بمعنى أخر "لاحظ، دوركايم أن المعايير الاجتماعية (الثقافية) تفقد ما لها من فعالية عندما تتغير الخصائص المميزة للجماعة تغيرا سريعا، مما يخلق حالة الأنومي التي يصاحبها ازدياد في حجم السلوك الانحرافي" (عارف، ١٩٧٥م: ٢٣-١٦٥).

والملاحظ أن نظرية دوركايم هذه تقوم على فرضين أساسيين هما:

١- كلما زاد التماثل بين الأعضاء في الجماعة زاد تماسكهم معا.

٢- وكلما قوي التماسك في الجماعة زادت مقاومتها للسلوك المنحرف.

وبعد أن انتهى " دوركايم" من تقديم تفسير اجتماعي لظاهرة الانتحار وارتفاع معدلاتها، سعى إلى تنميط هذا الفعل الإجرامي وانتهى به الأمر إلى تقديم نموذج ثلاثي له يتلخص في: (الخشاب، ١٩٨١م: ٥٩٦-٦٠٠)

١- الانتحار الأناني: يشيع هذا النوع في المجتمعات إبان فقدانها التأثير على الأفراد جراء التغيرات السريعة التي تعتري مكونات أبنيتها الاجتماعية ويؤدي هذا إلى فقدان الأفراد للسند العاطفي، الأمر الذي يضعف ارتباطهم بالجماعة، وهذا ما يدفعهم للانتحار نظرا لشعورهم بالعزلة والانفراد أو الفردية.

٢- الانتحار الإثاري: وهذا النوع ينتج عن فرط ارتباط الأفراد بالجماعة حتى أن الواحد منهم يعتبر مصلحة الجماعة هي مصلحته، أي لا يعتبر نفسه شخصية مستقلة عن الجماعة، ومن أمثال هذا الضرب من الانتحار ما يقوم به أفراد القوات المسلحة من عمليات انتحارية في وجه العدو فداء للمجموعات المقاتلة.

٣- الانتحار الأنومي أو اللامعياري: أما هذا النوع من الانتحار فيكون نتيجة للتغير السريع في المعايير والقيم وقواعد السلوك الاجتماعي التي تحددها الجماعة سلفا مما يجعل الأفراد في حالة حيرة وتخبط الأمر الذي يقودهم إلى الشعور بعدم التماسك نظرا لعدم التماثل بينهم.

وبمجرد أن يتحرر الفرد من القيود والضوابط الاجتماعية التي توجه سلوكياته يصبح في حالة تخبط بين العديد من نماذج السلوكية، وهذا ما قد لا يجعل للحياة معنا الأمر الذي يقوده إلى الانتحار.

وبالرغم من أن دوركايم وظف الأنومي لتفسير ارتفاع معدلات الانتحار، إلا أن العلماء من بعده طوروها لاستخدامها في تفسير السلوكيات الإنحرافية بوجه عام، ومن أمثال هؤلاء "كوهن" و"كلاود" "وميرتون" .

ب- فلقد قام "ميرتون" بتطوير أفكار دوركايم عن اللامعيارية. ولكنه لم يقف عند المستوى الذي وقف عنده "دوركايم"، فلقد افترض منذ البداية أن ثقافة أي مجتمع تتألف من مجموعة أهداف ثقافية مشروعة وذات إجبار اجتماعي أو ضغط ثقافي، ومجموعة من السبل منها ما هو مشروع تبيحه الثقافة وتسمح للأفراد بإتباعها في تحقيق الطموحات والأهداف والمجموعة الثانية من السبل غير مشروعة وهي التي لا تبيحها ثقافة المجتمع ولا قوانينه، فالمجتمع يتألف من مجموعة من الأفراد المتباينين في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وإمكانياتهم، الأمر الذي يجعلهم متباينين في بلوغ السبل المشروعة لتحقيق أهدافهم المشروعة (رمزي، ١٩٩٩م: ٣٥٤-٣٥٥).

وفي اعتقاده، عندما يعجز الأفراد عن تحقيق أهدافهم بالسبل المشروعة يظهر ما أطلق عليه "الانحراف الابتكاري"، الذي يعبر عن ابتكار وتطوير سبل غير مشروعة من قبل الأفراد لتحقيق أهدافهم ذات الإجبار الثقافي. هذا ويمثل الانحراف عند "ميرتون" خمسة أنواع انتهى إليها من دراساته هي: "الانحراف الانتمائي" ويشير إلى انتماء الفرد لبيئة منحرفة منذ نشأته الأولى.

و"الانحراف الإنسحابي" الذي يشير إلى فشل الفرد في مواجهة الواقع مما يؤدي به إلى التكيف السالب عن طريق تعاطي المخدرات والخمور وما في حكمها و "الانحراف الثوري" الذي يؤدي بالفرد إلى جرائم العنف خاصة الضرب والتكسير والحرق والإتلاف، وأخيرا "الانحراف الطقوسي" الذي يمثل حالة من حالات الانحراف غير المعيب، وهو يمثل في تمسك الأفراد بالإجراءات الروتينية والطقوس الإدارية بشكل مفرط فيه لدرجة الانحراف عن المعتاد (رمزي، ١٩٩٩م: ٢٤٨،٢٤٦).

فالانحراف وفق نظرية ميرتون نوعين: أولهما معيب، وهو يمثل فعل من خرق القواعد الأخلاقية ما يدعو لتجريم وتحديد عقاب لفاعله (أي جريمة)، أما النوع الثاني من الانحراف فهو غير المعيب، وهو الذي لا يمثل إلا خروج عن العادات والتقاليد الاجتماعية لا الأخلاقية والدينية، أي انه سلوك لا يتنافي مع قواعد القانون الجنائي الأخلاقية غير انه غير عادي أو مألوف بين أفراد المجتمع (رمزي، ١٩٩٩م: ٣٥٢-٣٥٣).

ولقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات من بينها أن "ميرتون" قد أهمل دور عامل البناء الطبقي لا سيما في المجتمع الذي قام بدارسته واستقراء نظريته في الانحراف من واقعه (المجتمع الأمريكي).

ويضيف "البرت كوهن" أن هذه النظرية في الأنومي ذرية وفردية (ضيقة الأفق)، فرغم طابعها الاجتماعي (السوسيولوجي) إلا أنها تصور الأفراد الأنوميين مفصولين عن الواقع الاجتماعي وكأنهم في صناديق وليسوا في مجتمع فيه من التفاعل الاجتماعي ما قد يخفف ويلات هذه الظاهرة التي تعول عليها النظرية في تفسير الجريمة ومن جهة أخرى تنتقد هذه النظرية في أنها لم تحدد بدقة الحالة الزمنية والمكانية أو الأوضاع الاجتماعية التي تدعو إلى حالة الأنومي في المجتمع، فدوركايم مثلا يرى إن للانحراف علاقة طرديه بسرعة التغير الذي يحدث في المجتمع، أما ميرتون فهو يرى أن الانحراف مرتبط طردياً بدرجة التجاذب الحادث بين السبل والأهداف الثقافية في المجتمع، وفي الوقت ذاته يرى "ميرتون" أن حالة التجاذب هذه حالة دائمة في مجتمع من المجتمعات. هذا ناهيك عن أن هذه النظرية تحاول تعميم ما تستقريه من المجتمع الأمريكي ذا التركيبة الخاصة على سائر المجتمعات الإنسانية. (المصراتي، ١٩)

ج- من زاوية أخرى قدم "كلواد، وواهلن نظريتهما في الأنومي معتمدين على متغيري الطبقة الاجتماعية وبناء الفرصة في المجتمع الأمريكي، هما يفترضان أن عملية اغتراب الأفراد عن المعايير وتبنيهم سلوكا غير اجتماعي تأخذ الخطوات الآتية (رمزي، ١٩٩٩م: ٣٥٦-٣٥٧):

١. التحرر النسبي من الانتماء للتنظيمات الاجتماعية القائمة نظرا لفقدان الإيمان بشرعيتها.

٢. الاعتماد على غيرهم في معالجة مشاكلهم بدلا من الاعتماد على أنفسهم.

٣. التزود بالوسائل اللازمة لارتكاب الجريمة والتدرب عليها لتحريرهم من الخوف.

٤. اجتناب وقوع العقوبة عليهم، وهم بذلك يسعون للنجاح عند إتباع سبل غير مشروعة.

هذا ولقد ارجعا العالمان هذه الحالة من الاغتراب عن المعايير الاجتماعية إلى حالات الفشل أو توقعه من قبل الأفراد في تحقيق أهدافهم، وهم غالبا ما يُحملون التنظيم الاجتماعي مسؤولية هذا الفشل، وذلك لما يرونه في التنظيم من قصور وعدم توافر عدالة اجتماعية فيه، مما يحملهم على تكوين اتجاهات سالبة أهمها شعورهم بالحرمان النسبي.

مثل هذا الشعور في رأي العالمين يقود إلى ضعف شعور الولاء والانتماء والإيمان بشريعة التنظيم الاجتماعي والقواعد والقوانين والضوابط الاجتماعية، الأمر الذي قد يدفعهم إلى تبني سلوك إجرامي لتحقيق غاياتهم. ويضيفان قولهما: بأن الفرص غير المشروعة هي كالفرص غير المشروعة من حيث توافرها أمام الأفراد، فالأفراد غير متكافئين في إتباعها، فهذه الفرص (غير المشروعة) ليست متاحة أمام جميع الأفراد، هذا ناهيك عن أن الفرد لن يحظى بقبول المحترفين ما لم يتقن هذا الفعل.

٢- نظرية الضبط الاجتماعي:

لقد ذهب بعض العلماء لتأكيد فكرة التركيز في دراستهم لظاهرة الجريمة على متغيرات يمكن قياسها إجرائيا، ومن هؤلاء العلماء فريق من الاجتماعيين اتخذوا من متغير الضبط الاجتماعي سبيلا لتفسير هذه الظاهرة، فأنصار هذه النظرية ينظرون للإجرام والجناح عموما على انه نتاج حالة "التحرر النسبي" من الارتباط بالقيم والمعتقدات الأخلاقية والتي تحكم السلوك والعلاقات أثناء التفاعل الاجتماعي بالمجتمع بهذه القواعد والأعراف (السيد، ١٩٩٣م: ٩٢). ويذهب "السيد شتا" في هذا الصدد للقول: بأن من أنصار هذه المدرسة "هرتن وزلي" و "تراقبز هيرزخ" ولقد انتهى الأخير إلى تأكيد الفرضية التي تقوم عليها النظرية

ومفادها: أن ضعف رابطة الفرد بالمجتمع أو تصدع علاقة الأفراد تنتج الأفعال الإجرامية والجانحة أما "وزلي" فقد خلص من تحليله للعديد من الدراسات في هذا المجال للقول: بأن اغلب المنحرفين أو الجانحين يعانون من انفصال واعٍ عن معاييرهم الأخلاقية والاجتماعية (السيد، ١٩٩٣م: ٩١).

ويؤكد "عمر رمضان" في كتابه (دروس في علم الإجرام) أن بعض الباحثين قد اتخذوا من اتساع الحرية الفردية –كنتيجة للتمدين وتخلق معايير سلوكية عديدة أمام الأفراد– وضعف الضغوط التقليدية، وانفتاح باب الابتكار في المجال الاجتماعي تمشيا مع متطلبات الحياة الحضرية الجديدة، أخذوا من كل هذه العوامل متغيرات مستقلة في سعيهم نحو بلوغ تفسير اجتماعي لظاهرة الجريمة (عمر، ١٩٧٢م: ١٦).

والجدير بالملاحظة هنا هو أن المجتمعات الريفية والتي عادة ما تتسم بقوة نسبية في ضبط لسلوكيات أفرادها توجد بعض أنماط السلوك الإجرامي، وان دل هذا على شيء إنما ينم على قصور الركون فقط للتحرر النسبي، أو التام من الضوابط الاجتماعي في تفسير السلوك الإجرامي.

٣- نظرية التفكك الاجتماعي:

يرى (سيلين) أن سبب وجود السلوك الإجرامي هو التفكك الاجتماعي، لذلك تقوم هذه النظرية على أساس المقارنة بين المجتمعات المختلفة من جهة وبين مراحل حياة الفرد داخل المجتمع الواحد من جهة أخرى، فتؤكد هذه النظرية أن المجتمعات البدائية والريفية تتميز بالانسجام لان مطالب وأهداف أفرادها متقاربة، لذلك يشعر الفرد داخل هذا المجتمع بالأمن فلا يجد الفرد حاجة إلى اتخاذ سلوك إجرامي تجاه فرد آخر داخل المجتمع، أما المجتمع المتحضر فيتميز بعدم الانسجام بين أفراده لاختلاف أهدافه ومطالبهم ورغباتهم، ويرجع ذلك إلى اتساع المجتمع وتعدد الجماعات داخله، فالفرد الذي يسلك سلوكا إجراميا يكون نتيجة لعوامل التفكك الاجتماعي، وبما إن التفكك الاجتماعي يعتبر عاملا من عوامل السلوك الإجرامي وليس العامل الوحيد وذلك لان بعض أفراد المجتمع هم الذين يسلكون سلوكا إجراميا على الرغم من تأثرهم جميعا بعامل التفكك الاجتماعي (الجوير، ١٤١٠هـ: ٣٤-٣٥).

فارتكاب جرائم الإنترنت منظور هذه النظرية قد ينشأ نتيجة لضعف المعايير الثقافية في المجتمع في ضوء تغير الخصائص المميزة للجماعات والتغيرات المتلاحقة في هذا الجانب والذي يكون سبباً في ابتكار وسائل وأساليب جديدة تتوافق مع التغيرات والمستجدات بالمجتمع

مما يخلق جو مناسب لنشوء الظاهرة الإجرامية والمتمثلة بجرائم الإنترنت بتعـــدد جوانبهـــا، والذي يتيح لها التقدم توفر بيئة مناسبة لتطورها.

كما نجد أن الجرائم الإلكترونية تتبع النمط غير المشروع الذي يخالف ثقافة المجتمع، الذي يؤلف فيه الأفراد مجموعه متباينين في خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الـــذي يجعلهم متباينين في بلوغهم لأهدافهم.

هذا التباين يجعل طرق ارتكاب الجرائم الإلكترونية متنوعة ومختلفة في نظـــر هـــذه النظرية والذي يؤدي بدوره إلى ابتكار وتطوير السبل الغير مشروعة لتحقيق الأهـــداف التـــي يغلب عليها الإجبار الثقافي وهذا ما يراه " روبرت ميرتون" يمثل الانحراف في خمسة أنـــواع مختلفة.

هذا ويمكن القول أن حالة الاغتراب عن المعايير الاجتماعية يدفع إلى تكوين اتجاهات سالبه لدى الأفراد وهذا ما يمكن أن يكون أحد أسباب نشوء ظاهرة الجرائم الإلكترونية فالتزود بالوسائل والبحث عن التحرر من قوة التنظيمات يدفع الأفراد إلى إتباع طرق ذات طابع غيـــر شرعي لإثبات قدراتهم المختلفة بسبل غير شرعيه.

ثانياً: نظريات الصراع:

حاول البعض تفسير الظاهرة الإجرامية في ضوء التنازع أو الصراع داخل المجتمـــع فيما بين العلماء في تحديد الشكل الذي يأخذه هذا التنـــازع. ويمكننـــا أن نـــشير علـــى وجـــه الخصوص إلى ثلاث نظريات هي على التوالي: نظرية التنـــازع الثقـــافي، ونظريـــة تنـــازع السلطة، وأخيراً نظرية الثقافات الفرعية.

١- نظرية التنازع الثقافي:

ركز العالم الأمريكي " سوريستن سيلين" على ضرورة تحليل الجريمـــة فـــي ضـــوء التنازع الثقافي الناشئ عن التضارب بين قواعد السلوك. فالفرد يجد نفسه –داخـــل المجتمـــع الواحد– مشدوداً بين ثقافتين متعارضتين لكل منهما نمط سلوكي مخالف، الأمر الذي يجعل من فعله، في بعض الأحيان، مشكلاً لجريمة في نظر إحدى الثقافتين. ويرى " ســـيلين" أن قواعـــد السلوك تتحدد من خلال الجماعة التي ينتمي إليها الفرد، والتي قـــد يـــشوب قيمهـــا التنـــازع والتصارع مع قيم جماعات أخرى تتواجد في محيط الفرد الاجتماعي.

ويأخذ التنازع الثقافي لدى سيلين إحدى صورتين : إما صورة التنـــازع الأصـــلي أو الخارجي، وذلك حينما يقع التصادم بين ثقافتين مختلفتين في مجتمعين مختلفين. وقـــد يأخـــذ صورة التنازع الثانوي أو الداخلي حينما يقع التصادم في إطار ثقافة عامة واحدة.

وقد ينشأ النوع الأول من التنازع بفعل الهجرة حيث ينتقل المهاجر محملاً بثقافة وبقيم تتنافر أحياناً مع قيم ومبادئ المجتمع الذي هاجر إليه. ومثال ذلك حالة المهاجر الذي يدفع إلى ارتكاب القتل دفاعاً عن عرض ابنته، متوقعاً أن ينال هذا الفعل استحسان من يعيشون في المجتمع الذي هاجر إليه، وذلك وفقاً لتكوينه الثقافي الذي استمده من موطنه الأصلي، الذي تسود فيه عادة الأخذ بالثأر دفاعاً عن الشرف وحيث يلقى القتل لهذا الهدف ترحاباً اجتماعياً يزهو به المرء. ومن أنماط هذا الصراع أيضاً التنازع بين ثقافة الدولة المستعمِرة وثقافة الدولة المستعمَرة. ومنه أيضاً الصراع بين ثقافة دولتين تتلاصق حدودهما الإقليمية ويندمج رعاياهما معاً.

أما التنازع الثانوي– الذي يصلح في رأيه لتفسير الجريمة في الولايات المتحدة، وذلك لأن معدل جرائم المواطنين الأصليين أعلى من نظيره لدى الأجانب في الولايات المتحدة– فقد أشار سيلين إلى أنه ينشأ نتيجة تنافر وعدم تجانس الثقافات داخل المجتمع الواحد، والذي يدفع إليه وجود نوع من التمييز الاجتماعي بين المجموعات أو التكتلات السكانية، التي بمرور الوقت تكون قد شكلت لنفسها مجموعة من القيم الخاصة، التي تتنافر بدورها مع القيم السائدة لدى التكتلات الأخرى في ذات المجتمع. الأمر الذي يولد مزيداً من الصراع الاجتماعي بين تلك الكيانات المستقلة ثقافياً، ويكون مدعاة لظهور الجريمة في هذا المحيط الاجتماعي. ومن أشكال هذا التنازع الثقافي تضارب قيم الجماعات الأسرية، والجماعات المدرسية، وداخل الأندية، وجماعات العمال. ومثاله تعارض عادة الأخذ بالثأر مع الثقافة العامة في المجتمع المصري رغم أنها تتوافق من الناحية السلوكية مع القيم والعادات السائدة في المجتمعات الصغيرة في مصر العليا.

وقد كشف " سيلين" عن أن جانب من الأسباب الذي يقف وراء الظاهرة الإجرامية يعود إلى ما أسماه "التفكك الاجتماعي" الذي أصاب المجتمع المعاصر، (عبد الستار ، ١٩٩٨: ص٤٨). ويدل على ذلك قلة معدل الجريمة حينما كانت تسود نزعة الريفية والبداوة في غالب المجتمعات. ففي المجتمع الريفي والبدائي كانت تسود روح التعاون والإخاء وتتوحد مصالح وغايات الجماعة، مما يسهل على الفرد أن يوافق بين سلوكه وبين تقاليد المجتمع الذي يعيش بين جنباته. أما في المجتمعات المتحضرة والمعقدة اجتماعياً وثقافياً فينعدم الأمان وتطغى الماديات وتتضارب الأهواء والمصالح، الأمر الذي يكشف رويداً عن قدر من التفكك الاجتماعي والثقافي، يكون بدوره عاملاً وسبباً من أسباب تكون الظاهرة الإجرامية داخل هذه المجتمعات.

وإذا كانت نظرية " سلين" قد أصابت جزءً من الحقيقة حينما أرجعت الظاهرة الإجرامية إلى تنازع وتضارب الثقافات، إلا أنها قد تعرضت للنقد من عدة أوجه:

١- عيب على نظرية سيلين اتخاذها لعامل الصراع الثقافي كسبب وحيد للظاهرة الإجرامية متغافلة عن جملة العوامل الفردية والخارجية الأخرى التي قد تقف وراء هذه الظاهرة.

٢- فضلاً عن أن هذا التحليل لا يصلح لتفسير كافة صور الجرائم. فإذا كانت تلك النظرية تصلح لتفسير جرائم العصابات وجرائم الأجانب، لاشتمالهما على تعارض واضح بين نوعين من قواعد السلوك ناشئ عن اختلاف التكوين الثقافي لكل منهما عن الثقافة العامة للمجتمع، فإنها لا تقوم بنفس المهمة إزاء الأنماط الإجرامية الأخرى.

٢- نظرية تنازع السلطة:

يركز كلاً من "أوستن تارك وريتشارد كيني" على السلطة باعتبارها محور التنازع داخل المجتمع، (بلال، ١٢٠). فلدى " تارك" أن علم الإجرام ينبغي أن يعنى من ناحية بدراسة الفروق بين مركز السلطة الحاكمة في الدولة والأفراد المحكومين الخاضعين لتلك السلطة من ناحية أخرى. ومرد ذلك يعود إلى أن هذان المركزان متميزان في كل المجتمعات والتفاوت بينهما أمر متقبل لدى كافة المجتمعات، بحسبان أن ذلك هو السبيل الوحيد للحيلولة دون انهيار النظام الاجتماعي في الدولة.

وفي رأي " تارك" أن هيكلة المجتمعات في هذا القالب أوجب وجود نوعين من القواعد: أولها قواعد السيادة أو السيطرة، وثانيهما قواعد الامتثال أو الإذعان. وقواعد السيادة هي التي تشكل القواعد القانونية بكل صورها التي تهدف إلى تأكيد سلطة الدولة وضبط إيقاع المجتمع وانتظامه من الناحية السلوكية. أما قواعد الإذعان فتتشكل تبعاً للتكوين البيولوجي والاجتماعي والثقافي للفرد. وتبدأ عملية التنازع في نظر تارك حينما يختلف التقييم الذي يجريه كل فرد تجاه قواعد السلوك المتعددة، ومن ثم تختلف ردود أفعال الأفراد. ولا شك أن هذا التقييم يتنوع من فرد إلى آخر بحكم تفاوت السن، واختلاف الجنس أو العنصر، والتفاوت الحضاري ... الخ.

أما لدى " كيني" فإن الدراسة الإجرامية ينبغي أن ترفض فكرة أن القانون يمثل حلاً توفيقياً بين المصالح المتضاربة، فالقانون لديه يخدم بعض المصالح على حساب المصالح الأخرى. والقانون الجنائي في نظره قد ولد بصفة خاصة لتدعيم سلطة جماعات على حساب جماعات أخرى، وكذا لحماية مصالح جماعات معينة في المجتمع سواء كانت تلك الجماعات ذات صبغة سياسية أم اقتصادية أم دينية ... الخ.

ولدى "كيني" أن هذا الخلل في وظيفة القانون يعود إلى طبيعة النظام الرأسمالي الـذي يعلي من قيمة الربح والفائدة. لذا فإن كيني يرى أن من بين طرق مكافحة الجريمة تدعيم بناء المجتمع الاشتراكي، بحيث يتساوى الجميع في الاستفادة من المزايا فـي المجتمـع، وتنعـدم الطبقية الاجتماعية والبيروقراطية. فلا يبقى القانون أداه في يد جماعة تمارس بها سلطتها تجاه جماعة أخرى أو تهدف لحماية مصالحها فقط (Sue Titus Reid, ١٩٧٦: ١٣٨).

وفي مقام تقديرنا لهذه النظرية، يجدر بنا الإشارة إلى عدة انتقـادات (بـلال، ١٢٢-١٢١):

١- قيل أن أول ما يؤخذ على تلك النظرية -بل ونظريات التنازع عموماً- هو افتقارهـا إلى البحث التجريبي الذي يثبت صدق النتائج التي توصلت إليها.

٢- عيب على تلك النظرية جانب التعميم بقولها أن القانون الجنائي، بما يتضمنه من قواعد تجرم بعض الأفعال أو الإمتناعات، إنما وضع لكي يخدم الطبقة الحاكمـة دون غيرهـا، أو لتدعيم سلطة جماعة في مواجهة جماعة أخرى. فالنص الذي يجرم السرقة أو الاستيلاء على مال مملوك للغير، كما يحمي أموال الطبقة الحاكمة فإنه يحمي – وبالدرجة الأولى – أمـوال الأفراد العاديين من الطبقة المحكومة.

٣- عيب على تلك النظرية قصورها في التحليل. فقد اعتمدت على ملاحظات مستمدة من الواقع المحلي (الولايات المتحدة) في التطبيق التمييزي للقانون جوهرها تطبيق نفس القـانون على عدة وجوه بحسب الطائفة الاجتماعية التي ينتمي إليها المجرم، حيث يكثر تدخل القانون ضد المنتمين إلى الطبقات الدنيا ويتقلص تطبيقه في مواجهة من ينتسبون إلى الطبقات الأعلى درجة. غير أن هذا لا يبرر بذاته هدم النظام القانوني الحالي برمته بدعوى أن سوء التطبيق قد شابه من الناحية العملية.

٤- علاوة على ذلك فإن النظرية لا تفسر بوضوح كيف تقع الظـاهرة الإجراميـة كـأثر للعلاقات الاجتماعية المختلة بفعل خلل السلطة، وسيطرة جماعة علـى أخـرى، واسـتخدام القانون كأداة لتحقيق مصالح طائفة بعينها من طوائف المجتمع. ولعل ما يدعم هذا النقد هـو أنها لم تفسر عدم سقوط بعض أفراد الطبقة الدنيا في طريق الجريمة، على الخلاف من بعض أفراد الطبقات العليا.

وأخيرا فإن القائلين بتلك النظرية، وقد كشفوا عن تحيزهم للنزعة الاشتراكية وتحليلها الاقتصادي للجريمة، إلا أنهم لم يحددوا بوضوح معالم النظام الاشتراكي الذي يمكن أن يمثـل أداة فاعلة في مكافحة الظاهرة الإجرامية.

٣- نظرية الثقافة الفرعية:

تدور نظرية الثقافة الفرعية الجانحة حول فكرة أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا يتميزون عن سواهم من أفراد الطبقة الاجتماعية الوسطى بخصائص ثقافية معينة تدفعهم وتشجعهم على ارتكاب السلوك المنحرف. وترتبط هذه النظرية باسم كل من البرت كوهن وولتر ميلر.

وترجع هذه النظرية الانحراف إلى طبيعة البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع، حيث استفاد منظرو هذه النظرية من بعض مفاهيم الأنومي .وتشكل معايير الطبقة الوسطى الهيكل العام للثقافة التي تسود المجتمع الكبير وأما الأخرى فهي تشكل الهيكل الفرعي الآخر لثقافة سفلية فرعية تستمد أصولها من الثقافات العامة للمجتمع الكبير ولكنها تأخذها بشكل معكوس ينسجم مع أهدافها ويوافق غاياتها ويلائم طبيعة العلاقات الاجتماعية الخاصة القائمة بين أفراد هذه الثقافة الفرعية الهامشية.

تنطلق هذه النظرية بصفة عامة من أن المجتمع الواحد لا تسوده ثقافة واحدة، وكذلك ليس من الضروري أن توجد كل السمات التي تؤلف الثقافة الواحدة في كل قطاع من قطاعات المجتمع ،فكثيرا ما تقتصر بعض السمات الثقافية على قطاع واحد من قطاعات المجتمع دون بقية القطاعات. ذلك أن كل مجتمع يشتمل على تقسيمات فرعية في داخله وتزداد تلك التقسيمات كلما تقدمت ثقافته وزادت درجة التخصص بين أعضائه، وتتميز كل جماعة بنظم وعناصر ثقافية خاصة بها ولا توجد هذه في كثير من الأحيان في غيرها (غانم، ١٩٩٤م: ٩٤).

ولقد انصب اهتمام العالم الأمريكي ألبرت كوهين على إجرام الأحداث ممن ينتمون إلى الطبقات الدنيا في المجتمع. وقد أشار إلى أن هناك صراع ينشأ بين معايير السلوك الاجتماعي لدى الطبقة الدنيا وتلك المتبناة من أفراد الطبقة الوسطى. وأشار إلى أن الغلبة دائماً تكون لمعايير تقدير السلوك التي تعارفت عليها الطبقة الوسطى. بحيث أن الفرد الذي تفرزه الطبقات الدنيا يتم تقدير مكانته في المجتمع على ضوء معايير كونها أفراد ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، الأمر الذي يجبره على تقبل أهداف وقيم الطبقة الوسطى، خاصة وأن هناك عوامل متعددة تدفعه إلى هذا القبول: كطلب والديه ضرورة الوصول إلى مركز مرموق وأفضل مما هما عليه، ودعوة وسائل الإعلام المتكررة بضرورة الارتقاء بالقيم وضرورة الوصول لمراتب أفضل في السلم الاجتماعي، من هنا ق يتكون لدى الأفراد ميول ونزعات مابين تلبيه الرغبات الفردية والاضطرار إلى مسايرة الواقع والوصول إلى مراتب اجتماعية.

غير أن الفرد يظل غير قادر على التكيف مع أهداف الطبقة الوسطى أو تحقيقها بالوسائل الاجتماعية المقبولة. فالفرد من بين الطبقات الدنيا ينشأ من الناحية الاجتماعية في ظل نظام يجعله يعيش يومه دون التفكير في مستقبله، ولا يعرف من الطموح عادة إلا قدرا ضئيلا، ويستسهل الاعتداءات البدنية واللفظية، وهو ما يجعله يعيش في مركز اجتماعي أدنى من نظيره في الطبقة الوسطى، ويجد نفسه في إطار نظم يديرها أفراد الطبقة الوسطى ويحكمون عليه وفقا لمعاييرهم، ويصبح غير مؤهل اجتماعياً للتوافق مع قيمهم وأهدافهم.

ولما كان طفل الطبقة الدنيا قد تيقن أن ارتفاع شأنه في الحياة الاجتماعية لابد أن يمر من خلال تبني القيم السائدة في الطبقة الوسطى، كما تيقن من أن ظروفه تحول دون تطبيقها، فإن احترامه لنفسه يهبط ويصادف مشكلات شائكة في التكيف مع المجتمع. ولمواجهة تلك المشكلات، فإن الطفل يبدأ في تكوين أفكار خاصة به أو ثقافة فرعية تتميز بخصائص معينة وحيث يسعى إلى تحقيق مركز له فيها فيدفعه ذلك إلى ارتكاب الجرائم. وبتراكم هذه الجزئيات تتشكل في العادة ما يسمى بعصابات الأحداث الإجرامية والتي غالبا ما يتبنون اتجاها مغاير لمعايير المجتمع السائدة. وهذا النموذج يتضح في الطبقات الدنيا حيث يبدو المجرمون أكثر استعداداً للاندماج مع الأحداث الذي يعيشون في هذا الوسط. فهؤلاء المجرمون لا يختلطون بالنماذج البشرية التقليدية التي حققت نجاحاً من خلال القنوات الشرعية في المجتمع وإنما يجدون أمامهم نماذج إجرامية ناجحة يتمثلون سلوكها. بينما تبرز الثقافة الفرعية التنازعية في الأوساط الصغيرة المفككة اجتماعيا، والتي لا يتضح فيها الفارق بين الوسائل المشروعة والوسائل غير المشروعة.

وإزاء هذا الغموض يختار الحدث العنف كوسيلة لإثبات مكانته في المجتمع ليس فقط لأن في ذلك تنفيسا عن الغضب والإحباط المكفوفين ولكن لأن طريق العنف ميسور. أما الثقافة الفرعية التراجعية فتتعلق بالحدث الذي يخفق في تكوين ثقافة فرعية إجرامية أو تنازعية والذي يميل عندئذ إلى الانسحاب أو التراجع عن المجتمع.

ويرى كلاوارد وأوهلين أن سلوك الفرد يختلف حسب مشروعية أو عدم مشروعية الوسائل التي توجد تحت تصرفه والتي يتيحها له التركيب الاجتماعي والطبقي الذي ينتمي إليه بثقافته. وعلى ذلك، إذا كان التركيب الاجتماعي يستسهل الاعتداءات البدنية والسرقات المصحوبة بعنف، ويشجع على استعمال المواد والعقاقير المخدرة، فإنه سوف يتوالد الحدث الذي تتكون لديه ثقافة فرعية خاصة تتوافق مع قيم هذا التركيب الاجتماعي. أما حينما يحول التركيب الاجتماعي بين الحدث وبين الوسائل غير المشروعة بمختلف أنواعها فإنه لا مجال لأن تتشكل عقلية أو ثقافة فرعية تحبذ الجريمة وتشجع عليها.

يبدو مما سبق أن كوهن يرى أن الثقافة الخاصة الجانحة هي ثقافة متعارضة مع قيم ومعايير الطبقة الوسطى وتنشأ كرد فعل لعدم قدرة أبناء الطبقة الدنيا على تحقيق المكانة في ظل قيم ومعايير الطبقة الوسطى. وقد أشار كوهن إلى أهمية الجماعة المرجعية التي تعوض أعضاء الثقافة الفرعية الجانحة عن إحباطات المكانة حسب معايير الثقافة العامة وتوفر لهم بالتالي مكانة بديلة باعتراف رفاق الثقافة الجانحة فقط مع الأخذ في الاعتبار أن وجود مشاكل التكيف في حد ذاته لا يعد سببا كافيا لظهور الثقافة الخاصة الجانحة كحل لتلك المشاكل، ولذلك فإن وجود وتوفر الظروف الضرورية للتفاعل الاجتماعي الفعال بين الأبناء الذين يعانون من الإحباط يعد مطلبا أساسيا لظهور الثقافة الخاصة الجانحة (مكشان، ١٩٩٦م: ١٧٣-١٧٤).

وبالرغم من أن كوهن كان معنيا بالثقافة الخاصة الجانحة لدى أبناء الطبقة الدنيا و التي تظهر كرد فعل لإحباط المكانة التي يعانون منها في ظل مجتمع تسوده معايير وقيم الطبقة الوسطى، وبالرغم من صعوبة وضع حدود بين ما ينظر إليه باعتباره خصائص للثقافة العامة وأخرى للثقافة الفرعية، غير أن النظر إلى الثقافة الفرعية (الخاصة) باعتبارها بناءا يتضمن مجموعة من المعتقدات والقيم والرموز، وعلى أنها نمط من المعرفة متميزة عن غيرها من الثقافات الأخرى في المجتمع . يجعل من الممكن تفسير الجرائم في ضوء مدخل الثقافة الفرعية بهذا المعنى، على أساس قيام ثقافة فرعية تختص بجماعة محددة تحبذ الجريمة دفاعا عن الشرف وتحتفظ بمجموعة من القيم والمعايير والتقاليد التي ترتبط بانتهاج السلوك الإجرامي ولا تقبل معايير المجتمع فيما يتصل ببعض الممنوعات وتورث أبناءها هذا الموقف جيلا بعد جيل.

لاحظ كوهين ١٩٥٥م وهو يبحث عن مصادر السلوكيات المنحرفة المستديمة في بعض الأوساط، أن الوسط البروليتاري الأمريكي في المدن الكبرى ينتج ثقافات فرعية منحرفة. فالقيم و المعايير السائدة في هذه الثقافات التحتية تسمح للأفراد بالإحساس بالاندماج. وتوفر هذه الثقافات التحتية استقرار و مدة العلاقات الاجتماعية المتوافقة و سلم قيمها هي .

و يؤكد ميلر أن الثقافة التحتية المنحرفة عند المراهقين توجد لدى الطبقة الشغيلة، هذه الثقافة تعطي قيمة للسلوكيات العنيفة المنفردة و الفجائية و الحتمية تؤدي إلى الانحراف . ومراهقو الطبقة الشغيلة يكتسبون قيما تزيد خطر انحرافهم و ذلك بواسطة التعلم و التنشئة الاجتماعية (بركو، ٢٠٠٩م)

ويمكن إيجاز أبرز فرضيات هذه النظرية على النحو التالي:

- أن انحراف الأحداث في الطبقة الدنيا يرجع إلى إحباطهم الشديد بسبب شعورهم بتدني منزلتهم الاجتماعية الناشئة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية دنيا يولدون بها. وحيث إن الثقافة

المسيطرة في المجتمع هي ثقافة الطبقة الوسطى فإنهم لا يستطيعون التكيف السليم معها وبالتالى يكون الانحراف.

– أن معايير التقدم والصعود في السلم الاجتماعي مرتبطة بمثل قيم الطبقة الوسطى في المجتمع والالتزام بمعاييرها والمساهمة الفعالة والجادة في نشاطاتها بل والمشاركة الوجدانية لخدمة أهداف هذه الطبقة في الحياة.

– تتميز القيم والمعايير التي تشيع بين أفراد الطبقة المتوسطة في الرغبة الصعود إلى أعلى وتحمل المسؤولية الشخصية لكل فشل أو نجاح، وتأجيل الرغبات حتى يحين موعد تحقيقها واحترام الوقت والتخطيط السليم.

– يصبح السلوك المنحرف الذي يصدر عن أفراد العصبة الجانحة جزءا من ثقافة سفلية فرعية ينتمي إليها الطفل الجانح، لأنها تحقق بالنسبة له ما لم يستطيع تحقيقه في إطار الطبقة العاملة، وما لم يستطيع تحقيقه خلال تنشئته الاجتماعية المتصلة بهذه الطبقة، وبذا يصبح الانحراف والجنوح محاولة للتوافق مع معايير طبقة جديدة لم يعهدها الطفل الجانح في إطار العيش في طبقته (Gullen,francis,١٩٨٣: ٦٠).

ونلخص دور النظرية الصراعية في تحليلها للجرائم الإلكترونية في دور الثقافات الخارجية والداخلية المتصارعة في تكوين الظاهرة الإجرامية، فهي تبرز دور التعارض الواضح بين نوعين من قواعد السلوك والناشئ عن الاختلافات الثقافية بالدرجة الأولى، كما أن للغياب الواضح في قواعد السلطة والسيطرة وقواعد الامتثال أو الإذعان قد يكون سبب في تكوين اتجاهات سلوكية خاطئة لدى الأفراد والمتمثلة في ارتكاب الجرائم الإلكترونية، وهي تبرز إن غياب السلطة التي تحمي مصالح الجماعات قد يكون سبب في تفاقم مثل هذا النوع من الظواهر.

كما تركز هذه النظرية من خلال تحليلنا للجرائم الإلكترونية إلى دور البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع فهي ترى إن الطبقة الوسطى تشكل الإطار العام للثقافة والأخر عبارة عن ثقافة سفلية تستمد أصولها من الثقافات العامة للمجتمع الكبير ولكنها تأخذها بشكل معكوس ينسجم مع غاياتها والغالب هنا أن ارتكاب الجرائم الإلكترونية يكون نتيجة لهذه الثقافة الفرعية الهامشية والتي تنشا بين الأفراد والتي تأخذ طابع فردي بالغالب والذي تشرب ثقافة معكوسة لتتناسب مع الغايات الإجرامية المختلفة.

كما أن ارتباط الأفراد هنا بالنماذج الإجرامية والسعي إلى تكوين نماذج إجرامية مثاليه من وجهت الفرد والسعي إلى الامتثال بهم هو ما قد يكون الاتجاهات الإجرامية لدى الأفراد في ضوء هذه النظرية، وقد ينتج السلوك الإنسحابي والتراجعي لدى الفرد نتيجة الإخفاق بتقليد مثل

هذه النماذج التي تكون اقرب إلى الطبقة السفلى من المجتمع، ومن ثم ينسحب من المجتمع وهذا ما قد يكون اتجاهات أكثر عنفا وتعقيدا نتيجة لحالة الإحباط وشعورهم بتدني منزلتهم الاجتماعية والطبقية يخلق بدوره سلوكيات تخالف المجتمع وتسعى إلى التصدي للقوانين المجتمعية.

ويمكن القول أن النظرية الصراعية تنطلق في تحليلها للمشكلات الاجتماعية وتحديدا جرائم الإنترنت والمعلومات من مبدأ اللامساواة وعدم التكافؤ بين أفراد المجتمع وأيضا الاستغلال الطبقي.

ثالثاً: المدرسة السلوكية الاجتماعية:

يركز المنتمون إلى هذه المدرسة على بعض أنواع السلوك المتأثرة بمكونات الواقع الاجتماعي في تشكيلها واستمرارها في تفسير الظاهرة الإجرامية، ومن أنصار هذه المدرسة العلامة "جبرئيل تارد" (١٨٤٣-١٩٠٤) والذي ركز على متغير المحاكاة الاجتماعية أو التقليد في تفسير الإجرام.

والعلامة "أدوين سذرلاند" الذي أكد على دور الانخراط في الجماعات المنحرفة أو ما اسماه بالاختلاط التفاضلي وفيما يلي عرض لأهم نظريات هذه المدرسة:

١- نظرية التقليد:

ترى هذه النظرية إن التقليد هو أساس تعلمنا السلوك بوجه عام، وبما إن السلوك الإجرامي هو نوع من السلوك فالفرد يتعلمه عن طريق التقليد إذا ما نشأ في بيئة إجرامية.

ويؤكد (تارد) على أن مدى تقليد السلوك الإجرامي ودرجة انتشاره في

أي مجتمع يرجع على مدى احتكاك اختلاط الناس بعضهم ببعض، فكلما زاد الاختلاط زاد التقليد. وفي ضوء ذلك فسر تارد مايلي:

أ- أن زيادة نسبة الجريمة في المدن عن الريف يرجع إلى الاحتكاك والاختلاط في المدينة أكثر من الريف.

ب-أن المركز الاجتماعي للفرد يعتبر من العوامل التي تساعد على تقليل السلوك، فالفرد الفقير يقلد الغني والصغير يقلد الكبير.(أحمد، ١٤٠٧هـ: ١٨٥)

ويرى "تارد" أن الجريمة ظاهرة لا اجتماعية (مرضية)، ضارة بالمجتمع تضر بمصالحه ومصالح الأفراد، ومن هنا يرى أن الجريمة ظاهرة مثلها مثل الصناعة، والفرق بينهما كامن في الأولى ضارة أو سلبية، أما الثانية فيغلب أثرها الايجابي على أثارها السالبة، فالجريمة كأي إنتاج صناعي جديد يخلق على يد فئة قليلة جدا من الأفراد ثم سرعان ما يتهافت

الآخرون على تداوله والعمل به حتى يشيع استعماله بين اغلب أفراد المجتمع (الدوري، ١٩٧٣م، ص٢٤٥).

والتقليد في نظر "تارد" لا يكون إلا في جماعة، كما انه يخضع إلى قوانين وهي كالتالي:

أولها: أنه يتم من أعلى إلى أسفل، أي أن المنتمين إلى الطبقات الدنيا يقلدون المنتمين إلى الطبقات الأعلى في الرتبة الاجتماعية، كما الصغار يقلد الكبار، والمتخلفون يرنون إلى تقليد المتحضرين.

ثانيها: تأثر قوة التقليد بقوة الصلة التي تربط المُقلِد بالمقلَد، فالعلاقات طرديه بينهما هكذا يمكن القول: بان التقليد يزيد في المجتمعات الريفية ذات العلاقات الأولية وتقل في المجتمعات المناظرة ذات التباين التكاملي وهذا ما قد يأخذ على النظرية وقدرتها على تفسير كافة أشكال الإجرام وفي عامة المجتمعات.

وثالثها: أن أنماط السلوك تتداخل وتتطور، كذلك الحال في الجريمة فالمتبدل فيها هو أسلوب إبدائها وليس الجريمة في حد ذاتها، فالقتل، مثلا، كان يرتكب بالسكن أو السيف أو السم وبتطور المجتمعات استحدثت أنواع أخرى منه فأصبح يقام به عن طريق الأسلحة النارية بل أحيانا بحقن المجني عليه بكمية من المخدرات أو غير ذلك ...الخ (المصراتي، ص٢٥).

وإذا أردنا أن نقيم تلك النظرية فإنه مما لا شك فيه أن تلك النظرية قد أصابت قدر من الحقيقة التي تتصل بالظاهرة الإجرامية. فالواقع يكشف عن أن بعض الجرائم ما ارتكبت إلا لأن الفرد قد تمثل نموذجاً اجتماعياً سيئاً في محيط بيئته الاجتماعية.

غير أنه عيب على تلك النظرية أنها أغفلت تماماً دور العوامل العضوية والنفسية في الدفع نحو السلوك الإجرامي. فمن السهل أن نتكشف المعالجة المخلة من قيل تلك النظرية لمشكلة العوامل الإجرامية (السيد، ٢٠٠٤م).

و من الانتقادات التي وجهة اقتناعها بقانون المحاكاة وجعله العنصر الرئيسي الذي يفسر به كل ظاهرة اجتماعية، ولم تكشف عن الدوافع التي تدفع الفرد إلى المحاكاة والتقليد، كذلك لم توضح إذا كان التقليد إرادي أو غير إرادي (الساعاتي، ١٩٨٣م، ١٠٠).

٢- نظرية الاختلاط التفاضلي "الارتباط المتغاير" :

تعد هذه النظرية بحق أول نظرية اجتماعية ذات منهج علمي واضح وفرضيات علمية محددة في مجال تفسير السلوك الإجرامي والمنحرف كسلوك اجتماعي يمكن أن يتعلمه الفرد كأي سلوك اجتماعي آخر .

ترجع نظرية الاختلاط الفارق إلى عالم الاجتماع الأمريكي أدوين سذرلاند، الأستاذ بجامعة أنديانا، والتي صاغها عام ١٩٣٩، وشاركه فيها فيما بعد دونالد كريس، حينما أشرف على إعادة طبع مؤلفه حول "مبادئ علم الإجرام" عام ١٩٥٠. وفي البدء قصد سذرلاند تفسير الإجرام المنظم الذي يقوم على الاحتراف. ثم عاد بعد ذلك عام ١٩٤٧ وجعل من نظريته أساساً لتفسير شامل للسلوك الإجرامي أياً كان نمطه (E. Sutherland ,١٩٧٠).

وتشكل هذه النظرية تطويرا منهجيا آخر لشرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي بطرق التعلم من الآخرين أو من خلال الاختلاط بالمجرمين، وتعلم الأنماط الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة وحميمة (اليوسف، ٢٠٠٦م: ٥٧).

وقد ظهرت أولى فرضيات هذه النظرية في كتاب "مبادئ علم الإجرام" للأستاذ الأمريكي سذرلاند منذ عام ١٩٣٩م والتدريب على السلوك الإجرامي في نظر "سذرلاند" يتطلب مايلي:

١- التدريب على فن ارتكاب الجريمة، أي الطرق والوسائل التي يحتاج إليها الفرد لكي يمارس وينفذ الجريمة، وهذا ما يسميه سذرلاند "التفسير الميكانيكي".

٢- التدريب على فن التصرفات وتوجيه الدوافع والميول لارتكاب السلوك الإجرامي واستعداد الشخص لتعلمها كما يتعلم فن ارتكابها. فإذا كان الأشخاص الذين يحيطون بالفرد يحترمون القوانين فإنهم بذلك يوجهون الشخص إلى الطريق السوي وإذا كان المحيطون بالشخص لا يحترمون القوانين المحيطة بهم فإنهم يوجهون ميول ودوافع الشخص إلى طرق تخالف القوانين، وهذا ما يسميه سذرلاند التاريخي أو التكويني.

ويمكن إيجاز الخطوات التي تؤدي إلى ارتكاب السلوك الإجرامي حسب نظرية سذرلاند فيما يلي:

١- يعد السلوك الإجرامي سلوكا مكتسبا أو متعلما، وهذا ينفي فكرة وراثة السلوك الإجرامي.

٢- يتعلم السلوك الإجرامي من خلال الاختلاط بأشخاص آخرين من خلال عملية اتصال ويتضمن الاتصال بالآخرين.

٣- يتم تعلم الجزء الأساسي للسلوك الإجرامي داخل الجماعات الأولية ذات العلاقات الحميمة، وهذا يقلل من أثر وسائل الاتصال العامة مثل السينما والصحافة والتلفزيون وغيرها.

٤- عندما يتم تعلم السلوك الإجرامي نجد أن عملية التعلم تتضمن شقين هما:

أ- تعلم فن ارتكاب الجريمة الذي قد يكون بسيطا وقد يكون معقدا.

ب- تعلم الاتجاهات والدوافع والميول وتعلم تبرير التصرف العدواني والسلوك الجانح.

٥- عملية التعلم للدوافع والميول تعتمد على الأشخاص المحيطين بالفرد، فإذا كانوا معادين للأنظمة كان التأثير سلبياً، وإذا كانوا غير معادين للأنظمة كان التأثير إيجابياً.

٦- ينحرف الشخص حين تترجح له كفة الآراء التي تحبذ انتهاك القوانين على كفة الآراء التي تحبذ الالتزام بها.

٧- الاختلاط التفاضلي يختلف حسب التكرار والاستمرار والأسبقية والعمق، وتعني الأسبقية أن الاتصال في المراحل المتقدمة حيث تبدوا أهمية الأسبقية في حياة الشخص عندما يقف موقف الاختيار بين السلوك السوي والسلوك المنحرف. أما غمق العلاقة فيقصد به عمق العلاقة التي تحتلها الجماعة المؤيدة للإجرام أو المخالفة له عند الشخص المتعلم لهذا السلوك المنحرف.

٨- تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاتصال بالنماذج الإجرامية كل الآليات التي يتضمنها أي نوع من أنواع التعلم. وهذا يعني أن تعلم السلوك الإجرامي لا يقف عند حد مجرد المحاكاة أو التقليد وإنما يتضمن تكوين الاتجاهات والدوافع والأساليب وفن ارتكاب الجريمة.

٩- السلوك الإجرامي يعبر عن الحاجات أو القيم ولكن السلوك الإجرامي لا يمكن أن يفسر بهذه القيم أو الحاجات، لان القيم أو الحاجات تصلح لتفسير أصل السلوك لا صفته، وكل سلوك سوي أو غير سوي يعبر عن حاجة أو قيمه عامة، فالرجل الشريف الذي يعمل لإشباع حاجته المادية يشبه الرجل غير الشريف الذي يسرق لكي يشبع حاجته أيضاً (siegel and senna,١٩٨٨;١٢٨-١٣٢).

ويتفاوت الاختلاط الفارق في نظر سذرلاند على حسب أسبقيته ومدته الزمنية ونظرة الفرد لمن يخالطهم. فمن المسلم أن السلوك المطابق للقانون المكتسب منذ الطفولة يمكن أن يستمر مع الشخص طيلة حياته وكذلك الحال بالنسبة للسلوك الإجرامي. فالطفل الذي ينشأ في بيئة متدينة صالحة يدرك قيمة الأخلاق على مدار حياته كلها فيما بعد بحيث لا يتأثر بالمخالطات السيئة فيما بعد. كما أن الفرد الذي يخالط أكثر من جماعة يتأثر بسلوك وعادات الجماعة التي يخالطها مدة أطول. فالفرد قد ينشأ في بيئة صالحة ولكنه قد يخالط خارج المنزل جماعة من أصدقاء السوء مدة أطول من تلك التي يقضيها في المنزل فتحدث هذه الجماعة أثرها فيه. وأخيراً يتوقف تأثير المخالطة على نظرة الفرد لمن يخالطهم، أي حسب درجة الهيبة التي يحظى بها النموذج الذي يخالطه الفرد، إجرامياً كان أو غير إجرامي.

ورغم تصنيف نظرية سذرلاند ضمن نظريات السلوك الاجتماعية، إلا أنه قد كشف عن أن الاختلاط يختلف باختلاف التنظيم الاجتماعي. فالسلوك الإجرامي في تحليل تلك

النظرية ليس سوى انعكاس للتنظيم الاجتماعي السائد. فكلما غلبت في حيز جغرافي معين مظاهر التفكك الاجتماعي وضعف التجانس والتماسك بين أفراده وسادت "الفردية" كلما ارتفع معدل الإجرام في هذا الحيز. جملة القول أن هناك علاقة واضحة بين معدل الإجرام من ناحية ومستوى الأحياء السكنية من ناحية أخرى.

غير أن هذا الربط ليس حتمياً، ذلك أن معدل الإجرام قد يزداد في بعض الأحياء رغم ارتفاع مستوى المعيشة وقوة وتماسك التنظيم الاجتماعي. فأطفال مناطق كتلك يولدون عادة متفتحين، اجتماعيين يمارسون رياضتهم في الأندية ويزداد بينهم معدل الاتصال، مما يعطي الفرصة لاختلاط النماذج السوية بالنماذج الإجرامية ويتلقون منهم تدريباً إجرامياً. بينما يضعف معدل الاتصال في الأحياء التي يقل فيها مستوى المعيشة فيقل تبعاً لذلك معدل اختلاطات الطفل بالصبية المجرمين، وبالتالي تقل احتمالات انجرافه في تيار الجريمة.

ويرى سذرلاند أن الارتكان إلى بعض البواعث والقيم – كالرغبة في الإرتقاء الاجتماعي، أو البحث عن الإشباع المالي أو الجنسي، أو الشعور بالإحباط – لا يصلح لتفسير السلوك الإجرامي. ذلك أن ذات البواعث والقيم تصلح بنفس الدرجة لتفسير السلوك غير الإجرامي والمطابق للقانون. فهي أشبه بعملية التنفس التي تلزم لأي سلوك إجرامياً كان أو غير إجرامي. فالحاجة إلى المال مثلاً يمكن إشباعها بمضاعفة ساعات العمل، كما يمكن إشباعها عن طريق السرقة أو النصب. كما أن الغريزة الجنسية يمكن إشباعها بالزواج أو من خلال الاغتصاب فتوجيه السلوك نحو الغرائز وإشباعها بطريقه خاطئة إحدى أهم أسباب السلوك الإجرامي، ففي الواقع أن ما تقدم لا يقطع بوجود علاقة حتمية بين الشذوذ الغريزي والسلوك الإجرامي، فهذه العلاقة تقوم فقط عندما يكون اضطراب الغريزة أو شذوذها هو الدافع إلى سلوك طريق الجريمة. فالميل ناحية فعل معين لا يعني حتمية وقوعه .

فالصلة إذا بين الأمرين صلة احتمالية بحيث لا يمكن تفسير الظاهرة الإجرامية على مجرد التكوين الغريزي للفرد، فالأمر يتوقف على مشاركة عوامل أخرى بعض منها فردي وبعض منها اجتماعي .

فقد يتوافر لدى شخص ما اضطراب أو شذوذ غريزي دون أن يؤدي ذلك إلى ارتكاب الجريمة، ويتحقق ذلك عندما يتوافر لدى الشخص غريزة أخرى سامية يستطيع هذا الشخص من خلالها السيطرة على سلوكه وكبح جماح غريزته الشاذة أو المنحرفة .

ومن ناحية أخرى قد لا يكون الشخص مصاباً باضطراب أو شذوذ غريزي ومع ذلك نراه يرتكب السلوك الإجرامي بفعل عوامل أخرى فردية أو اجتماعية.

وينبغي علينا الإشارة أخيراً إلى دور سذرلاند في تحليل طائفة خاصة من الجرائم أطلق عليها "جرائم ذوي الياقات البيضاء.

وتعني هذه الأخيرة الجرائم التي يرتكبها أشخاص من أفراد الطبقة العليا جديرون بالاحترام ومتمتعون بمنزلة اجتماعية عالية أثناء ممارستهم لوظائفهم. وهي جرائم لا تفلح النظريات التكوينية، التي ترجع الجريمة إلى خلل بيولوجي أو نفسي في شخصية المجرم، في تفسيرها. ومن قبيل ذلك جرائم الأعمال والاختلاسات والرشوة وإساءة استعمال الأموال التي يرتكبها كبار مديري الشركات (Ahmed Marei,٢٠٠٠)،ولعل ما دفع سذرلاند نحو الاهتمام بمثل هذا النوع من الجرائم أن معظم الدراسات الإجرامية تجرى على عينة ضئيلة من المجرمين وهم نزلاء السجون وهؤلاء قادمون في غالبيتهم من الطبقات الدنيا في المجتمع، بينما تظل جرائم ذوي الياقات البيضاء بعيدة عن دائرة القضاء عاماً، والقضاء الجنائي خاصةً. الأمر الذي قد يخرج جناتها من عداد المجرمين حال إعداد الإحصاءات الجنائية، مما مؤداه في النهاية قصور تحليل الجريمة ومكافحتها في المجتمع.

وقد ارتكن سذرلاند إلى في فكرة الاختلاط الفارق من أجل تفسير هذا النمط الإجرامي، قائلاً أن المجرمين من ذوي الياقات البيضاء وإن لم يختلطوا في حياتهم بالمجرمين مباشرة، إلا أنهم لابد قد تعرضوا "لمواقف إجرامية" حال ممارستهم لأعمالهم أتاحت أمامهم من بعد ذلك السبيل إلى الخروج على ما تقتضيه واجبات وظائفهم.

ولعل سبب الاهتمام العابر والمتقطع لما أطلق عليه سذرلاند جرائم ذوي الياقات البيضاء يعزي إلى غياب الاهتمام الشعبي والحكومي الذي كان من نتائجه عدم توفر الدعم المالي لمشاريع البحوث التي توجه نحو هذا الموضوع (اليوسف، ١٩٩٩م:١٩٥).

ويعلل سذرلاند أن الوضع المال الممتاز لمن سبق ذكرهم من الأغنياء، وما يتمتعون به من المزايا، وما يمارسونه من سلطات ونفوذ لا يمنعهم –بنظر الأستاذ سذرلاند– من اقتراف الجرائم بل على العكس ربما تكون عاملاً مساعداً لانحرافهم حيث يشعرون بان هذه المزايا تحقق لهم الحماية المرجوة فيعمدون إلى استغلال هذه الظروف لتحقيق منافع شخصية ذاتية.

ونجد إن هذه النظرية تعطي تفسيرا للجرائم الإلكترونية، فهي تفسر اختلاط الفرد بالجماعات غير المنظمة، وتفسر انتشار الجريمة في الجماعات من خلال التفكك الاجتماعي الذي يؤثر بدوره على وسائل الضبط الاجتماعي.

كما تبين دور التقليد في زيادة مثل هذا النوع من الجرائم ودور المنطقة له تأثير كبير في ارتكاب الجرائم الإلكترونية، كما أن نظرية التقليد أوضحت أن ارتكاب الجرائم لا يكون إلا في جماعات وهذا ما ينطبق من خلال ارتكاب جرائم الإرهاب الالكتروني والذي بالغالب يكون

ضمن منظمات مخططه تخضع لعدد من القوانين المختلفة، كما توضح نظرية الاختلاط التفاضلي دور الاختلاط وانتقال السلوك الإجرامي بالتعلم من النماذج الإجرامية المختلفة في انتشار وإتقان هذه الظاهرة.

إذن فجرائم الإنترنت في ضوء هذه النظرية قد يكون ناشئ عن التعليم والمخالطة والرغبة في الارتقاء، ونشوء مثل هذا النوع من الجرائم عند المجرمين من ذوي الياقات البيضاء والذي قد توفر لهم امتيازات معينه ولا سيما سهولة ارتكابها لابتعادهم بالغالب عن دائرة الاتهام، واستغلالهم للأفراد بوسائل الإلكترونية لتحقيق بعض المنافع بطريقه أو بأخرى.

ثانياً: الدراسات السابقة:

بدأت الدراسات العربية في مجال جرائم الإنترنت بأنظمة الكمبيوتر والإنترنت، والحاسبات متأخرة بما هو عليه الحال في الدراسات الأجنبية التي رافقت مسيرة انتشار الحاسبات، ومن ثم ثورة الإنترنت، منذ بدايتها الأولى. وربما يعود سبب ذلك بشكل رئيسي إلى تأخر تبني التقنية الحديثة في معظم البلدان العربية، لأسباب اقتصادية، وثقافية مختلفة، وعندما انتشرت الحاسبات الشخصية، وتطبيقات الإنترنت في العالم كان ولازال نموه في العالم العربي محدودا، قياساً بعدد السكان.

يضاف إلى ذلك معظم الباحثين العرب والمتمرسين لم يعاصروا هذه التقنيات بشكل يجعلهم يستوعبون المتغيرات المؤثرة، والمتأثرة، والظواهر المصاحبة لها، ليولوها الاهتمام العلمي الذي يستحقه. ويمكن الإشارة إلى بعض الجهود العربية في مجال التحديات الموجهة لشبكة الإنترنت، وعلاقتها بالجريمة ومنها:

أولاً: الدراسات المحلية:

١- دراسة للدكتور تركي بن محمد العطيان، بعنوان جرائم الحاسب الآلي "ندوة المجتمع والأمن": دراسة نفسية تحليلية، في دورتها الرابعة "الظاهرة الإجرامية المعاصرة: الاتجاهات والسمات"٢١-٢٤ شعبان ١٤٢٦هـ، الموافق ٢٥-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥م، فيها أكد أن جرائم الحاسب الآلي (الجرائم التكنولوجية الحديثة) تحدث بكثرة بسبب التطور والتقدم التقني الذي يزداد يوماً بعد يوم. وهذه الجرائم لا تختلف من حيث الحكم الشرعي عن الجرائم التقليدية المعتادة، مهما كانت الوسيلة المستخدمة لتنفيذ الجريمة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن جرائم الحاسب الآلي لها طبيعة متميزة، فمثلاً يمكن ارتكابها من بعد وعبر القارات، وليس لها حدود (مقارنة بالجرائم التقليدية)، كذلك في الغالب لا تكتشف إلا بعد فترة من ارتكابها، وإن اكتشفت يصعب إثباتها، وقد يصعب تتبع مرتكبيها،

وإن اكتشف الضرر لا يُبَلّغ عنها حتى لا تفقد الشركة أو المصرف المستهدف المصداقية، وتسبب خسائر مالية كبيرة، وإن اكتشفت يتم ذلك بالصدفة، ولا تترك دليلاً على مرتكبيها.

كما توصلت الدراسة إلى أن هناك آثاراً نفسية في الفرد والمجتمع العاملين في الشركات والمصارف، مثل عدم الشعور بالأمن النفسي كعامل مشترك، وبمعنى آخر لا يكون الفرد متحرراً من مشاعر الخوف والهلع وتوقع الخطر والأذى، وهو ما ينعكس على سلوك الفرد على شكل قلق وتوتر زائد ومستمر، وكثرة الشك في الآخرين وانعدام الثقة بمن حوله. كذلك ضعف سلطان القيم الأخلاقية في المجتمع واهتزازها ونمو مشاعر الاغتراب بين أفراد المجتمع.

وتتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في كونهما تهتمان بجرائم الحاسب الآلي. وتختلف الدراستان عن بعضهما في كون الدراسة السابقة تركز على التحليل النفسي للآثار التي قد تتسبب فيها الجرائم الالكترونية على الأفراد والمجتمع والعاملين في الشركات والمصارف. في حين تركز دراسة الباحثة على تحديد حجم أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في مجتمع البحث السعودي (العطيان، ١٤٢٦هـ).

٢- دراسة للدكتور/ مشعل بن عبدالله القدهي، بعنوان "الإباحية في الإنترنت والاتصالات والإعلام وأثرها في الفرد والمجتمع والأمن العام"، "ندوة المجتمع والأمن" في دورتها الرابعة "الظاهرة الإجرامية المعاصرة: الاتجاهات والسمات"٢١-٢٤ شعبان ١٤٢٦هـ، الموافق ٢٥-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥م، وفيها وضح أبرز معالم الإباحية من حيث حجم المشكلة وأبعادها ومدى انتشارها، وحجم الأموال المتداولة في تجارة المواد الإباحية، مورداً أرقاماً وإحصائيات عن مدى توغل الإباحية في الإنترنت، ثم تحدث عن جدوى الترشيح والحجب على مستوى الدول من خلال الدراسات العلمية مؤكداً نجاح التجربة الوطنية ووجوب الاستمرار والتطوير من خلال الدور الذي تقوم به مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

وقد اختتم الباحث ورقته بأهم النتائج، ومنها؛ اتفاق الأبحاث العلمية المحكَّمة والمختصين على حقيقة التأثير السلبي للمواد الإباحية في سلوك متداوليها، وأن من التبعات الجنائية المثبتة لانتشار المواد الإباحية جرائم الممتلكات والاغتصاب والاعتداء الجنسي على الأطفال والقتل، ومن التبعات الاجتماعية المثبتة لانتشار المواد الإباحية تحقير جرائم الزنى والاغتصاب وانتشار العقد النفسية والانتحار، وأن دول المشرق والمغرب قد اقتنعت خلال السنوات الخمس الماضية بأهمية حجب المواد الإباحية، وبدأت في صرف مئات الملايين من الريالات في ذلك. وقد سبقت بعض الدول الإسلامية دول الغرب في عملية ترشيح المواد

الإباحية، وأن الجهود المحلية في ترشيح الإباحية قد نجحت في الحد بشكل كبير من سيل المواد الإباحية الجارف.

وأوصي الباحث بإنشاء مؤسسة حكومية متكاملة ذات صلاحيات وسيادة مناسبة وموارد مالية وبشرية وتقنية كافية لوضع وتنفيذ استراتيجيات محكمة ومكثفة لقمع ورد المواد الإباحية جميعاً ومحاسبة مروجيها، فالجهود الحالية مع منافعها إلا أنها قاصرة جداً والسياسيات الحالية كثيراً ما نجدها غير مفعّلة. ولا بد من علاج هذه الظاهرة على مستويات عدة. منها النصح والإرشاد، وتقوية الوازع الديني، وتفعيل الحلول الفنية، وإنشاء البدائل الهادفة، والأخذ على أيدي المفسدين والمروجين. ولا بد من معالجة هذه الظاهرة من قبل جهات عدة منها أولياء الأمور، والجهات التربوية والإرشادية، والقضاء، والجهات الفنية، وأصحاب الصلاحية والقرار (القدهي، ١٤٢٦هـ).

وتتفق الدراستان في كونهما يهتمان بدراسة بعض الأنماط الإجرامية في الإنترنت، حيث ركزت الدراسة السابقة وبصورة شاملة على دراسة واحدة من جرائم الإنترنت، أي على جزئية محددة من جزئيات الدراسة الحالية، في حين تعتبر الدراسة الحالية أشمل، لأنها تنطلق لتحديد حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي وفقاً لمجتمع البحث، وليس جريمة واحدة فقط. إضافة إلى اختلاف مجتمع الدراسة في كل الدراستين، حيث عالجت الدراسة السابقة المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت دون تحديد لمجتمع معين، في حين تركز الدراسة الحالية على المجتمع السعودي دون غيرة من المجتمعات الأخرى.

٣- دراسة سعود بن وصل الله الثبيتي، "جرائم الكمبيوتر والإنترنت" "ندوة المجتمع والأمن" في دورتها الرابعة "الظاهرة الإجرامية المعاصرة: الاتجاهات والسمات"٢١-٢٤ شعبان ١٤٢٦هـ، الموافق ٢٥-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥م، وفيها تحدث عن مفهوم جرائم الكمبيوتر والإنترنت وتاريخها وأنواعها، كما تحدث عن إثبات جرائم الإنترنت وصعوبة ذلك، مؤكداً أن أهم أسباب صعوبة إثباتها يُعزى إلى أنها جريمة لا تترك أثراً بعد ارتكابها، وصعوبة الاحتفاظ الفني بآثارها إن وجدت، وتحتاج إلى خبرة فنية، ويصعب على المحقق التقليدي التعامل معها والتحقيق فيها، وتعتمد على الخداع والتضليل في ارتكابها، وقد ترتكب في دولة ويتحقق الفعل الإجرامي في دولة أخرى، بالإضافة إلى غياب الاعتراف القانوني بطبيعة الأدلة المتعلقة بهذه الجرائم.

كما تحدث الباحث عن أهم الجوانب التي تستهدفها جرائم الكمبيوتر والإنترنت المتمثلة في المعلومات سواء من حيث الحصول عليها أو تغييرها أو حذفها نهائياً، والاستيلاء على

أجهزة الكمبيوتر ذاتها –يُعد ذلك من الجرائم التقليدية–كما تستهدف جرائم الإنترنت الأشخاص أو الجهات سواء كان على شكل ابتزاز أو تشهير أو غير ذلك.

وقد تحدث الباحث عن تصنيف الجرائم تبعاً لمساسها بالأشخاص والأموال، وتحدث عن التجسس الإلكتروني، والإرهاب الإلكتروني، وجرائم القرصنة، وعن الممارسات غير الأخلاقية التي تحدث عبر شبكة الإنترنت، وعن جرائم الاختراق، والجرائم المالية. وقد اختتم الباحث دراسته بمبحث خصصه للحديث عن مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت على المستوى الوطني والدولي (الثبيتي، ١٤٢٦هـ).

وتتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في كونهما تهتمان بجرائم الحاسب الآلي. وتختلف الدراستان عن بعضهما في كون الدراسة السابقة عالجت الجرائم الالكترونية على شبكة الإنترنت دون تحديد لمجتمع معين، في حين تركز الدراسة الحالية على المجتمع السعودي دون غيرة من المجتمعات الأخرى.

٤– دراسة محمد عبدالله المنشاوي، جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي، ٢٠٠٣م، والذي تناول فيها حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت شيوعا بين مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي، وخاصة فيما يتعلق بالجرائم الجنسيّة، وجرائم الاختراقات، والجرائم المالية، وجرائم إنشاء أو ارتياد المواقع المعادية، وجرائم القرصنة.

كما تم التوصل إلى سمات وخصائص مرتكبي تلك الجرائم والممارسات غير الأخلاقية وبشكل مفصل. ولقد أوضحت الدراسة أنّ أكثر جرائم وممارسات الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي هي جرائم الاختراقات، يليها الجرائم المالية وجرائم المواقع المعادية كجرائم وممارسات متوسطة الشيوع، أمّا الجرائم والممارسات الأقلّ شيوعاً فأتضح أنّها الجرائم الجنسيّة وممارسة الأفعال غير الأخلاقية ولقد أوصت الدراسة من نتائج الدراسة الميدانية يمكن صياغة بعض التوصيات ذات العلاقة بنتائج الدراسة ومن أهمّها:

ضرورة وضع ضوابط واضحة وصريحة وصالحة للتعامل مع هذه الجرائم والممارسات غير الأخلاقية، وبما يحدّ من خطورة هذه الأفعال وردع مرتكبيها، ومن نتائج الدراسة عدم وجود جهة أمنية متخصّصة للتعامل مع جرائم وسلبيات الإنترنت. كما توصي الدراسة بإيجاد جهة متخصصة للتعامل مع جرائم الإنترنت وقايةً، وتحقيقاً، وضبطاً، وردعاً، كما أثبتت نتائج الدراسة أنّ (٤١,٢٪) من مستخدمي شبكة الإنترنت في المجتمع السعودي يستخدمون البروكسي للدخول إلى المواقع المحجوبة، وثبت من نتائج الدراسة أنّ احتمال ميل فئة الأطفال، والمراهقين، والشباب قوي لارتكاب حوالي نصف الجرائم والممارسات التي شملتها الدراسة، وأثبتت الدراسة الميدانية أنّ هناك إقبالاً كبيراً للاشتراك في المواقع الدينية، فقد

وصل مجموع المشتركين في المواقع الدينية (٣٧٢٨) مستخدماً، وهو ما يمثّل نسبة (٣٨٪) من مجموع المشاركين في الدراسة. لذا فإنّ الدراسة توصي بالاهتمام بالمجال الدعوي على شبكة الإنترنت، سواء للمسلمين بإيجاد مواقع هادفة وبديلة عن المواقع الهابطة المنتشرة في شبكة الإنترنت، أو لغير المسلمين لدعوتهم للإسلام الذي هو أتمّ الأديان السماوية وخاتمها (المنشاوي، ٢٠٠٣م).

وتتفق الدراستان في كونهما يهتمان بدراسة بعض الأنماط الإجرامية في الإنترنت، حيث ركزت الدراسة السابقة وبصورة شاملة على حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت شيوعا بين مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي وعلى سمات وخصائص مرتكبي تلك الجرائم والممارسات غير الأخلاقية وبشكل مفصل.

وتختلف الدراستان في تركيز الدراسة السابقة على حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت شيوعا بين مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي من الناحية الأمنية، في حين تتميز هذه الدراسة بدراسة حجم التعرض للجرائم الالكترونية ومعرفة أكثر المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمملكة العربية السعودية من الناحية الاجتماعية.

٥- دراسة سليمان مهجع العنزي، وسائل التحقيق في جرائم نظم المعلومات، ٢٠٠٣م، لقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وسائل التحقيق في مجال جرائم نظم المعلومات وذلك بالكشف عن الجوانب المختلفة المحيطة بجريمة نظم المعلومات بتحديدها، ومعرفة دوافعها وإبراز أضرارها، وحصر الأساليب والأدوات المستخدمة من قبل مجرمي نظم المعلومات، وعن كيفية الحصول على تلك الأدوات المستخدمة في ارتكاب جرائم نظم من قبل مجرمي نظم المعلومات بالمملكة، والمنافذ المستخدمة من داخل المؤسسة أو من خارجها لارتكابها، وأدوات ضبط الجريمة والتحقيق فيها، وبيان العوائق التي تحول دون استخدام تلك الوسائل، وتحديد أنواع الأدلة المثبتة لارتكاب تلك الجرائم، وتحديد الإجراءات الأمنية سواء كانت فنية أو إدارية لتحقيق أمن نظم المعلومات، ومعرفة أسس صياغة إطار عام للسياسة الأمنية الشاملة لحماية نظم المعلومات.

وقد بلغ مجموع عينة الدراسة بشكلها النهائي (١٤١) فرداً، وتتكون من (٣٦) محققاً، ومن (٦٨) عاملاً بمجال نظم المعلومات، ومن (٣٧) متخصصاُ في المؤسسات الموفرة لتقنيات أمن نظم المعلومات وتتكون مؤسسات عينة العاملين بالنظم من الشركات المتخصصة في مجال تقنية المعلومات تمثل (٥٠,٠) من مجموع مؤسسات العاملين، والقطاع الحكومي ويمثل(١٦,٢)، والقطاع المصرفي ويمثل (١٦,٢)، والشركات غير المتخصصة في مجال تقنية

المعلومات وتمثل (١٧,٦)، كما يرتبط (٨٦,٨) منها بالإنترنت عن طريق الشبكة المحلية المربوطة بمزود الخدمة، ومنها يوجد بها سياسات أمنية.

ولقد أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة (المحققين، والعاملين بمجال نظم المعلومات) يوعون ويدركون بدرجة قوية خطورة جرائم نظم المعلومات (٤,٥٨)، كما أظهرت ارتفاع معدل جرائم نظم المعلومات بعد ظهور الإنترنت (٤,٤٨). كما أظهر نتائجها أن هناك جرائم نظم معلومات حجم حدوثها عالي وهي على الترتيب؛ إرسال وزراعة الفيروسات (٤,٠٦)، ونسخ البرامج والاستخدام غير المصرح به (٣,٨٩)، والتلاعب بإدخال البيانات (٣,٨٨)، وتغيير البرامج والإعدادات (٣,٨٦)، وإرسال أحصنة طروادة (٣,٨٣)، والاستيلاء على المعلومات (٣,٤٠)، وتغيير البيانات بعد إدخالها (٣,٣٢)، وتدمير الملفات وقواعد البيانات (٣,٢٦)، (العنزي، ٢٠٠٣م).

تتفق الدارسة السابقة مع دراسة الباحثة في كون كلا الدراستين تركزان على الجرائم الالكترونية. وتختلف الدراستان في تركيز الدراسة السابقة على الإجراءات التحقيقية لجرائم الإنترنت من ناحية أمنية، أما دراسة الباحثة فتركز على تحديد حجم أكثر جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي وفقا لمجتمع البحث، مع تحديد أكثر المشكلات التي تواجه مستخدمي الإنترنت.

٦- دراسة خالد الفرم، بعنوان "شبكة الانترنت وجمهورها في مدينة الرياض، ١٤٢٢هـ، دراسة تطبيقية في ضوء نظرية الاستخدام والإشباع"، توصل الباحث إلى أن الإشباع التي تحققها الشبكة هي: معرفية، فعاطفية، فاجتماعية، فترفيهية، فتجارية، وان الإشاعات المختلفة تتنوع وتختلف وفق متغير الجنس، والعمر، والمستوى التعليمي، والمهنة، والدخل، والحالة الاجتماعية، ومنطقة السكن، والجنسية، كما توصل الباحث إلى أن الزمن الذي يقضيه المستخدم هو مابين ساعة إلى خمس ساعات أسبوعيا، وأن استخدام الشبكة عادة يتم بصفة فردية، وفي المنزل والمقهى وليس المؤسسة الوظيفية، مما أثر سلبيا فقط في قراءة الصحف دون مشاهدة التلفاز أو سماع المذياع.

كما أن السلوكيات الاتصالية بالشبكة تختلف وفق المتغيرات السابقة، ولوحظ أن الشباب المتراوحة أعمارهم مابين (٢١-٢٤) هم الأكثر ارتباطاً بالشبكة من غيرهم، وان الجامعين الذكور أكثر استخداماً للشبكة من النساء ومن غير الجامعين، وأن ذوي الدخل المرتفع ليسوا أكثر ارتباطا بالشبكة من غيرهم، وأخيرا توصل الباحث إلى أن القاطنين في شمال مدينة الرياض أكثر ارتباطاً بالشبكة، من القاطنين في مناطق أخرى (الفرم، ١٤٢٢هـ).

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في كونهما يدرسان خصائص مستخدمي الإنترنت في مدينة الرياض، وهو جزء من مجتمع دراسة البحث الحالي، والتي ستساعد حتماً في أخذ تصور أولي لمجتمع الدراسة الحالية كما تركز الدراستان على النواحي الاجتماعية، وإن كانا يختلفان في كون عينة الدراسة السابقة جزءاً من عينة دراسة الباحث الحالية، أي أن دراسة الباحثة اشمل.

٧- دراسة عبد الله الشهري بعنوان "المعوقات الإدارية في التعامل الأمني مع جرائم الحاسب الآلي"، ١٤٢٢هـ، دراسة مسحية على الضباط العاملين بجهاز الأمن العام بمدينة الرياض"، وتوصلت الباحث فيها إلى أن مواجهة جرائم الحاسب الآلي في الوطن العربي لاتزال دون المطلوب، وان لجرائم الحاسب الآلي أنماط متعددة، كما أن لشبكة الانترنت آثارا سلبية ينبغي عدم تجاهلها. منها نشر الجرائم، وتسهيل عمل بعض المنظمات الإجرامية، والغزو الفكري، والتأثير على اتجاهات الرأي العام، والتجسس على نظم المعلومات، وانه يتوقع بروز ظاهرة جرائم الحاسب الآلي بشكل كبير خاصة مع تزايد أعداد مستخدمي الإنترنت وأن لمزودي خدمة الإنترنت دورا رئيسيا في الحد من جرائم الإنترنت في ضوء نقص في الأنظمة المجرمة لهذه الجرائم.

وأظهرت الدراسات الميدانية موافقة شديدة من المبحوثين على وجود بث برامج مسيئة للأخلاق والقيم عبر الإنترنت، وأن جرائم الفيروسات تعد من اخطر جرائم الحاسب الآلي، وان هناك إمكانية لوقوع تجسس بواسطة الحاسب الآلي، ولسرقة الأموال الكترونيا، ولاختراق المعلومات بواسطة حاسب آخر، وعلى إمكانية حدوث نصب بواسطة شبكة الإنترنت، كما وافق المبحوثين على وجود جرائم مرتبطة بالانترنت. وأوصت الدراسة عددا من التوصيات من أبرزها: أهمية تبني إستراتيجية وطنية لأمن المعلومات، وأهمية وجود خطط مسبقة لحماية امن الحاسب الآلي، وحث الجهات الأمنية على محو أمية الحاسب الآلي والإنترنت، واستفادة أجهزة الأمن من مزايا شبكة الإنترنت، مع أهمية مراعاة عدم ربطها بالشبكة المحلية التي تحوي بيانات ومعلومات أمنية، لاحتمال تعرضها للاختراق (الشهري، عبدالله، ١٤٢٢هـ).

وتتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في كونهما تهتمان بجرائم الحاسب الآلي، وتختلف الدراستان في كون الدراسة السابقة تركز على الجوانب الأمنية والمعوقات الإدارية للتعامل مع جرائم الحاسب الآلي. في حين تركز دراسة الباحثة على تحديد حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت التي تعرض لها مجتمع البحث في المجتمع السعودي، واهم المشكلات التي تواجههم.

٨- دراسة مشعل القدهي بعنوان "المواقع الإباحية"، ١٤٢٢هـ، حيث تزعم شركة (playboy) الإباحية بأن (٤,٧٠٠,٠٠٠) أربعة ملايين وسبعمائة ألف زائر يزور صفحاتهم على الشبكة أسبوعيا، وبأن بعض الصفحات الإباحية يزورها (٢٨٠,٠٣٤) ألف زائر يوميا، وأن هناك (١٠٠) مائة صفحة مشابهة تستقبل أكثر من (٢٠,٠٠٠) عشرين ألف زائر يوميا، وأكثر من (٢,٠٠٠) ألفي صفحة مشابهة تستقبل أكثر من (١٤٠٠) زائر يوميا، وأن صفحة واحدة من هذه الصفحات تستقبل خلال عامين عدد (٤٣,٦١٣,٥٠٨) مليون زائر، كما وجد أن (٨٣,٥٪) من الصور المتداولة في المجموعات الإخبارية هي صور إباحية، وبأن أكثر من (٢٠٪) من سكان أمريكا يزورون الصفحات الإباحية، حيث تبدأ الزيارة غالبا بفضول وتتطور إلى إدمان، ولا يتردد زوار هذه المواقع غالبا في دفع رسوم مالية لقاء تصفح المواد الإباحية بها، أو شراء مواد خليعة منها. وقد بلغت مجموعة مشتريات مواد الدعارة في الإنترنت في عام (١٩٩٩م) ما نسبته (٨٪) من دخل التجارة الالكترونية البالغ (١٨) مليار دولار أمريكي، وفي حين بلغت مجموعة الأموال المنفقة للدخول على المواقع الإباحية (٩٧٠) مليون دولار، ويتوقع ارتفاع المبلغ مستقبلا ليصل إلى (٣) ثلاثة مليار دولار في عام (٢٠٠٣م).

وقد أتضح أن أكثر مستخدمي المواد الإباحية تتراوح أعمارهم مابين (١٢) و (١٥) عاما في حين تمثل الصفحات الإباحية أكثر صفحات الإنترنت بحثا وطلبا (القدهي، ١٤٢٢هـ)

وتتفق الدراستان في كونهما يهتمان بدراسة بعض الأنماط الإجرامية في الإنترنت، حيث ركزت الدراسة السابقة وبصورة شاملة على جريمة واحدة من جرائم الإنترنت، أي على جزئية محددة من جزئيات الدراسة الحالية، ولذلك يمكن اعتبارها نواة للدراسة الحالية والتي ستكون اشمل، لأنها تنطلق لتحديد حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت شيوعا في مجتمع البحث، وليس جريمة واحدة فقط. إضافة إلى اختلاف مجتمع الدراسة في كلا الدراستين، حيث عالجت الدراسة السابقة المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت دون تحديد لمجتمع معين، حين تركز الدراسة الحالية على المجتمع السعودي دون غيره من المجتمعات الأخرى.

٩- دراسة فايز الشهري بعنوان "استخدام شبكة الإنترنت في مجال الإعلام الأمني العربي"، والمنشورة في مجلة البحوث الأمنية العدد التاسع عشر (١٩) لعام (١٤٢٢هـ)، وهي مجلة دورية علمية محكمة توصل فيها إلى أن الايجابيات الأمنية لشبكة الإنترنت تتمثل في: تلقي البلاغات، وتوفير السرية للمتعاونين مع الأجهزة الأمنية، وطلب مساعدة الجمهور في بعض القضايا، ونشر صور المطلوبين للجمهور، ونشر المعلومات التي تهم الجمهور، وتكوين جماعات أصدقاء الشرطة، وتوعية الجمهور أمنيا، واستقبال طلبات التوظيف، ونشر اللوائح والأنظمة الجديدة، وتوفير الخدمة الأمنية خارج أوقات العمل الرسمي، وسهولة الوصول إلى

العاملين في الجهاز الأمني، وإجراء استفتاءات محايدة لقياس الرأي العام ووسيط فاعل في عملية تدريب وتثقيف منسوبي القطاع الأمني، وإجراء استفتاءات محايدة لقياس الرأي العام، ووسيط فاعل في عملية تدريب وتثقيف منسوبي القطاع، وأخيرا وسيط مهم للاطلاع على خبرات الدول المتقدمة وللاتصال مع الخبراء والمتخصصين في مختلف دول العالم.

كما حددت الدراسة بعض المشكلات الأمنية لشبكة الإنترنت ومنها تدمير المواقع، والتسلل، وقرصنة البرامج، وسرقة المواقع، والنصب والاحتيال ولعب القمار، وسرقة أرقام البطاقات الائتمانية، وترويج الشائعات، ونشر الصور الإباحية، والتهديد، وإغراق البريد الالكتروني، والتعرض لمعتقدات الآخرين، وأخيرا الغزو الفكري العقائدي (الشهري، فايز، ١٤٢٢هـ).

والدراسة السابقة وأن كانت تركز على الاستخدام الإعلامي الأمني لشبكة الإنترنت، فهي تختلف مع دراسة الباحث في كونها تعالجان الجوانب الأمنية للانترنت، في حين تركز دراسة الباحثة على الجوانب الاجتماعية من حيث تحديد حجم الجرائم التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمجتمع السعودي والمشكلات التي تواجههم.

١٠- دراسة صالح المسند وعبدالرحمن المهيني والتي نشرت أيضا في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد التاسع والعشرين (٢٩)، لعام (١٤٢١هـ) بعنوان "جرائم الحاسب الآلي: الخطر الحقيقي في عصر المعلومات" فقد تناولت طبيعة جرائم الحاسب الآلي وآثارها الأمنية والاجتماعية، والاقتصادية، وتحديد الأشخاص الذين يقومون بمثل هذه الأعمال، ووسائل ارتكاب تلك الجرائم، وكيفية مواجهتها. وقد توصلت الدراسة في توصياتها، إلى تعزيز التعاون الدولي، والإقليمي، والمحلي، في قضايا وجرائم الحاسب الآلي، مع إنشاء قاعدة بيانات عن هذه القضايا، والعمل على تأسيس موقع في الإنترنت، لتقديم المعلومات، والمشورة في كيفية التعامل مع جرائم الحاسب الآلي. وأخيراً تدريب طلاب الكليات الأمنية على كيفية التعامل مع هذه الأنماط الجديدة من الجرائم (المسند، والمهيني، ١٤٢١هـ)

وأوجه الاختلاف بين الدراستين هو معالجة الدراسة السابقة للنواحي الأمنية لجرائم نظم المعلومات (الحاسب الآلي) والتي تحتوي ضمنياً جرائم الإنترنت.

بالإضافة إلى تركيز الدراسة السابقة على الإطار الكلي للموضوع، وهو جرائم نظم المعلومات في حين تركز دراسة الباحثة على جزء من نظم المعلومات، وهي جرائم الإنترنت، حيث تحاول الدراسة الحالية تحديد حجم أكثر جرائم الإنترنت التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت من مجتمع البحث في المجتمع السعودي واهم المشكلات التي تواجههم.

١١- دراسة حسن طاهر داود بعنوان "جرائم نظم المعلومات"، ١٤٢٠هـ، تناول فيها الجرائم التي يكون الحاسب موضوعها أو يكون وسيلتها، وتكلم فيها عن خصائص عصر المعلومات، وتعريف هذا النوع من الجرائم، مع التطرق لمجموعة من جرائم نظم المعلومات، وركز على جرائم التجسس المعلوماتي والأخطار التي تواجه شبكة الإنترنت، والجرائم التي ترتكب من خلالها. وتوصل إلى مجموعة من جرائم الإنترنت شملت: الهجوم على مواقع الإنترنت، وانتحال شخصية الأفراد، وانتحال شخصية المواقع، والجنس الفاضح على الإنترنت، والإغراق بالرسائل، ونشر الفيروسات (داود، ١٤٢٠هـ).

وتركز الدراسة السابقة على الإطار العام لجرائم نظم المعلومات (الحاسب الآلي) وتحديد خصائص تلك الجرائم، في حين تركز دراسة الباحثة على جزء من أجزاء جرائم نظم المعلومات، وهي جرائم الإنترنت، مع حصرها تحديداً على جرائم الإنترنت التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمجتمع السعودي، وتحديد أهم المشكلات التي تواجههم. وليس خصائص الجرائم ذاتها.

١٢- دراسة ذياب البداينة بعنوان "جرائم الحاسب والإنترنت"، ١٤٢٠هـ، تحدث فيها عن حجم جرائم الحاسب الآلي ومقدار الخسائر المادية، وأبعاد الجرائم المستحدثة، ومفهومها، وتصنيف وخصائص مرتكبيها.

وتوصل إلى أن خصائص تلك الجرائم تتلخص في أنها سريعة التنفيذ، تنفذ عن بعد، سهولة إخفاء الجريمة، جذابة، عابرة للدول، جرائم ناعمة، صعوبة إثباتها، ملوثة للثقافة، عالمية الجريمة والنظام القضائي، التخيلية حيث إن الومضات والرموز التي ترسل ما هي إلا نقل للمعلومات بشكل تخيلي يترتب علية نقل فعلي للمعلومات أو الثروة (البداينة، ١٤٢٠هـ).

وتتفق الدراستان، في دراسة حجم الجرائم، إلا أن الدراسة السابقة تركز على حجم جرائم الحاسب الآلي، والخصائص العامة لتلك الجرائم -وليس للمتعرضين لها- في تركز دراسة الباحثة بشكل اكبر على حجم أهم جرائم الإنترنت التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمجتمع السعودي والمشكلات التي تواجههم.

١٣- دراسة عبدالله الخليفة وعنوانها "البناء الاجتماعي والجرائم المستحدثة"، ١٤٢٠هـ، تحدث فيها عن مفهوم الجرائم المستحدثة والخصائص المشتركة لهذه الجرائم، والاختلافات التي تميزها عن الجرائم التقليدية، والعوامل التي أدت إلى فرز هذه الجرائم.

كما تطرق إلى الحديث عن جرائم الاتصال بعيدة المدى (الحاسب الآلي)، وذكر بأنه يدخل ضمن هذه الجرائم العديد من الأنماط، من أبرزها إشاعة الثقافة الذاتية المنحرفة للأحداث، التخريب الالكتروني، انتهاك الحاسبات، تغيير النسيج الاجتماعي للدولة، انتهاك

الخصوصيات، تدبير المؤامرات الإجرامية عن بعد وتسهيل تنفيذها، تسهيل غسيل الأموال الكترونيا، توزيع المواد المثيرة للإزعاج أو الغضب أو الضيق، نشر المطبوعات التي تعمل على زعزعة الأمن، تطوير وتسهيل ارتكاب الجرائم التقليدية، تأجيج الصراعات الدينية، والثقافية، والعرقية، والطائفية، سرقة الخدمات كقرصنة خدمات الاتصالات الدولية، الجرائم الاقتصادية، الإرهاب، الإجرام المنظم، والجرائم الجنسية (الخليفة، ١٤٢٠هـ).

والدراسة السابقة تطرقت باختصار إلى أنماط كثيرة من الجرائم المستحدثة، والتي يمكن أن يرتكب بعضها بواسطة الإنترنت، وبالتالي يمكن تصنيفها كجرائم الإنترنت، بالإضافة إلى تركيز الدراستان على الجوانب الاجتماعية وهذا هو أحد أوجه الاتفاق بين الدراستين. في حين تأتي الدراسة الحالية كونها أكثر تحديداً لعينة الدراسة ومجتمع البحث بتحديد أكثر جرائم الإنترنت التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمجتمع السعودي والمشكلات التي تواجههم.

١٤- دراسة عبدالله اليوسف بعنوان "التقنية والجرائم المستحدثة"، ١٤٢٠هـ، فقد استعرض فيها العلاقة بين التقنية والجرائم المستحدثة، كما استعرض أبرز الجرائم المستحدثة، مثل: الجرائم المنظمة، جرائم ذوي الياقات البيضاء، والجرائم الاقتصادية، والفساد الإداري، وجرائم الحاسب الآلي، وجرائم تزوير بطاقات الائتمان، والجرائم الجنسية (اليوسف، ١٤٢٠هـ).

والدراسة السابقة تركز على الجانب الاجتماعي، إلا أنها ربطت بين الجرائم المستحدثة والتقنية بشكل جيد يمكن الاستفادة منه في الإحاطة بجوانب مهمة ومكملة لدراسة الباحثة، فالدراسة السابقة تختلف عن الدراسة الحالية كونها تبحث في الإطار الأمني للجرائم المستحدثة. أما الاتفاق الجوهري بين الدراستين فيتمثل في الجانب الذي تركز عليه الدراستين، حيث تركز الدراستان على البعد الاجتماعي، حيث تركز الدراسة الحالية علي جرائم الإنترنت التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمجتمع السعودي والمشكلات التي تواجههم.

ثانياً: الدراسات العربية:

١- دراسة المكاوي بعنوان "الجوانب الأخلاقية والاجتماعية للجرائم المعلوماتية -جرائم الإنترنت والكمبيوتر"، ٢٠١٠م، والتي تناول فيها إلى مجموعة من المبادئ التي ترشد سلوك الأفراد نحو الاستخدام أو الاستغلال الصحيح وليس الخاطئ للموارد المتاحة، سواء كانت هذه الموارد مملوكة، أو متاحة للاستخدام في نطاق وحدود معينة من قبل آخرين.

وأشار إلى الجوانب الأخلاقية والاجتماعية للحماية من مخاطر الجرائم المعلوماتية، وتصنيف الجناة في جرائم الكمبيوتر، والصفات الشخصية، هذا بالإضافة إلى وسائل وأساليب ارتكاب جرائم الكمبيوتر، ومخاطر جرائم الكمبيوتر. كما أوضح عدد من الجرائم التي قد تقع

على الحاسب الآلي ومكوناته سواء ما يرتبط بسرقة البرامج والمعلومات المخزنة آلياً، أو تزوير المعلومات، واختراق الحاسب الآلي وانتحال هوية المستخدم، والتجسس المعلوماتي، وإتلاف المعلومات، والاحتيال والتزوير والنصب المعلوماتي، وجرائم الاعتداء على الحياة الخاصة، والجرائم المالية، وأخيرا الاتجاهات الدولية في مكافحة الجرائم الالكترونية (المكاوي، ٢٠١٠م).

وتتفق الدراستان في كونهما يهتمان بدراسة بعض الأنماط الإجرامية في الإنترنت، ومن هنا فأوجه الاختلاف بين الدراستين هو معالجة الدراسة السابقة للنواحي الأمنية لجرائم نظم المعلومات (الحاسب الآلي) والتي تحتوي ضمنياً جرائم الإنترنت.

بالإضافة إلى تركيز الدراسة السابقة على الإطار الكلي للموضوع، وهو جرائم نظم المعلومات في حين تركز دراسة الباحثة على جزء من نظم المعلومات، وهي جرائم الإنترنت، حيث تحاول الدراسة الحالية تحديد حجك أكثر جرائم الإنترنت التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت من مجتمع البحث في المجتمع السعودي واهم المشكلات التي تواجههم.

٢- دراسة الزعبي و المناعسة بعنوان "جرائم تقنية نظم المعلومات الالكترونية"، ٢٠١٠م، وهي دراسة مقارنة تناول فيها الباحثان إشكاليات جرائم تقنية المعلومات وواقعها ابتداءً من أزمة المصطلح والتسمية وأركان وعناصر هذه الجرائم ومروراً بقوالبها التجريمية وأشكالها المستحدثة.

ولقد تناولت الدراسة دراسة الجوانب الفنية والتقنية للحاسب الآلي بالإضافة إلى النظرية العامة للجريمة، بالإضافة إلى صور جرائم تقنية المعلومات سواء تلك ذات الصبغة المالية، أو تلك المتعلقة بنظم الاتصالات.

وعالجت الدراسة استغلال القاصرين والاعتداء عليهم ضمن بيئة الإنترنت فكانت منصبة على استغلالهم جنسياً، مع بيان صور وأساليب ذلك كله، بالإضافة إلى آليات المعاقبة ومحدداتها. وأخيرا كان الحديث عن جرائم القذف الالكتروني مع ما يصاحب ذلك من استخدام غير مشروع لتقنية نظم الاتصالات وبيان مدى شمول النصوص التقليدية للجريمة المستحدثة بقالب التجريم أو بفعالية العقوبة (الزعبي، المناعسة. ٢٠١٠).

وتتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في كونهما تهتمان بجرائم الحاسب الآلي. وتختلف الدراستان عن بعضهما في كون الدراسة السابقة تركز على دراسة الجرائم دراسة مقارنة معتمدة على الأبعاد الدولية والطبيعة القانونية في تحليل الظاهرة. في حين تركز دراسة الباحثة على تحديد حجم أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في مجتمع البحث السعودي، والمشكلات التي تواجههم.

٣- دراسة عبابنة بعنوان "جرائم الحاسوب وأبعادها الدولية"، ٢٠٠٩م، التي تناول فيها جرائم الحاسب الآلي وفق منهج تحليلي مقارن مع بعض الدول وذلك من خلال تحديد أهم جرائم الحاسب الآلي والطبيعة القانونية لتلك الجرائم وتحديد أهم المميزات والخصائص التي تنفرد وتشترك فيها تلك الجرائم عن الجرائم الأخرى وتحديدها لسمات وأصناف مرتكبي تلك الجرائم كما تناولت الجرائم المتصلة بالحياة الخاصة وموقف التشريعات من إتلاف برامج المعلومات وبرامج الحاسب الآلي وأخيرا الجهود الدولية العربية والدولية لمواجهة جرائم الحاسب الآلي، ولقد توصل الباحث لعدد من التوصيات منها أن شكل الحماية القانونية يجب أن يكون مختلفا تبعا لاختلاف وتنوع الجرائم الالكترونية، كذلك أكد على أن لجرائم الحاسب الآلي مخاطر تطال الأفراد والمؤسسات والدول فأشاد بضرورة التعاون الدولي وتوحيد الجهود لمواجهتها، الأمر الذي دفع الدول مجتمعه لإبرام اتفاقيات فيما بينها لمحاولة الحد منها.

وتتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في كونهما تهتمان بجرائم الحاسب الآلي. وتختلف الدراستان عن بعضهما في كون الدراسة السابقة تركز على دراسة الجرائم دراسة مقارنة معتمدة على الأبعاد الدولية والطبيعة القانونية في تحليل الظاهرة. في حين تركز دراسة الباحثة على تحديد حجم أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في مجتمع البحث السعودي، والمشكلات التي تواجههم (عبابنة، ٢٠٠٩م).

٤- دراسة حجازي "التزوير في جرائم الكمبيوتر والانترنت"، ٢٠٠٨م، وتناول تحديد لمفاهيم الجرائم المعلوماتية، وسمات المجرم في جرائم الكمبيوتر والانترنت وأهم خصائص المجرم المعلوماتي وحدد النماذج المختلفة للمجرم المعلوماتي، كما أشار إلى عدد من النظريات السببية في تفسير السلوك الإجرامي، وتناول طرق التزوير وعلاقته بالتزوير المعلوماتي، وهو في هذه الدراسة، يضع فكرة مبسطة عن الجريمة المعلوماتية بوسائلها المختلفة (حجازي، ٢٠٠٨م)

وتتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في كونهما تهتمان بجرائم الحاسب الآلي. وتختلف الدراستان عن بعضهما في كون الدراسة السابقة عالجت الجرائم الالكترونية على شبكة الإنترنت في مجتمع مختلف، في حين تركز الدراسة الحالية على المجتمع السعودي دون غيرة من المجتمعات الأخرى.

كما تختلف الدراستين في معالجة الدراسة السابقة للنواحي الأمنية لجرائم نظم المعلومات (الحاسب الآلي) والتي تحتوي ضمنياً جرائم الإنترنت، في حين تركز دراسة الباحثة على جزء من نظم المعلومات، وهي جرائم الإنترنت، حيث تحاول الدراسة الحالية تحديد حجم

أكثر جرائم الإنترنت التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت من مجتمع البحث في المجتمع السعودي واهم المشكلات التي تواجههم.

٥- دراسة نهلا المومني بعنوان "الجرائم المعلوماتية"، ٢٠٠٨م، وتناولت الدراسة الجرائم المعلوماتية في قانون العقوبات الأردني. والتي تهدف من خلالها إلى التعرف على الجريمة المعلوماتية من حيث: ماهيتها وخصائصها وأهمية الحماية الجنائية للمعلومات من الجرائم التي قد تقع عليها، كما عمدت الدراسة إلى تسليط الضوء على مرتكب هذه الجريمة الذي اصطلح على تسميته بالمجرم المعلوماتي، وذلك لمعرفة سماته وفئاته ودوافعه لارتكاب الجريمة المعلوماتية، حيث أن دراسة شخصية المجرم تعتبر خطوة هامة في وضع التشريعات العقابية التي تكفل إصلاحه وردعه في آن واحد. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها: ضرورة تدخل المشرع الجزائي الأردني لتعديل النصوص الجزائية الواردة في قانون العقوبات حيث ترعى أيضا طبيعة المعلومات وخصوصيتها أو استحداث نصوص خاصة تكفل الحماية الجزائية للمعلومات. كما خلصت الدراسة إلى ضرورة تأهيل جهات الشرطة والادعاء العام والقضاء ليكونوا قادرين على التعامل مع هذا النوع المستحدث من الجرائم وذلك من خلال إعطائهم الدورات المتخصصة في هذا المجال. كما توصلت إلى أن التعاون الدولي هو مطلب أساسي لمواجهة الجرائم المعلوماتية والتصدي لها (نهلا، ٢٠٠٨م).

كما تختلف الدراستين في معالجة الدراسة السابقة للنواحي الأمنية لجرائم نظم المعلومات (الحاسب الآلي) والتي تحتوي ضمنياً جرائم الإنترنت، في حين تركز دراسة الباحثة على جزء من نظم المعلومات، وتختلف الدراستان عن بعضهما أيضا في كون الدراسة السابقة عالجت الجرائم الالكترونية على شبكة الإنترنت في مجتمع مختلف وهو مجتمع الأردن، في حين تركز الدراسة الحالية على المجتمع السعودي دون غيرة من المجتمعات الأخرى.

وتختلف الدراستان في كون الدراسة السابقة تركز على الجوانب الأمنية في التشريعات العقابية، في حين ركزت الدراسة الحالية على الجوانب الاجتماعية وإبراز أكثر الجرائم في مجتمع البحث والمشكلات التي تواجهه مستخدمي الشبكة بالمملكة العربية السعودية.

٦- دراسة محمد سلامة بعنوان "موسوعة جرائم المعلومات -جرائم الكمبيوتر والانترنت"، ٢٠٠٧م، حيث تناول الباحث الدراسة التأصيلية التحليلية لموضوع جرائم المعلومات من زوايا متعددة يشتمل بعضها على الطبيعة والتقسيم والنطاق والإثبات، ومن ثم تناول أهم واخطر الموضوعات على الساحة القانونية الحالية، إلا وهو الحماية الجنائية للحاسب الآلي ومكوناته. ولقد اشتملت الدراسة على عدد من التوصيات منها وجوب التركيز بشكل واسع وشامل لمشاكل الجرائم السيبرانية التي تتجاوز القانون الجنائي، والإجراءات الجنائية

وإنفاذ القانون. ووجوب زيادة تطوير التعاون الدولي على جميع الأصعدة، كما ينبغي تشجيع الدول على تحديث قوانينها الجنائية في اقرب وقت ممكن من اجل التصدي للطابع الخاص للجرائم السيبرانية. كما ينبغي أن تعمل الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية يدا بيد لرأب الفجوة الرقمية، وإذكاء الوعي العام بشأن الجرائم السيبرانية (سلامة، ٢٠٠٧م).

تتفق الدارسة السابقة مع دراسة الباحثة في كون كلا الدراستين تركزان على الجرائم الالكترونية. وتختلف الدراستان في تركيز الدراسة السابقة على الإجراءات التحقيقية لجرائم الإنترنت من ناحية أمنية، أما دراسة الباحثة فتركز على تحديد حجم أكثر جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي وفقا لمجتمع البحث، مع تحديد أكثر المشكلات التي تواجه مستخدمي الإنترنت.

٧- دراسة د.محمد الهيتي "جرائم الحاسوب، ماهيتها، موضوعها، أهم صورها، والصعوبات التي تواجهها"، ٢٠٠٥م، وركز الباحث على مكونات الحاسب الآلي والوصف القانوني للاعتداءات التي تقع علية، كما ركز على بيان مبررات إقرار الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي وموقف التشريعات من ذلك (الهيتي، ٢٠٠٥م).

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في كونهما تهتمان بجرائم الحاسب الآلي، وتختلف الدراستان في كون الدراسة السابقة تركز على الجوانب القانونية للتعامل مع جرائم الحاسب الآلي. في حين تركز دراسة الباحثة على تحديد حجم ونمط أكثر جرائم الإنترنت التي تعرض لها مجتمع البحث في المجتمع السعودي، واهم المشكلات التي تواجههم.

٨- دراسة عرشوش سفيان، جرائم المساس بأنظمة الكمبيوتر والإنترنت، ٢٠٠٥-٢٠٠٦م، لقد سعت الدراسة إلى تقديم صورة عامة لإبراز التحديات المصاحبة لشبكة الإنترنت، والتي تتناول من خلالها خصائص وأنماط جرائم الإنترنت، ويهدف الباحث من خلالها الكشف عن أهم التحديات القانونية وذلك برصد الجوانب المختلفة من ملامح الظاهرة الإجرامية لجرائم المساس بأنظمة الكمبيوتر وعلى شبكة الإنترنت، وخلص الباحث من هذا البحث إلى حقيقة أن جرائم الإنترنت والحاسب، عمل أو سلوك غير شرعي ينتظر فرصة فنية للوثوب على الضحية، أو ثغرة قانونية للإفلات من طائلة العقاب، أو حتى إجراء إداري غير مدروس للتغلغل في شبكة الإدارة المستهدفة، وتحقيق غايات تخدم مرتكبه (عرشوش، ٢٠٠٥م).

وتتفق الدراستان في كونهما يهتمان بدراسة بعض الأنماط الإجرامية في الإنترنت، حيث تركز الدراسة السابقة على الإطار العام لجرائم نظم المعلومات (الحاسب الآلي) وتحديد أهم التحديات القانونية، في حين تركز دراسة الباحثة على حجم التعرض للجرائم الالكترونية

ومعرفة أكثر المشكلات الاجتماعية التي يتعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمملكة العربية السعودية من الناحية الاجتماعية.

٩- دراسة الطوالبة بعنوان "التفتيش الجنائي على نظم الحاسوب والانترنت"، ٢٠٠٤م، حيث سعت الدراسة إلى تطبيق نصوص التقليد في قانون أصول المحاكمات الجزائي الأردني، على موضوع التفتيش والضبط على نظم الحاسوب والانترنت، ومراقبة المشروعية، خصوصا أن هذا الموضوع يمتاز بصعوبة فهم الجانب التقني والفني، لذا فهو يتطلب بذل جهود مضاعفة لاستيعاب وفهم هذا الجانب، ومن ثم تطبيق هذه النصوص التقليدية بصورة مباشرة وتعديلها أو إضافة نصوص جديدة (الطوالبة، ٢٠٠٤م).

تتفق الدارسة السابقة مع دراسة الباحثة في كون كلا الدراستين تركزان على الجرائم الالكترونية. وتختلف الدراستان في تركيز الدراسة السابقة على الإجراءات التحقيقية لجرائم الإنترنت من ناحية أمنية في الأردن، أما دراسة الباحثة فتركز على تحديد حجم أكثر جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي وفقا لمجتمع البحث، مع تحديد أكثر المشكلات التي تواجه مستخدمي الإنترنت.

١٠- دراسة ممدوح عبدالمطلب في كتابه بعنوان "جرائم استخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات العالمية: الجريمة عبر الإنترنت"، ٢٠٠١م، ضمنها مفهوم وظاهرة الإجرام المعلوماتي، وانعكاس تلك الجرائم على إجراءات الاستدلال وأساليب الحماية الأمنية للمعلومات الالكترونية. وحددت الدراسة المخاطر الأمنية للإنترنت بالتجسس الالكتروني، والقرصنة، والجرائم المنظمة، والمافيا، وغسيل الأموال، وتجارة المخدرات، ولعب القمار، وتهديدات التجارة الالكترونية، والاستيلاء على بطاقات الائتمانية.

كما توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات من أهمها مراجعة التشريعات الحالية في ضوء ما توصلت إليه الدراسة، والتعاون وتبادل الخبرات والمعلومات، مع أهمية التوعية بهذه الجرائم على مستوى الأفراد والمؤسسات، والتركيز على تدريب المحققين على هذه الأنماط الجديدة (عبدالمطلب، ٢٠٠١م).

وهذه الدراسة تعد من اقرب الدراسات السابقة التي تتفق مع الدراسة الحالية، مع التنويه إلى أن هذه الدراسة اعتمدت على منهج تحليل المحتوى و تركيز الدراسة السابقة على الإجراءات التحقيقية لجرائم الإنترنت من ناحية أمنية، مقارنة مع المنهج المسحي الذي تعتمده دراسة الباحثة، ولعل الفرق الأهم بين الدراستين، هو تركيز دراسة الباحثة على المجتمع السعودي، وعلي بعد لم تتطرق إليه هذه الدراسة وهو البعد الاجتماعي لمناقشة أكثر الجرائم التي يتعرض لها مستخدمي الإنترنت والمشكلات التي تواجههم.

١١- دراسة هشام المسالمة بعنوان "جرائم نظم المعلومات والانترنت"، ٢٠٠١م، وهي بحث قانوني مقدم إلى نقابة المحامين بمدينة درعا بسوريا، لنيل لقب أستاذ بالمحاماة. والدراسة وصفية تحليلية للمحتوى، وقد توصل الباحث فيها إلى أن جرائم الإنترنت تشمل: الهجوم على مواقع الإنترنت، وانتحال شخصية الأفراد، وانتحال شخصية المواقع، والجنس الفاضح، والإغراق بالرسائل، وأخيرا الفيروسات (المسالمة، ٢٠٠١م).

وهذه الدراسة، وأن كانت تتطابق مع رسالة الباحثة، إلا أنها تختلف عنها كون دراسة الباحثة شاملة لجميع جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي، في حين دراسة المسالمة، قاصرة على جرائم معينه، فهناك العديد من الجرائم المعروفة يمكن تصنيفها كجرائم الإنترنت ولم تدرج ضمن نتائج دراسته. كما أن دراسة الباحثة تركز على المجتمع السعودي وعلى أهم المشكلات التي يتعرض لها مستخدمي الإنترنت بمجتمع البحث وهو الأمر الذي لم تتطرق إليه الدراسة السابقة وتركيزها على الجوانب الأمنية في حين تركز الدراسة على الجوانب الاجتماعية للظاهرة.

١٢- دراسة مدحت رمضان بعنوان "جرائم الاعتداء على الأشخاص والانترنت"، ٢٠٠٠م، وهي دراسة قانونية لبعض الأنماط الحديثة الناتجة عن استخدام الإنترنت بواسطة الحاسب الآلي. وتعرض فيها إلى القانون الفرنسي، والقانون الأمريكي، ومدى إمكانية تطبيق القانون المصري على تلك الأفعال من حيث المكان والاختصاص القضائي، كما تطرق إلى المسؤولية الجنائية عن جرائم الإنترنت، ومسؤولية موزع خدمة الإنترنت في ذلك.

وحاولت الدراسة تكييف بعض جرائم الإنترنت قانونيا، ومنها جرائم القذف والسب، وجرائم الاعتداء على حرمة الحياة الخاصة، والجرائم المخلة بالآداب العامة، وخاصة جرائم الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت، وجرائم تعريض الأطفال للانحراف.

كما توصلت الدراسة إلى وجود بعض الصعوبات العلمية لتطبيق الأفكار التقليدية المنصوص عليها في القوانين الجنائية، ولتطبيق القانون الوطني من حيث المكان والاختصاص القضائي، وأن المشرع المصري لا يزال ساكنا ولم يستطع مواكبة التقدم التقني، حيث لم يسن القوانين الرادعة لإساءة استخدام التكنولوجيا الحديثة (رمضان، ٢٠٠٠م)

وتتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة في تناول بعض جرائم الإنترنت- وإن اختلفت طرق المناولة- فالدراسة السابقة تركز على النواحي القانونية للفعل، ومقارنته بالقانون المصري، والفرنسي، والأمريكي -وكلها قوانين وضعية- بينما تهتم دراسة الباحثة بتحديد أكثر الجرائم التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت من مجتمع البحث بالمملكة العربية السعودية واهم

المشكلات التي تواجههم وذلك من خلال دراستها دراسة اجتماعية، إضافة إلى كـــون دراســـة الباحثة دراسة مسحية، وليس مقارنة، كما هو الحال مع الدراسة السابقة.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية :

١- دراســـة ســـويني (Sweeney) بعنـــوان "cyber-crime's looming threat" ١٩٩٩م، والتي درس فيها تهديدات جرائم الإنترنت، وتطرق فيها إلى نمو الخدمات التجاريـــة على شبكة الإنترنت، وبالتالي ظهور مخاطر أمنية جديدة لهذه الخدمات، حيث يملك أكثر مـــن (٣,٠٠٠) ثلاثة آلاف بنك، مواقع لهم على الشبكة، ويقدر حجم التعامل المالي من خلال الشبكة بحوالي (٤٣) ثلاثة وأربعين بليون دولار كمبيعات سنوية، ويتوقع نموها لتصل مبلغ تلريـــون دولار سنويا عام (٢٠٠١م) ولذلك يتخوف غالبية الخبراء من الأخطار المستقبلية وخاصة مع انتشار جرائم التزوير من خلال الإنترنت، ومن هنا فان الخطـــر الأمنـــي، أثنـــاء اســـتخدام الإنترنت، لا يزال قائماً.

وتتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة في كونهما يتنـــاولان أهـــم أنـــواع جـــرائم الإنترنت، أما وجه الاختلاف بين الدراستين فيتمثل في أن دراســـة الباحثـــة تتنـــاول جـــرائم الإنترنت من وجهة اجتماعية لا قانونية وبطريقة أكثر شمولاً، وليست قاصرة على نوع واحد من جرائم الإنترنت كالدراسة السابقة.

٢- دراسة ريد هايلي (Reid highly) بعنوان "viruses: the internet's illness"، ١٩٩٩م، حول فيروسات شبكة الإنترنت فوضح فيها تعريف الفيروسات، وتصنيفها، وأنواعها، وطرق عملها، وأن آلاف الفيروسات تتواجد على شبكة الإنترنت- مع أن معظم الفيروسات لا تنجح في الوصول إلى الإنترنت- فمن حوالي (٢,٤٠٠) ألفين وأربعمائة فيـــروس ســـنويا لا ينتشر إلا القليل جدا، في حين تموت معظمها قبل انتشارها، ومع ذلك فان انتشار الفيروسات، التي تنجح في الوصول إلى الإنترنت سريع جدا، وعلى سبيل المثال قدرت منظمة (CERT) أن فيروس ميلسيا (Melissa)، إحدى أشهر الفيروسات التي انتشرت، أصاب حـــولي (٣٠٠) ثلاثمائة منظمة وأكثر من (١٠٠,٠٠٠) مئة ألف حاسب آلي شخصي، وتمثلت سرعة انتشاره في وصول أحد وكالات الدعاية حوالي (٣٢,٠٠٠) اثنين وثلاثين ألف رسالة مصابة بالفيروس خلال ساعة واحدة فقط. وقد توصل إلى مصمم الفيروس واتضح انـــه يـــدعى (David L. smith)، ويسكن مدينة نيوجرسي الأمريكية، وهو يواجه عقوبة السجن لمدة تصل إلى أربعين سنة، وغرامة مالية تصل إلى (٤٨٠,٠٠٠) أربعمائة وثمانين ألف دولار. ونظرا لخطورة هذه الفيروسات فقد عكف المختصون على إيجاد سبل الحماية اللازمة منهـــا ويتوقـــع أن تـــصل مكاسب برامج الحماية من الفيروسات إلى (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) بليون دولار أمريكي سنوياً.

وتتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة في تركيزهما على جـــرائم الإنترنـــت، وإن كانت هذه الدراسة تركز فقط -وبشكل أكبر- على واحدة من أهم وأخطر جرائم الإنترنت، في حين أن دراسة الباحثة لا تركز على نمط واحد من جرائم الإنترنت، وإنما تتطرق إلى تحديـــد

حجم ونمط أكثر الجرائم شيوعاً، مع اختلاف مجتمع الدراسة، وتركيز الدراسة السابقة على الإجراءات التحقيقية لجرائم الإنترنت من ناحية أمنية، أما دراسة الباحثة فتركز على تحديد حجم أكثر جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي وفقا لمجتمع البحث، مع تحديد أكثر المشكلات التي تواجه مستخدمي الإنترنت.

٣- دراسة لأدست (Adsit) بعنوان "Internet pornography addiction"، ١٩٩٩م، عن إدمان المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت، وضحت أن العديد من الأشخاص أدمنوا مشاهدة المواقع الإباحية على الإنترنت لأسباب نفسية عدة، وقد وصل إيراد المواقع الإباحية في عام (١٩٩٨م) إلى (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) بليون دولار أمريكي، كما وصل عدد زائري أشهر المواقع التجارية، التي تقدم المواد الإباحية -لقاء مقابل مادي- حوالي (٦,٠٠٠,٠٠٠) ستة ملايين زائر في شهر واحد، مقابل (٥٨,٠٠٠,٠٠٠) ثمانية وخمسين مليون زائر لأشهر المواقع المجانية، وتركزت أوقات زيارة المواقع الإباحية، أثناء وقت الدوام الرسمي حيث بلغت (٧٠٪) من مجموع الزيارات.

وأوضحت أن المواقع الإباحية، أصبحت مشكلة حقيقية، وأن الآثار المدمرة لهذه المواقع لا تقتصر على مجتمع دون آخر، ويلاحظ الآثار السيئة في: ارتفاع جرائم الاغتصاب بصفة عامة، اغتصاب الأطفال بصفة خاصة، العنف الجنسي، انعدام القيم والمبادئ عند الأسر، وامتهان النساء وعدم احترامهن.

ويبدو أن لكثرة المواقع الإباحية على الإنترنت والتي يقدر عددها بحوالي (٧٠,٠٠٠) سبعين ألف موقع، دورا كبيرا في إدمان مستخدمي الإنترنت عليها، حيث اتضح أن نسبة (١٥٪) من مستخدمي الإنترنت البالغ عددهم (٩,٦٠٠,٠٠٠) تسعة ملايين وستمائة ألف شخص قاموا بتصفح المواقع الإباحية في شهر ابريل من عام (١٩٩٨م).

والدراسة السابقة تختلف عن دراسة الباحثة، في كونهما تركز على نمط واحد من جرائم الإنترنت فقط، ولا تتطرق إلى الأنماط الأخرى، إضافة إلى تركيزها على المجتمع الأمريكي، في حين تركز دراسة الباحثة على مجتمع مختلف تماماً عن سابقة وهو المجتمع السعودي، إضافة إلى كونها لا تقتصر على نمط واحد، بل تدرس أكثر من نمط من جرائم الإنترنت، كما تختلف الدراستان في تركيز الدراسة السابقة على الإجراءات التحقيقية لجرائم الإنترنت من ناحية أمنية، أما دراسة الباحثة فتركز على تحديد حجم أكثر جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي وفقا لمجتمع البحث، مع تحديد أكثر المشكلات التي تواجه مستخدمي الإنترنت. أما أوجه الاتفاق بين الدراستين فتتفق الدراسة السابقة ودراسة الباحثة في كونهما يدرسان احد أنماط جرائم الإنترنت.

٤- دراسة تم (Tim) بعنوان "profits embolden hackers"، ١٩٩٨م، عن تحقيق المتسللين عن طريق الإنترنت لمكاسب مادية شجعتهم على زيادة نشاطهم الإجرامي، فركزت على الخسائر المادية الناتجة عن جرائم الحاسب الآلي والانترنت، حيث أجريت الدراسة على

بعض الشركات الأمريكية، وأظهرت فيها فقدان (٥٢٠) خمسمائة وعشرين شركة أمريكية ما يوازي مبلغ (١٣٠,٠٠٠,٠٠٠) مئة وثلاثين مليون دولار نتيجة جرائم الحاسب الآلي، وأكدت عينة الدراسة أن أكثر من نصف تلك الجرائم ارتكبت بواسطة الإنترنت.

وتتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في كونهما تبحثان جرائم الإنترنت، غير أن هذه الدراسة تركز فقط على الخسائر المادية لجرائم الحاسب الآلي والانترنت، في حين دراسة الباحثة، لا تركز على جريمة واحدة، بل تحاول تحديد حجم أكثر الجرائم التي يتعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمملكة العربية السعودية والمشكلات التي تواجههم.

٥- دراسة دي (Day) المقدمة إلى مؤتمر جريمة الإنترنت المنعقد في استراليا في الفترة من (١٦-٢٧ فبراير ١٩٩٨م)، والتي تدور حول المشاكل التي تواجهها الشرطة للتحقيق في جرائم الإنترنت، وهي أكبر من أن تكون جريمة مرتكبة عبر الحاسب الآلي، وينادي بوضع إستراتيجية لمكافحة هذه الجرائم، تهدف إلى الحد من وقوع جرائم الإنترنت وتكثيف الجهود في البحث عن وملاحقة من يقومون بارتكاب مثل هذه الأعمال السيئة، وآلية تفعيل أهداف هذه الإستراتيجية يجب أن نؤمن المال اللازم لذلك، والتدريب، وتطوير التشريعات القانونية، والتعاون على المستوى الداخلي وعلى المستوى الخارجي. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الشرطة لا يمكنها حل مشكلة جرائم الإنترنت ولكنها يمكن أن تعمل على الحد منها، وأن هناك نقص في خبرة أجهزة الشرطة لمواجهة جرائم الإنترنت، وأن مواجهتها تقوم على ثلاثة عناصر هي، التعليم والوعي الأمني، وتحسين المعايير الأمنية، ومتابعة الجرائم حتى إيصالها إلى القضاء.

تتفق الدارسة السابقة مع دراسة الباحثة في كون كلا الدراستين تركزان على الجرائم الالكترونية. وتختلف الدراستان في تركيز الدراسة السابقة على الإجراءات التحقيقية لجرائم الإنترنت من ناحية أمنية، أما دراسة الباحثة فتركز على تحديد حجم أكثر جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي وفقا لمجتمع البحث، مع تحديد أكثر المشكلات التي تواجه مستخدمي الإنترنت.

كما تختلف الدراستان عن بعضهما في كون الدراسة السابقة عالجت الجرائم الالكترونية على شبكة الإنترنت دون تحديد لمجتمع معين، في حين تركز الدراسة الحالية على المجتمع السعودي دون غيرة من المجتمعات الأخرى.

٦- دراسة واليرت (Wahlert) أظهرت بأن جرائم الحاسب الآلي (Computer Crimes)، ١٩٩٨م، بشكل عام تعد من أكبر التحديات التي تواجهها أجهزة التحقيق والقضاء في أستراليا، وأن قطاع كبير من المحققين قليلي الخبرة يواجهون صعوبات فنية وعملية للحصول على أدلة وبيانات كافية للإدانة في هذه الجرائم، وأظهرت هذه الدراسة أيضا بأن أغلب المدانين في هذه الجرائم من ذوي المهارات الفنية في استخدام الحاسب الآلي.

تتفق الدارسة السابقة مع دراسة الباحثة في كون كلا الدراستين تركزان على الجـــرائم الالكترونية. وتختلف الدراستان في تركيز الدراسة على الإجراءات التحقيقية لجرائم الإنترنت من ناحية أمنية، أما دراسة الباحثة فتركز على تحديد حجم أكثر جرائم الإنترنت في المجتمـــع السعودي مع تحديد أكثر المشكلات التي تواجه مستخدمي الإنترنت. إضافة إلى اختلاف مجتمع الدراسة في كل الدراستين، حيث تركز الدراسة الحالية على المجتمع السعودي دون غيرة من المجتمعات الأخرى.

٧- دراسة جلابوسكي وسميث (Glabosky & smith) التي بعنوان "الجريمـــة فـــي العصر الرقمي"، ١٩٩٨م، دور شبكة الإنترنت في نشر الجريمة والإرهاب وصور الإجـــرام الالكتروني وما يسمى بالإرهاب المعلوماتي عبر شبكة الإنترنت، وكـــذلك أهميتهـــا لأجهـــزة مكافحة الجريمة، مما يجعلها موردا لكلا الجانبين المجرم وجهاز الأمن، وتطرقـــت الدراســـة كذلك إلى جرائم التحويل المصرفي عبر شبكة الإنترنت وعمليات غسيل الأموال عبر الـــشبكة التي تناولتها من جانب التكنيك في ارتكابها، وكذلك المسؤولية الجنائية المتعلقة بها وجوانـــب التحقيق فيها.

تتفق الدارسة السابقة مع دراسة الباحثة في كون كلا الدراستين تركزان على الجـــرائم الالكترونية. وتختلف الدراستان في تركيز الدراسة السابقة على الإجراءات التحقيقية لجـــرائم الإنترنت من ناحية أمنية، أما دراسة الباحثة فتركز على تحديد حجم أكثر جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي وفقا لمجتمع البحث، مع تحديد أكثر المـــشكلات التـــي تواجـــه مـــستخدمي الإنترنت. إضافة إلى اختلاف مجتمع الدراسة في كل الدراستين، حيث تركز الدراسة الحاليـــة على المجتمع السعودي دون غيرة من المجتمعات الأخرى.

وبشكل عام نجد أن معظم الدراسات السابقة ذات اتجاه قانوني شرعي في معظمها ولم تركز على الجانب النظري المرتبط بالنظريات الاجتماعية على وجـــه التحديـــد فـــي دراســـتها للجريمـــة الإلكترونية وكان معظم اهتمامها بالأحكام وسن العقوبات وتسليط الضوء علـــى أســـباب الظـــاهرة وانتشارها وطرق الوقاية منها وهذا العامل المشترك فيما بينها.

واستفادت دراسة الباحثة من مثل هذه الدراسات في معرفة أبعاد الظاهرة والوقـــوف علـــى الجواب المهمة ودراستها دراسة اجتماعية خاصة وأن مثل هذه الدراسات قليلة في مجـــال البحـــوث الاجتماعية.

الفصل الثالث

منهج الدراسة وإجراءاتها

أولاً: منهج الدراسة.

ثانياً: مجتمع الدراسة.

ثالثاً: حدود الدراسة.

رابعاً: الأداة المستخدمة في الدراسة.

خامساً: أسلوب جمع البيانات.

سادساً: متغيرات الدراسة.

سابعاً: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

أولاً: منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع، وغايته المتمثلة في محاولة الكشف عن حجم جرائم الإنترنت وأهم المشكلات التي تسببها لمستخدمي الشبكة العنكبوتية، فقد اعتمدت الباحثة على المنهج المسحي لجميع مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية، حيث ترى الباحثة أن استخدام أسلوب المسح الاجتماعي هو المنهج الملائم لمثل هذا الموضوع، باعتبار أنه سيفيد في جمع معلومات وبيانات واقعية ومعاصرة من شرائح اجتماعية متعددة وكثيرة وغير متجانسة عن الظاهرة محل الدراسة.

ومن خلال هذه المنهجية سعت الباحثة إلى رصد وفهم وتحليل الظاهرة محل البحث بدقة كما هي موجودة في الواقع وتوضيح خصائصها ومعرفة العلاقة بين متغيرات الظاهرة للتوصل إلى الإجابة على تساؤلات الدراسة.

وحيث أن هذه الدراسة من الدراسات الاستكشافية قد اعتمدت الدراسة على مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measurements) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة والإجابة على أسئلة الدراسة اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط والانحراف المعياري والمنوال لبعض بنود الإستبانة.

ثانياً: مجتمع الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة مستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية وذلك في الفترة الزمنية (١٤٣٠هـ -١٤٣١هـ)، حيث بلغ عددهم (١٠٥٥) فرداً من الجنسين، ووزعت الإستبانة بطريقة تضمن الوصول إلى جميع مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي، ووصل عدد الاستبانات المجاب عليها (١١٩٤) استمارة، تم استبعاد (١٣٩) استبانة منها للنقص في بعض إجاباتها.

ثالثاً: حدود الدراسة:

- **المجال المكاني:** لقد تم تحديد شبكة الإنترنت، لدراسة أبعاد هذه الظاهرة ومعرفة أهم التغيرات في نمط وحجم مشكلات الإنترنت الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت، وذلك بجمع عدد من العينات من جميع مناطق المجتمع السعودي، ويشمل ذلك المنطقة الشرقية والغربية

والوسطى والشمالية والجنوبية في المملكة العربية السعودية وفقاً لمجتمع البحث والذي تم تحديده من (١٥) موقعاً.

- **المجال البشري:** مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي في زمن إجراء الدراسة من الذكور والإناث وجميع المراحل العمرية ومن جميع الجنسيات العربية والأجنبية ولجميع الديانات ويبلغ عددهم (١٠٥٥) مستخدم.

- **المجال الزماني:** لقد تم تحديد الفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة بشكل كامل، وهي من (١/١١/هـ١٤٣٠) إلى (١/٧/١٤٣١هـ)، وقد توزعت هذه الفترة على النحو التالي:

- البحث عن المراجع والدراسات التي تدعم موضوع الدراسة.
- حصر المواقع وشبكات الإنترنت المختلفة لتوزيع الاستمارات.
- جمع البيانات وتفريغها وتحليلها.
- الطباعة وإخراج الدراسة بشكلها النهائي.

رابعاً: الأداة المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الباحثة من الأساليب والأدوات ما ترى أنه ضروري وملائم للتعرف على أبعاد الظاهرة وموضوع الدراسة.

فاعتمدت على أداة الإستبانة لجمع المعلومات الميدانية لهذه الدراسة، والتي تمّ تطويرها خصيصاً لأغراض هذه الدراسة، بعد الأخذ بالشروط العلمية اللازمة لتصميم الإستبانة، وبعد الرجوع إلى الكتب المنهجية المتخصصة في ذلك.

وتشمل الإستبانة ست محاور أساسية وزّعت على (٧) أسئلة كالتالي:

المحور الأول: يركّز على المتغيّرات الديموغرافية لأفراد الدراسة ويقيسها القسم الأول من الإستبانة أي الأسئلة من (١) إلى (١٢).

المحور الثاني: يعالج حجم أكثر الجرائم الجنسيّة والممارسات غير الأخلاقية شيوعاً عبر الإنترنت والتي تستهدف مستخدمي الشبكة العنكبوتية وتقيسها أسئلة القسم الثاني من الإستبانة أي من السؤال (١٣) إلى (١٨).

المحور الثالث: يتناول أكثر حجم جرائم الاختراقات شيوعاً والتي تستهدف مستخدمي الشبكة العنكبوتية، وخصّص لقياسه القسم الثالث من الأسئلة، أي من السؤال (١٩) إلى (٢٧).

المحور الرابع: يحدد حجم أكثر الجرائم المالية شيوعاً والتي تستهدف مستخدمي الشبكة العنكبوتية، ويقيسه القسم الرابع من أسئلة الإستبانة، أي السؤال (٢٨) إلى (٣٣).

المحور الخامس: يحدد حجم أكثر جرائم القرصنة شيوعاً والتي تتمّ عبر الإنترنت والتي تستهدف مستخدمي الشبكة العنكبوتية، وتقيسها أسئلة القسم الخامس من الإستبانة أي من السؤال (٣٤) إلى (٣٩).

المحور السادس: يركّز على تحديد حجم الجرائم الإرهاب الالكتروني والتي تستهدف مستخدمي الشبكة العنكبوتية، وتقيسها أسئلة القسم السادس من الإستبانة من السؤال (٤٠) إلى (٤٩).

المحور السابع: يركز على تحديد حجم المشكلات التي تسببها جرائم الإنترنت ضد مستخدمي الشبكة العنكبوتية، وتقيسها أسئلة القسم السابع من الإستبانة من السؤال (٥٠) إلى (٦٦).

وللتأكد من صدق الأداة تم عرض الإستبانة على مجموعه من المحكمين في قسم علم الاجتماع في جامعه الأمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث تم إجراء بعض التعديلات لكي تتناسب الإستبانة مع مجتمع الدراسة.

ومن ثَمَّ تَمَّ إخراج استبانة الدراسة في صورتها النهائية بعد إجراء التعديلات التي استلزم الأمر إجراءها من إضافة أو حذف أو تعديل.

خامساً: ثبات الأداة:

اتّبَعت الباحثة القياس الإحصائي لقياس ثبات الإستبانة، وسلامة بناء الفقرات الخاصة بجرائم الإنترنت (الجرائم الجنسيّة، جرائم الاختراقات، الجرائم المالية، وجرائم القرصنة، جرائم الإرهاب الالكتروني، والمشكلات التي تسبب بها جرائم الإنترنت) والبالغ عددها (٥٢) فقرة بعد استثناء الفقرات المرتبطة بالمتغيرات الديموجرافية وهي الفقرات من (١) إلى (١٢)، كما تم إستثناء الفقرات (١٩) و (٢٨)، لكونها لا تقيس مقدار التعرض للجريمة. ولقد تم استخدام الاتّساق الذاتي، وهي طريقة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، لقياس مدى ثبات أداة الدراسة، وكان معامل الثبات (٠,٨٥١)، وهو قيمة ثبات عالية ومقبولة لغايات هذه الدراسة.

سادساً: أسلوب جمع البيانات:

لقد قامت الباحثة بجمع بيانات الدراسة خلال الفترة الزمنية (٨) أشهر، وتعتبر هذه المدة الزمنية كافية لجمع البيانات الميدانية اللازمة لأغراض الدراسة.

ثم ركزت الباحثة على عدد من الخطوات كأسلوب لجمع البيانات اللازمة للدراسة وذلك على النحو التالي:

أ- تمّ تصميم استبانة الدراسة وتوزيعها عبر كل الوسائل المتاحة لتصل إلى جميع مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي، وتخصيص رابط مخصص للوصول إلى استمارة البحث على موقع صوّت على الرابط:

http://old.suwet.com/survey/٣٤٨

واتخذ لتوزيع استمارة البحث الخطوات الآتية:

١- الاشتراك في عدد من المواقع الإلكترونية ونشر الاستبيان فيها.

٢- الاشتراك في عدد من القوائم البريدية ونشرها هناك.

٣- الاشتراك في عدد من ساحات الحوار والمنتديات ونشرها هناك.

٤- الدخول على مواقع المحادثات (chat) ونشر رابط الاستبيان هناك وطلب المساهمة في الدراسة.

٥- بعث الإستبانة بواسطة البريد الإلكتروني لعدد كبير جداً من العناوين البريدية الخاصة بالمشتركين داخل المملكة والذين لهم اشتراكات بالمواقع المحددة.

٦- تمّت الاستعانة بالمواقع التي لديها قاعدة بيانات لعناوين بريد الكترونية، وبعث الاستبيان إلى تلك العناوين مع التنويه إلى أنّ الدراسة قاصرة فقط على مواطني السعودية والمقيمين فيها من غير السعوديين والمرتبطين بالمواقع المحددة.

٧- وضع رابط الإستبانة في عدد من المواقع المحددة في الإنترنت، وطلب من أصحاب تلك المواقع بعث الرابط على مشتركي قائمتهم البريدية إن وجدت.

٨- الاستعانة ببعض المشاركين وطلب المساهمة بنشر رابط الإستبانة على أكبر قدر ممكن من مستخدمي الإنترنت في المواقع المحددة.

٩- نشر استمارة البحث على المواقع السعودية المختلفة وعدد من المواقع ذات الطابع الحكومي خاصة المرتبطة بمجتمع البحث.

ب- ولقد قامت الباحثة بتحديد ما نسبته (٥٪) من كل مجتمع بحث من مجموع عدد الأعضاء في زمن توزيع الاستمارة باعتبارهم العينة التي تستهدفها الباحثة لقياس مقدار التعرض للجرائم الالكترونية.

وبالتالي تم تحديد (١٠٥٥) من أفراد عينة الدراسة تم اختياره وفقاً للتالي:

١- منتديات طلاب وطالبات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية http://www.imam١.com/vb/forum.php:

ويمثل أكبر عدد لتواجد الأعضاء بالمنتدى في فترة توزيع الإستبانة (٥١٧) وحدد ما نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الذين تم توزيع استمارة البحث عليهم (٢٥) فرداً.

٢- منتديات تجمّع طلاب و طالبات جامعة الملك سعود http://www.cksu.com/vb/:

ويمثل أكبر عدد لتواجد الأعضاء بالمنتدى في فترة توزيع الإستبانة (٧١٩) وحدد ما نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الذين تم توزيع استمارة البحث عليهم (٣٥) فرداً.

٣- الملتقى السعودي للطلبة المبتعثين بأمريكا وكندا http://www.saudiforum.us/vb/index.php:

ويمثل أكبر عدد لتواجد الأعضاء بالمنتدى في فترة توزيع الإستبانة (٣٠٠٥) وحدد ما نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الذين تم توزيع استمارة البحث عليهم (١٥٠) فرداً.

٤- ملتقى الطلاب السعوديين في بريطانيا http://www.saudistudents.org/vb/index.php:

ويمثل أكبر عدد لتواجد الأعضاء بالمنتدى في فترة توزيع الإستبانة (٣١١١) وحدد ما نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الذين تم توزيع استمارة البحث عليهم (١٥٥) فرداً.

٥- منتديات جنون http://www.u٣u٢.com/vb/

ويمثل أكبر عدد لتواجد الأعضاء بالمنتدى في فترة توزيع الإستبانة (٧٣٠) وحدد ما نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الذين تم توزيع استمارة البحث عليهم (٣٦) فرداً.

٦- منتديات النقاش لجامعة الملك فيصل http://kfuforums.kfu.edu.sa/

ويمثل أكبر عدد لتواجد الأعضاء بالمنتدى في فترة توزيع الإستبانة (٥٦٨) وحدد ما نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الذين تم توزيع استمارة البحث عليهم (٢٨) فرداً.

٧- منتديات قلبي http://vb.qlbe.com/

ويمثل أكبر عدد لتواجد الأعضاء بالمنتدى في فترة توزيع الإستبانة (٥٠٠) وحدد ما نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الذين تم توزيع استمارة البحث عليهم (٢٥) فرداً.

٨- منتديات إقلاع سوفت http://vb.vip٦٠٠.com/

ويمثل أكبر عدد لتواجد الأعضاء بالمنتدى في فترة توزيع الإستبانة (٤١٩٩) وحدد ما نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الـذين تـم توزيع استمارة البحث عليهم (٢٠٩) فرداً.

٩- منتديات عالم حواء http://forum.hawaaworld.com/index.php

ويمثل أكبر عدد لتواجد الأعضاء بالمنتدى في فترة توزيع الإستبانة (١١١٧) وحدد ما نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الـذين تـم توزيع استمارة البحث عليهم (٥٥) فرداً.

١٠- منتديات البنوك السعودية http://www.albonook.com/

ويمثل أكبر عدد لتواجد الأعضاء بالمنتدى في فترة توزيع الإستبانة (٧٠٠) وحدد مـا نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الـذين تـم توزيع استمارة البحث عليهم (٣٥) فرداً.

١١- منتديات اجتماعي http://www.ejtemay.com/

ويمثل أكبر عدد لتواجد الأعضاء بالمنتدى في فترة توزيع الإستبانة (١٩٩) وحدد مـا نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الـذين تـم توزيع استمارة البحث عليهم (١٠) فرداً.

١٢- منتدى الفريق الاجتماعي http://www.social-team.com/forum/

ويمثل أكبر عدد لتواجد الأعضاء بالمنتدى في فترة توزيع الإستبانة (٣٣) وحدد مـا نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الـذين تـم توزيع استمارة البحث عليهم (٥) فرداً.

١٣- منتديات الحصن النفسي http://bafree.net/alhisn/

ويمثل أكبر عدد لتواجد الأعضاء بالمنتدى في فترة توزيع الإستبانة (٤٩٩) وحدد مـا نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الـذين تـم توزيع استمارة البحث عليهم (٢٤) فرداً.

١٤- غرف الدردشة و الإيميل.

ويمثل أكبر مشاركين في فترة توزيع الإستبانة (٦٨٩٥) وحدد ما نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الذين تم توزيع استمارة البحـث عليهم (٣٤٤) فرداً.

ويمثل أكبر عدد لتواجد الأعضاء بالمنتدى في فترة توزيع الإستبانة (١١٦٥) وحدد ما نسبته (٥٪) من عدد الأعضاء لتوزيع استمارة البحث عليهم ليكون عدد الأعضاء الذين تم توزيع استمارة البحث عليهم (٥٨) فرداً.

ويتضح أن إجمالي عدد العينة المختارة من مجتمع البحث بلغت (١١٩٤) فرداً من الجنسين من عدد من المواقع ثم استثناء (١٣٩) فرداً لعدم استكمال عدد من الفقرات أهمها مصدر العينة وعدم وضوح كثير من البيانات، وبذلك تم تحليل بيانات (١٠٥٥) فرداً من الجنسين من مجتمع البحث.

سابعاً: متغيرات الدراسة:

وتشتمل على متغيرين رئيسين للبحث احدها المتغير المستقل والأخر التابع ويتمثل كل منهما في الأتي:

- **المتغير المستقل:**

وهي تلك المتغيرات التي تعتمد على (الفئة العمرية، الجنس، الدخل الشهري، الجنسية، مجتمع الدراسة الأصلي، المستوى التعليمي، نوع التخصص، الحالة الاجتماعية، نوع الديانة، الحالة الوظيفية، مستوى إجادة استخدام الحاسب الآلي، مستوى إجادة استخدام الإنترنت، مستوى إجادة اللغة الانجليزية).

- **المتغير التابع:**

وهو ما ترمي الدراسة إلى تفسيره ويتمثل في حجم ونمط (الجريمة الجنسية، وجرائم الاختراق، والجرائم المالية، وجرائم القرصنة، وجرائم الإرهاب الالكتروني)، وما تسببه من مشكلات لمستخدمي الإنترنت في المملكة العربية السعودية.

ثامناً: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

لقد تم اعتماد برنامج SPSS (برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية) لتفريغ وتحليل البيانات ولقد تم ذالك من خلال تفريغ البيانات بجداول تكرارية بسيطة لتنظيم البيانات وعرضها.

بالإضافة إلى ذلك استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ولقد تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات لتحديد اثر كل متغير مستقل على حده على المتغير التابع بعد ضبط اثر المتغيرات المستقلة الأخرى ولوجود بعض المتغيرات المقاسة على المستوى الاسمي والترتيبي مثل نوع السكن، الحالة الاجتماعية،المستوى الدراسي، الحالة التعليمية، مكان النشأة، فقد تم تحويل هذه المتغيرات إلى متغيرات صورية (dummy variables) لنتمكن من استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد المتغيرات، كما تم استخدام التكرار والنسبة المئوية للتحليل البيانات.

الفصل الرابع

عرض نتائج الدراسة

أولاً: المتغيرات الديموجرافية (الأولية أو الشخصية).

ثانيا: متغيرات الدراسة الأساسية (الإجابة على تساؤلات الدراسة).

الفصل الرابع
عرض نتائج الدراسة

من خلال هذا الفصل، يتم إلقاء الضوء بشكل مفصل على النتائج التي توصلت إليها الدراسة التي أجريت على عينة من مستخدمي الإنترنت بالمملكة العربية السعودية. والبالغ عددهم (١٠٥٥) فرداً من الجنسين، وذلك من خلال الجداول وعرض النتائج المتعلقة بها والتي تتمثل في إجابات أفراد عينة الدراسة على استبانة احتوت على المتغيرات ديموجرافية والتي شملت البيانات الأولية للعينة وهي (العمر، الجنس، الدخل الشهري، الجنسية، المنطقة، مستوى التعليم، نوع التخصص، الحالة الاجتماعية، نوع الديانة، الحالة الوظيفية، مستوى إجادة استخدام الإنترنت، مستوى إجادة استخدام اللغة العربية).

كما احتوت الإستبانة على متغيرات الدراسة الأساسية والتي تمثل خمس محاور أساسية وهي (الجرائم الجنسية، جرائم الاختراق. الجرائم المادية، جرائم القرصنة، وجرائم الإرهاب الالكتروني). والإشارة إلى أهم المشكلات التي يتعرض لها مستخدمي الإنترنت. وتم استبعاد الأسئلة التوضيحية التي تفيد فقط في توضيح إجابة سابقة وهي (١٩) و (٢٨).

أولاً: المتغيرات الديموجرافية (الأولية أو الشخصية):

من خلال ما يلي تستعرض الباحثة خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات الشخصية المستخدمة في الاستبيان وهي على النحو التالي:

١- معظم أفراد عينة الدراسة مشاركة بالدراسة هي للذكور بنسبة (٥٢,٩٪).
٢- معظم أفراد عينة الدراسة هي الفئة العمرية الواقعة بين (١٤-٢٧) بما نسبته (٥٧,٣٪).
٣- معظم أفراد عينة الدراسة دخلهم الشهري أقل من (٥,٠٠٠) بما نسبتها (٤٧,٧٪).
٤- معظم أفراد عينة الدراسة من السعوديين بما نسبته (٨٧,٧٪).
٥- معظم أفراد عينة الدراسة من المنطقة الوسطى بنسبة (٣٥,٣٪).
٦- معظم أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهل جامعي بكالوريوس بما نسبته (٦٠,٩٪).
٧- معظم أفراد عينة الدراسة من المتخصصين في العلوم الإنسانية بنسبة (٢٧,٦٪).
٨- معظم أفراد عينة الدراسة هم من العزاب بما نسبته (٥٧,٨٪).
٩- معظم أفراد عينة الدراسة من المسلمون بما نسبته (٩٩,٧٪).
١٠- معظم أفراد عينة الدراسة هم من الطلاب بنسبة (٣٤,٣٪).
١١- معظم أفراد عينة الدراسة يحسنوا استخدام الحاسب الآلي بشكل متقدم بالخبرة بما نسبته (٥٠,٧٪).
١٢- معظم أفراد عينة الدراسة لديهم إلمام متوسط باللغة الانجليزية بما نسبته (٥٨,٢).

أما البيانات التفصيلية لتلك الخصائص فقد جاءت على النحو التالي:

١- خصائص مجتمع الدراسة حسب الجنس:

جدول رقم (١)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	ك	٪
ذكر	٥٥٨	٥٢,٩
أنثى	٤٩٧	٤٧,١
المجموع	١٠٥٥	١٠٠

تشير بيانات الجدول (١) إلى توزيع المبحوثين بحسب الجنس. ويتضح أن أكبر نسبة مشاركة بالدراسة هي للذكور بنسبة (٥٢,٩٪). بينما بلغت نسبة الإناث (٤٧,١٪).

٢- خصائص مجتمع الدراسة حسب العمر:

جدول رقم (٢)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر

الجنس	القياس	العمر					المجموع
		١٤-٢٧	٢٨-٤١	٤٢-٥٤	٥٥-٦٥	مفقود	
ذكر	ك	٢٤٤	٢٥١	٤٦	٧	١٠	٥٥٨
	٪	٤٣,٧٪	٤٥٪	٨,٢٪	١,٣٪	١,٨٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٣٦٠	١٢٣	١٠	٢	٢	٤٩٧
	٪	٧٢,٤٪	٢٤,٧٪	٢٪	٠,٤٪	٠,٤٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٦٠٤	٣٧٤	٥٦	٩	١٢	١٠٥٥
	٪	٥٧,٣٪	٣٥,٥٪	٥,٣٪	٠,٩٪	١,١٪	١٠٠٪
الخصائص الإحصائية للعينة		المتوسط		الإنحراف المعياري		اصغر قيمة	أعلى قيمة
		٢٨		٧,٦		١٤	٦٥

يتضح من الجدول رقم (٢) حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر. حيث تشير البيانات أن ما نسبته (٤٥٪) من المرحلة العمرية (٢٨-٤١) تشكلها الغالبية العظمى من الذكور. يليهم بنسبة مقاربة في المرتبة الثانية ما نسبته (٤٣,٧٪) من المرحلة العمرية (١٤-٢٧). في حين جاءت المرتبة الثالثة بما نسبته (٨,٢٪). يلي ذلك المرتبة الرابعة بنسبة ضئيلة (١,٣٪) تمثلها المرحلة العمرية (٥٥-٦٥). في حين شكل الفاقد من إجابات الذكور على متغير العمر ما نسبته (١,٨٪).

كما تشير البيانات أن الغالبية العظمى من حجم الإناث ما نسبته (٧٢,٤٪) تمثلها المرحلة العمرية (١٤-٢٧). وجاء في المرتبة الثانية ما نسبته (٢٤,٧٪) من المرحلة العمرية (٢٨-٤١). في حين جاءت المرتبة الثالثة ما نسبته (٢٪) تمثلها المرحلة العمرية (٤٢-٥٤). يلي ذلك المرتبة الرابعة بنسبة ضئيلة جدا (٠,٤٪) تمثلها المرحلة العمرية (٥٥-٦٥). في حين شكل الفاقد من إجابات الإناث على متغير العمر ما نسبته (١,١٪).

وتوصلت الدراسة إلى أن أكبر نسبه مشاركة من أفراد عينة الدراسة، هي الفئة العمرية الواقعة بين (١٤-٢٧) بما نسبته (٥٧,٣٪). يليها في المرتبة الثانية الفئة العمرية الواقعة بين (٢٨-٤١) سنة بما نسبه (٣٥,٥٪). وفي المرتبة الثالثة الفئة العمرية الواقعة بين (٤٢-٥٤) سنة بما نسبته (٥,٣٪). و في المرتبة الرابعة جاءت الفئة العمرية الواقعة بين (٥٥-٦٥) سنة وهي اقل نسبة مشاركة في الدراسة الميدانية بما نسبته (٠,٩٪). كما وجد أن عدد الفاقد من إجابات هذا السؤال قد بلغت حوالي (١٢) بما نسبته (١,١٪) من مجموع العينة البالغ عددها (١٠٥٥) فرداً.

ولقد جاء متوسط أعمار أفراد العينة (٢٨)، بإنحراف معياري قدره (٨). لنصل إلى أن اقل فئة عمرية مشاركة بلغت من العمر (١٤) سنة. وأكبر فئة عمرية مشاركة بلغت من العمر (٦٥) سنة.

٣- خصائص مجتمع الدراسة حسب الدخل الشهري:

جدول رقم (٣)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري

الجنس	المقياس	الدخل الشهري					المجموع
		أقل من ٥٠٠٠ ريال	من ٥٠٠٠ إلى أقل ١٠,٠٠٠	من ١٠,٠٠٠ إلى أقل ١٥,٠٠٠	من ١٥,٠٠٠ إلى اقل من ٢٠,٠٠٠	أكثر من ٢٠,٠٠٠	
ذكر	ك	١٩٢	١٧٠	١٠٦	٤٥	٤٥	٥٥٨
	٪	٣٤,٤٪	٣٠,٥٪	١٩٪	٨,١٪	٨,١٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٣١١	١١٢	٤٦	١٥	١٣	٤٩٧
	٪	٦٢,٦٪	٢٢,٥٪	٩,٣٪	٣٪	٢,٦٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٥٠٣	٢٨٢	١٥٢	٦٠	٥٨	١٠٥٥
	٪	٤٧,٧٪	٢٦,٧٪	١٤,٤٪	٥,٧٪	٥,٥٪	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٣) حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري. حيث تشير البيانات أن ما نسبته (٣٤,٤٪) من حجم الذكور يبلغ دخلهم الشهري أقل من (٥٠٠٠). يليهم بنسبة مقاربة في المرتبة الثانية ما نسبته (٣٠,٥٪) يتراوح دخلهم الشهري من (٥٠٠٠ إلى أقل من ١٠,٠٠٠). يلي ذلك المرتبة الثالثة بما نسبته (١٩٪) يتراوح دخلهم الشهري من

(١٠,٠٠٠ إلى اقل من ١٥,٠٠٠). بينما تساوت الفئتين الأخيرتين والتي يتراوح دخلهم الشهري من (١٥,٠٠٠ إلى اقل من ٢٠,٠٠٠). و (أكثر من ٢٠,٠٠٠) بما نسبته (٨,١٪).

كما تشير البيانات أن الغالبية العظمى ما نسبته (٦٢,٦٪) يتراوح دخلهن الشهري أقل من (٥٠٠٠). يليهم في المرتبة الثانية ما نسبته (٢٢,٥٪) يتراوح دخلهن الشهري من (٥٠٠٠ إلى أقل من ١٠,٠٠٠). يلي ذلك المرتبة الثالثة بما نسبته (٩,٣٪) يتراوح دخلهن الشهري من (١٠,٠٠٠ إلى اقل من ١٥,٠٠٠). وجاءت بالمرتبة الرابعة ما نسبته (٣٪) يتراوح دخلهن الشهري من (١٥,٠٠٠ إلى اقل من ٢٠,٠٠٠). وبنسبة ضئيلة جدا جاءت بالمرتبة الخامسة ما نسبته (٢,٦٪) يتراوح دخلهن الشهري (أكثر من ٢٠,٠٠٠).

كما توصلت الدراسة إلى ما يقرب نصف أفراد عينة الدراسة دخلهم الشهري أقل من (٥,٠٠٠) بما نسبتها (٤٧,٧٪). و يليها الفئة الثانية والبالغ دخلهم الشهري من (٥,٠٠٠ إلى أقل من ١٠,٠٠٠) بما نسبته (٢٦,٧٪). بينما في المرتبة الثالثة الفئة البالغ دخلهم الشهري من (١٠,٠٠٠ إلى أقل من ١٥,٠٠٠) ألف بما نسبته (١٤,٤٪). وتتقارب الفئتين الأخيرتين في مقدار الدخل الشهري حيث بلغت ما نسبته (٥,٧٪) الفئة البالغ دخلهم الشهري من (١٥,٠٠٠ إلى أقل من٢٠,٠٠٠) ألف. وبلغ ما نسبته (٥,٥٪) للفئة الأخيرة والبالغ دخلها الشهري (أكثر من ٢٠,٠٠٠).

٤- خصائص مجتمع الدراسة حسب الجنسية:

جدول رقم (٤)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنسية

الجنس	المقياس	الجنسيّة		المجموع
		سعودي	غير سعودي	
ذكر	ك	٤٨٤	٧٤	٥٥٨
	٪	٨٦,٧٪	١٣,٣٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٤٤١	٥٦	٤٩٧
	٪	٨٨,٧٪	١١,٣٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٩٢٥	١٣٠	١٠٥٥
	٪	٨٧,٧٪	١٢,٣٪	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٤) حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنسية، حيث تشير البيانات أن الغالبية العظمى بما نسبته (٨٦,٧٪) هم من السعوديين. في حين ما نسبته (١٣,٣٪) هم من غير السعوديين. بينما تشير البيانات إلى أن الغالبية العظمى أيضا بما نسبته (٨٨,٧٪) هن سعوديات الجنسية في حين أن ما نسبته (١١,٣٪) منهن غير سعوديات الجنسية. ولقد شكل السعوديين الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة بما نسبته (٨٧,٧٪). بينما بلغت نسبة غير السعوديين (١٢,٣٪).

٥- خصائص مجتمع الدراسة حسب المنطقة:

جدول رقم (٥)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المنطقة

الجنس	المقياس	المنطقة					المجموع
		المنطقة الشمالية	المنطقة الشرقية	المنطقة الغربية	المنطقة الجنوبية	الوسطى	
ذكر	ك	٣٩	٩٠	١٦٧	٣٤	٢٢٨	٥٥٨
	٪	٧٪	١٦,١٪	٢٩,٩٪	٦,١٪	٤٠,٩٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٢٩	١١٦	١٨٣	٢٥	١٤٤	٤٩٧
	٪	٥,٨٪	٢٣,٣٪	٣٦,٨٪	٥٪	٢٩٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٦٨	٢٠٦	٣٥٠	٥٩	٣٧٢	١٠٥٥
	٪	٦,٤٪	١٩,٥٪	٣٣,٢٪	٥,٦٪	٣٥,٣٪	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٥) حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المنطقة، حيث تشير البيانات أن ما نسبته (٤٠,٩٪) من حجم الذكور من المنطقة الوسطى، يليها بالمرتبة الثانية المنطقة الغربية بنسبة (٢٩,٩٪). بينما بالمرتبة الثالثة المنطقة الشرقية بنسبة (١٦,١٪). ويليها بالمرتبة الرابعة المنطقة الشمالية بنسبة (٧٪). وتأتي بالمرتبة الأخيرة المنطقة الجنوبية بما نسبته (٦,١٪).

كما تشير البيانات أن ما نسبته (٣٦,٨٪) من حجم الإناث من المنطقة الغربية، يليها بالمرتبة الثانية المنطقة الوسطى بنسبة (٢٩٪). بينما بالمرتبة الثالثة المنطقة الشرقية بنسبة (٢٣,٣٪). ويليها بالمرتبة الرابعة المنطقة الشمالية بنسبة (٥,٨٪). و تقاربها بالمرتبة الأخيرة المنطقة الجنوبية بما نسبته (٥٪).

كما توصلت الدراسة إلى تقارب أفراد عينة الدراسة بالنسبة لكل من المنطقة الوسطى بنسبة (٣٥,٣٪). يليها بالمرتبة الثانية المنطقة الغربية بنسبة (٣٣,٢٪). بينما بالمرتبة الثالثة المنطقة الشرقية بنسبة (١٩,٥٪). ويلها بالمرتبة الرابعة المنطقة الشمالية بنسبة (٦,٤٪). وتأتي أقل نسبة مشاركة في الدراسة للمنطقة الجنوبية بما نسبته (٥,٦٪).

٦- خصائص مجتمع الدراسة بحسب المستوى التعليمي:

جدول رقم (٦)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

الجنس	المقياس	مستوى التعليمي					المجموع
		أقلّ من الثانوي	الثانوي أو المعهد	بكالوريوس	دراسات عليا	دبلوم	
ذكر	ك	١٤	١١١	٢٩٩	١٢٠	١٤	٥٥٨
	٪	٢,٥٪	١٩,٩٪	٥٣,٦٪	٢١,٥٪	٢,٥٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٤	٦٢	٣٤٤	٨٢	٥	٤٩٧
	٪	٠,٨٪	١٢,٥٪	٦٩,٢٪	١٦,٥٪	١٪	١٠٠٪
المجموع	ك	١٨	١٧٣	٦٤٣	٢٠٢	١٩	١٠٥٥
	٪	١,٧٪	١٦,٤٪	٦٠,٩٪	١٩,١٪	١,٨٪	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٦) حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي، حيث تشير البيانات أن إلى أن الغالبية العظمى من حجم الذكور يحملون مؤهل جامعي (بكالوريوس) بما نسبته (٥٣,٦٪). يليهم بالمرتبة الثانية من يحملون المستوى التعليمي الجامعي (دراسات عليا) بما نسبته (٢١,٥٪). وجاء في المرتبة الثالثة من يحملون المؤهل الثانوي أو المعهد بما نسبته (١٩,٩٪). وفي المرتبتين الأخيرتين بنسبة متساوية من يحملون مؤهل الدبلوم والأقل من الثانوي بنسبة ضئيلة (٢,٥٪).

وتوضح البيانات المرتبطة بالإناث أن الغالبية العظمى يحملون مؤهل جامعي (بكالوريوس) بما نسبته (٦٩,٢٪). يليهن بالمرتبة الثانية من يحملن المستوى التعليمي الجامعي (دراسات عليا) بما نسبته (١٦,٥٪). وجاء في المرتبة الثالثة من يحملن المؤهل الثانوي أو المعهد بما نسبته (١٢,٥٪). وفي المرتبة الرابعة جاء من يحملن الدبلوم بنسبة ضئيلة (١٪). وبنسبة ضئيلة أيضا في المرتبة الخامسة لأقل من الثانوي بما نسبته (٠,٨٪).

ويتبن من إجمالي حجم عينة الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين بالدراسة يحملون مؤهل جامعي بكالوريوس بما نسبته (٦٠,٩٪). يليه بالمرتبة الثانية المستوى التعليمي الجامعي دراسات عليا بما نسبته (١٩,١٪). وجاء في المرتبة الثالثة من يحملون المؤهل الثانوي أو المعهد بما نسبته (١٦,٤٪). وفي المرتبة الرابعة جاء من يحملون الدبلوم بنسبة ضئيلة (١,٨٪). وبنسبة ضئيلة أيضا في المرتبة الخامسة لأقل من الثانوي بما نسبته (١,٧٪).

٧- خصائص مجتمع الدراسة حسب نوع التخصص:

جدول رقم (٧)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع التخصص

الجنس	المقياس	نوع التخصص							المجموع
		تعليم عام	علوم إدارية	علوم إنسانية	علوم تطبيقية	علوم شرعية	حاسب آلي	علوم أمنية وعسكرية	علوم طبيعية	
ذكر	ك	٨٢	٧٧	١١١	١٠٥	٥٤	٧٤	٣٦	١٩	٥٥٨
	٪	١٤,٧٪	١٣,٨٪	١٩,٩٪	١٨,٨٪	٩,٧٪	١٣,٣٪	٦,٥٪	٣,٤٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٧١	٣٣	١٨٠	٨٢	٦٠	٤٣	١	٢٧	٤٩٧
	٪	١٤,٣٪	٦,٦٪	٣٦,٢٪	١٦,٥٪	١٢,١٪	٨,٧٪	٠,٢٪	٥,٤٪	١٠٠٪
المجموع	ك	١٥٣	١١٠	٢٩١	١٨٧	١١٤	١١٧	٣٧	٤٦	١٠٥٥
	٪	١٤,٥٪	١٠,٤٪	٢٧,٦٪	١٧,٧٪	١٠,٨٪	١١,١٪	٣,٥٪	٤,٤٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٧) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع التخصص. وجاءت بالمرتبة الأولى من حجم الذكور المتخصصين في العلوم الإنسانية بنسبة (١٩,٩٪). يليها في المرتبة الثانية العلوم التطبيقية بما نسبته (١٨,٨٪). وجاء التعليم العام بالمرتبة الثالثة بما نسبته (١٤,٧٪). ويليه بالمرتبة العلوم الإدارية بما نسبته (١٣,٨٪). ويقاربه بالمرتبة الخامسة الحاسب الآلي بما نسبته (١٣,٣٪). ويليه في المرتبة السادسة العلوم الشرعية بما نسبته (٩,٧٪). ويليه العلوم العسكرية بالمرتبة السابعة بما نسبته (٦,٥٪). بينما نسبة ضئيلة في المرتبة الثامنة من المتخصصين في العلوم الطبيعية بنسبة (٣,٤٪).

وجاءت بالمرتبة الأولى من حجم النساء المتخصصات في العلوم الإنسانية بنسبة (٣٦,٢٪). يليها في المرتبة الثانية العلوم التطبيقية بما نسبته (١٦,٥٪). وجاء التعليم العام بالمرتبة الثالثة بما نسبته (١٤,٣٪). ويليه بالمرتبة الرابعة العلوم الشرعية بما نسبته (١٢,١٪). وفي المرتبة الخامسة علوم الحاسب الآلي بما نسبته (٨,٧٪). ويليه في المرتبة السادسة العلوم الإدارية بما نسبته (٦,٦٪). وتقاربه العلوم الطبيعية بالمرتبة السابعة بما نسبته (٥,٤٪). بينما نسبة ضئيلة جدا في المرتبة الثامنة من المتخصصات في العلوم الأمنية والعسكرية بنسبة (٠,٢٪).

ويتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن النسبة الأكبر من المشاركين في الدراسة متخصصين في العلوم الإنسانية بنسبة (٢٧,٦٪). يليها في المرتبة الثانية العلوم التطبيقية بما نسبته (١٧,٧٪). وجاء التعليم العام بالمرتبة الثالثة بما نسبته (١٤,٥٪). ويليه بالمرتبة الرابعة الحاسب الآلي بما نسبته (١١,١٪). وفي المرتبة الخامسة العلوم الشرعية بما نسبته (١٠,٨٪).

ويقاربه في المرتبة السادسة العلوم الإدارية بما نسبته (١٠,٤٪). ويليه العلوم الطبيعية بالمرتبة السابعة بما نسبته (٤,٤٪). بينما نسبة ضئيلة في المرتبة الثامنة من المتخصصين في العلـــوم الأمنية والعسكرية بنسبة (٣,٥٪).

٨- خصائص مجتمع الدراسة حسب الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (٨)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

الجنس	المقياس	الحالة الاجتماعية				المجموع
		أعزب	متزوج	مطلق	أرمل	
ذكر	ك	٢٦٥	٢٧٨	١٤	١	٥٥٨
	٪	٤٧,٥٪	٤٩,٨٪	٢,٥٪	٠,٢٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٣٤٥	١٢٥	٢٤	٣	٤٩٧
	٪	٦٩,٤٪	٢٥,٢٪	٤,٨٪	٠,٦٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٦١٠	٤٠٣	٣٨	٤	١٠٥٥
	٪	٥٧,٨٪	٣٨,٢٪	٣,٦٪	٠,٤٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٨) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية. حيث أن ما يقارب نصف عينة الدراسة من حجم الذكور هم من فئة متزوج بما نـــسبته (٤٩,٨٪). يليهم فئة الأعزب في المرتبة الثانية بما نسبته (٤٧,٥٪). ويليهم في المرتبـــة الثالثـــة بنـــسبة ضئيلة المطلقين بما نسبته (٢,٥٪). وبنسبة ضئيلة جدا أيضا جاء بالمرتبة الرابعة فئة الأرامل بما نسبته (٠,٢٪).

كما توضح البيانات أن أكثر من نصف عينة الدراسة من حجم الإناث هن مـــن فئـــة العزاب بما نسبته (٦٩,٤٪). يليهم المتزوجات في المرتبة الثانية بما نسبته (٢٥,٢٪). ويليهم في المرتبة الثالثة المطلقات بما نسبته (٤,٨٪). وبنسبة ضئيلة جدا بالمرتبة الرابعة فئة الأرامل بما نسبته (٠,٦٪).

ويتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن أكثر من نصف عينة الدراســـة هـــم مـــن العزاب بما نسبته (٥٧,٨٪). يليهم المتزوجون في المرتبة الثانية بما نسبته (٣٨,٢٪). ويليهم في المرتبة الثالثة المطلقين بما نسبته (٣,٦٪). وبنسبة ضئيلة جدا بالمرتبة الرابعة فئة الأرامل بما نسبته (٠,٤٪).

٩- خصائص مجتمع الدراسة حسب نوع الديانة:

جدول رقم (٩)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع الديانة

الجنس	المقياس	نوع الديانة		المجموع
		مسلم	غير مسلم	
ذكر	ك	٥٥٧	١	٥٥٨
	٪	٪٩٩,٨	٪٠,٢	٪١٠٠
أنثى	ك	٤٩٥	٢	٤٩٧
	٪	٪٩٩,٦	٪٠,٤	٪١٠٠
المجموع	ك	١٠٥٢	٣	١٠٥٥
	٪	٪٩٩,٧	٪٠,٣	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٩) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نوع الديانة. حيث شكل المسلمون الغالبية العظمى بما نسبته (٩٩,٨٪).بينما بلغت نسبة ضئيلة جدا لغير المسلمين بما نسبته (٠,٢٪) من حجم الذكور.

في حين حيث شكلن المسلمات الغالبية العظمى بما نسبته (٩٩,٦٪). بينما بلغت نسبة ضئيلة جدا لغير المسلمات بما نسبته (٠,٤٪) من حجم الإناث.

ويتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن المسلمون يشكلون الغالبية العظمى بما نسبته (٩٩,٧٪).بينما بلغت نسبة ضئيلة جدا لغير المسلمين بما نسبته (٠,٣٪).

١٠- خصائص مجتمع الدراسة بحسب الحالة الوظيفية:

جدول رقم (١٠)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة الحالة الوظيفية

الجنس	المقياس	الحالة الوظيفية											المجموع
		طالب	عاطل	عامل	موظف حكومي	عسكري	مدرس	أستاذ جامعي	طبيب أو صيدلي	أعمال حرة	ربة منزل	متقاعد	
ذكر	ك	١٢٨	٢٧	١٠	٢٠٦	٤٦	٥٨	٣١	١٠	٣٦	٠	٦	٥٥٨
	٪	٪٢٢,٩	٪٤,٨	٪١,٨	٪٣٦,٩	٪٨,٢	٪١٠,٤	٪٥,٦	٪١,٩	٪٦,٥	٠	٪١,١	٪١٠٠
أنثى	ك	٢٣٤	٨١	٣	٨١	١	٢٩	٢٥	٣	٤	٣٥	١	٤٩٧
	٪	٪٤٧,١	٪١٦,٣	٪٠,٦	٪١٦,٣	٪٠,٢	٪٥,٨	٪٥	٪٠,٦	٪٠,٨	٪٧	٪٠,٢	٪١٠٠
المجموع	ك	٣٦٢	١٠٨	١٣	٢٨٧	٤٧	٨٧	٥٦	١٣	٤٠	٣٥	٧	١٠٥٥
	٪	٪٣٤,٣	٪١٠,٢	٪١,٢	٪٢٧,٢	٪٤,٥	٪٨,٢	٪٥,٣	٪١,٢	٪٣,٨	٪٣,٣	٪٠,٧	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (١٠) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الوظيفية. وتمثل المرتبة الأولى من حجم الذكور من يشغلون وظائف حكومية بما نسبته (٣٦,٩٪). يليها في المرتبة الثانية فئة الطلاب بما نسبته (٢٢,٩٪). وجاء في المرتبة الثالثة من يعملون في التدريس بما نسبته (١٠,٤٪). بينما في المرتبة الرابعة جاء من يعمل عسكري بما نسبته (٨,٢٪). ويليه في المرتبة الخامسة من يعمل بالأعمال الحرة بما نسبته (٦,٥٪). وفي المرتبة السادسة أستاذ جامعي بما نسبته (٥,٦٪). بينما جاء في المرتبة السابعة ممن لا يعملون (عاطل) بما نسبته (٤,٨٪). يليها بالمرتبة الثامنة بنسبة ضئيلة من يعمل بالطب أو الصيدلة بما نسبته (١,٩٪). وبنسبة ضئيلة أيضا جاء في المرتبة التاسعة من يعمل ضمن فئة عامل بما نسبته (١,٨٪). وبنسبة ضئيلة جدا جاء المتقاعد بما نسبته (١,١٪).

بينما تقارب نصف العينة من حجم الإناث من فئة الطالبات بما نسبته (٤٧,١٪). وتتساوى الفئتين العاطلات عن العمل وموظفات الحكومة بما نسبته (١٦,٣٪). وفي المرتبة الثالثة جاءت ربات المنازل بما نسبته (٧٪). ويليه في المرتبة الرابعة من يعملن بالتدريس بما نسبته (٥,٨٪). ويقاربها في المرتبة الخامسة من يعملن بفئة أستاذ جامعي بما نسبته (٥٪). بينما جاء في المرتبة السادسة بنسبة ضئيلة جدا من يعملن بالأعمال الحرة بما نسبته (٠,٨٪). وتتساوى فئتي العامل والطبيب أو الصيدلي بما نسبته (٠,٦٪) وهي نسبة ضئيلة جدا جاءت بالمرتبة السابعة. في حين تتساوى أيضا الفئتين الأخيرتين العسكري والمتقاعدات بنسبة ضئيلة جدا بما نسبته (٠,٢٪). ويتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن النسبة الأكبر من المشاركين في الدراسة هم من الطلاب بنسبة (٣٤,٣٪). يليها في المرتبة الثانية من يعملون في وظائف حكومية بما نسبته (٢٧,٢٪). وجاء في المرتبة الثالثة ممن لا يعملون (عاطل) بما نسبته (١٠,٢٪). بينما في المرتبة الرابعة جاء من يعملون في التدريس بما نسبته (٨,٢٪). ويليه في المرتبة الخامسة من يعمل أستاذ جامعي بما نسبته (٥,٣٪). وفي المرتبة السادسة جاء من يعمل عسكري بما نسبته (٤,٥٪). بينما جاء في المرتبة السابعة من يعمل بالأعمال الحرة بما نسبته (٣,٨٪). يليها بالمرتبة الثامنة ربة المنزل بما نسبته (٣,٣٪). وجاء في المرتبة التاسعة من يعمل بالطب أو الصيدلة بما نسبته (١,٢٪). وبنسبة ضئيلة جدا جاء المتقاعد بما نسبته (٠,٧٪).

١١- خصائص مجتمع الدراسة حسب مستوى إجادة استخدام الإنترنت:

جدول رقم (١١)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة لمتغير مستوى إجادة استخدام الإنترنت

الجنس	القياس	مستوى إجادة استخدام الإنترنت؟				المجموع
		متوسط	متقدم بالخبرة	متخصص بالحاسب الآلي	مفقود	
ذكر	ك	١٦٣	٣١٧	٧٧	١	٥٥٨
	٪	٪٢٩,٢	٪٥٦,٨	٪١٣,٨	٪٠,٢	٪١٠٠
أنثى	ك	٢٤٠	٢١٨	٣٩	٠	٤٩٧
	٪	٪٤٨,٣	٪٤٣,٩	٪٧,٨	٠	٪١٠٠
المجموع	ك	٤٠٣	٥٣٥	١١٦	١	١٠٥٥
	٪	٪٣٨,٢	٪٥٠,٧	٪١١	٪٠,١	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (١١) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى إجادة استخدام الإنترنت. حيث تمثل فئة يحسن استخدام الحاسب الآلي بشكل متقدم بالخبرة أكثر من نصف حجم الذكور بما نسبته (٥٦,٨٪). بينما تأتي بالمرتبة الثانية يحسن استخدام الحاسب الآلي بشكل متوسط بما نسبته (٢٩,٢٪). وجاء في المرتبة الثالثة المتخصصين بالحاسب الآلي بما نسبته (١٣,٨٪). في حين تمثل ما نسبته (٠,٢٪). الفاقد من إجابات الذكور على مستوى إجادة استخدام الإنترنت.

بينما تمثل فئة من يحسن استخدام الحاسب الآلي بشكل متوسط ما يقارب نصف حجم عينة الإناث بما نسبته (٤٨,٣٪). بينما تأتي بالمرتبة الثانية من يحسن استخدام الحاسب الآلي بشكل متقدم بالخبرة ما نسبته (٤٣,٩٪). وجاء في المرتبة الثالثة المتخصصات بالحاسب الآلي بما نسبته (٧,٨٪).

ويتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن حوالي نصف مجتمع الدراسة يحسنوا استخدام الحاسب الآلي بشكل متقدم بالخبرة بما نسبته (٥٠,٧٪). يليهم بالمرتبة الثانية من يحسنوا استخدام الحاسب الآلي بشكل متوسط بما نسبته (٣٨,٢٪). وجاء في المرتبة الثالثة المتخصصين بالحاسب الآلي بما نسبته(١١٪).

١٢- خصائص مجتمع الدراسة حسب مستوى إجادة اللغة الانجليزية:

جدول رقم (١٢)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة لمتغير مستوى إجادة اللغة الانجليزية

الجنس	القياس	مستوى إجادة اللغة الإنجليزية؟				المجموع
		لا يجيد	متوسط	متمكن	لغته الأم الانجليزية	
ذكر	ك	٧٠	٣٠٨	١٧٧	٣	٥٥٨
	٪	٪١٢,٥	٪٥٥,٢	٪٣١,٧	٪٠,٥	٪١٠٠
أنثى	ك	٩١	٣٠٦	١٠٠	٠	٤٩٧
	٪	٪١٨,٣	٪٦١,٦	٪٢٠,١	٠	٪١٠٠
المجموع	ك	١٦١	٦١٤	٢٧٧	٣	١٠٥٥
	٪	٪١٥,٣	٪٥٨,٢	٪٢٦,٣	٪٠,٣	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (١٢) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مستوى إجادة اللغة الانجليزية. يتضح أن أكثر من نصف حجم الذكور لديهم إلمام متوسط باللغة الانجليزية بما نسبته (٥٥,٢٪). يليهم في المرتبة الثانية من يحسن اللغة الانجليزية بشكل متمكن وذلك ما نسبته (٣١,٧٪). وفي المرتبة الثالثة جاء من لا يجيد اللغة الانجليزية بما نسبته (١٢,٥٪). وبنسبة ضئيلة يليهم بالمرتبة الرابعة من لغته الأم الانجليزية بما نسبته (٠,٥٪). ويتضح أيضا أن أكثر من نصف حجم الإناث لديهم إلمام متوسط باللغة الانجليزية بما نسبته (٦١,٦٪). يليهن في المرتبة الثانية من يحسن اللغة الانجليزية بشكل متمكن وذلك ما نسبته (٢٠,١٪). وفي المرتبة الثالثة من لا يجيد اللغة الانجليزية بما نسبته (١٨,٣٪).

ويتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن أكثر من نصف المشاركين في الدراسة الميدانية لديهم إلمام متوسط باللغة الانجليزية بما نسبته (٥٨,٢). يليهم في المرتبة الثانية من يحسن اللغة الانجليزية بشكل متمكن وذلك ما نسبته (٢٦,٣٪). وفي المرتبة الثالثة جاء من لا يجيد اللغة الانجليزية بما نسبته (١٥,٣٪). وبنسبة ضئيلة يليهم بالمرتبة الرابعة من لغته الأم الانجليزية بما نسبته (٠,٣٪).

ثانيا: المتغيرات الأساسية (الإجابة على تساؤلات الدراسة):

أولاً: الجرائم الجنسية:

التساؤل الأول: وللإجابة على السؤال الأول والذي نصه: ما حجم الجرائم الجنسية الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي عبر الإنترنت؟

تستعرض الباحثة خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات هذا المحور وذلك للإجابة على تساؤل الدراسة وهي كالتالي:

١- خصائص مجتمع الدراسة بحسب الدعوات الموجهة من المواقع الجنسية عبر الإنترنت:

جدول رقم (١٣)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدعوات الموجهة من المواقع الجنسية عبر الإنترنت

الجنس	المقياس	سبق أن وجهت لك دعوة من مواقع جنسية إباحية على الإنترنت ؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	١٨٢	٣٧٦	٥٥٨
	٪	٣٢,٦٪	٦٧,٤٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٣٠٧	١٩٠	٤٩٧
	٪	٦١,٨٪	٣٨,٢٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٤٨٩	٥٦٦	١٠٥٥
	٪	٤٦,٤٪	٥٣,٦٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (١٣) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدعوات الموجهة من المواقع الجنسية عبر الإنترنت. ويتضح أن أكثر من نصف حجم الذكور سبق أن وجهت لهم دعوات من المواقع الجنسية على الإنترنت ما نسبته (٦٧,٤٪). بينما يتضح أن ما نسبته (٣٨,٢٪) من حجم الإناث وجهت لهن دعوات من المواقع الجنسية عبر الإنترنت.

ويتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة. أن ما نسبته (٥٣,٦٪) وجهت لهم دعوات من المواقع الجنسية عبر الإنترنت.

٢- خصائص مجتمع الدراسة بحسب الدعوات الموجهة من القوائم البريدية الجنسية الإباحية:

جدول رقم (١٤)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدعوات الموجهة من القوائم البريدية الجنسية الإباحية

الجنس	المقياس	سبق أن وجهت لك دعوه من قائمة بريدية جنسية إباحية؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٢١٧	٣٤١	٥٥٨
	٪	٪٣٨,٩	٪٦١,١	٪١٠٠
أنثى	ك	٣١٣	١٨٤	٤٩٧
	٪	٪٦٣	٪٣٧	٪١٠٠
المجموع	ك	٥٣٠	٥٢٥	١٠٥٥
	٪	٪٥٠,٢	٪٤٩,٨	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (١٤) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الدعوات الموجهة من القوائم البريدية الجنسية الإباحية. يتضح أن أكثر من نصف حجم الذكور سبق أن وجهت لهم دعوات من القوائم البريدية الجنسية الإباحية ما نسبته (٦١٪). في حين أن ما نسبته (٣٧٪) من حجم الإناث وجهت لهن دعوات من القوائم البريدية الجنسية الإباحية.

ويتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة. أن ما نسبته (٤٩,٨٪) وجهت لهم دعوات من القوائم البريدية الجنسية الإباحية.

٣- خصائص مجتمع الدراسة بحسب التعرض للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت:

جدول رقم (١٥)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير التعرض للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت

الجنس	المقياس	سبق أن أنشأ شخص ما صفحة للتشهير بك على الانترنت؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٥٤٣	١٥	٥٥٨
	٪	٪٩٧,٣	٪٢,٧	٪١٠٠
أنثى	ك	٤٩٠	٧	٤٩٧
	٪	٪٩٨,٦	٪١,٤	٪١٠٠
المجموع	ك	١٠٣٣	٢٢	١٠٥٥
	٪	٪٩٨	٪٢	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (١٥) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التعرض للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت. يتضح ما نسبته (٢,٧٪) من حجم الذكور تعرضوا للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت. في حين ما نسبته (١,٤٪) من حجم النساء تعرضن للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت.

ويتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة. أن ما نسبته (٢٪) تعرضوا للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت.

٤- خصائص مجتمع الدراسة بحسب تعرض أقاربهم ومعارفهم للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت:

جدول رقم (١٦)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير تعرض أقاربهم ومعارفهم للتشهير من قبل الأشخاص

الجنس	المقياس	سبق أن أنشأ شخص ما صفحة للتشهير بأحد أقرباءك أو معارفك على الإنترنت؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٥٢٣	٣٥	٥٥٨
	٪	٪٩٣,٧	٪٦,٣	٪١٠٠
أنثى	ك	٤٧٧	٢٠	٤٩٧
	٪	٪٩٦	٪٤	٪١٠٠
المجموع	ك	١٠٠٠	٥٥	١٠٥٥
	٪	٪٩٤,٨	٪٥,٢٠	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (١٦) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تعرض أقاربهم ومعارفهم للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت. و يتضح أن ما نسبته (٦,٣٪) من حجم الذكور تعرض أقاربهم ومعارفهم للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت.

في حين نجد أن ما نسبته (٤٪) من حجم النساء تعرض أقاربهن ومعارفهن للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت.

ويتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة. أن ما نسبته (٥,٢٪) تعرض أقاربهم ومعارفهم للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت.

٥- خصائص مجتمع الدراسة حسب استخدام شخص ما بريدهم الالكتروني لنشر المواد الإباحية:

جدول رقم (١٧)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير استخدام شخص ما بريدهم الالكتروني لنشر المواد الإباحية

الجنس	المقياس	سبق أن استخدم شخص ما بريدك الالكتروني لنشر المواد الإباحية؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٥١٣	٤٥	٥٥٨
	٪	٪٩١,٩	٪٨,١	٪١٠٠
أنثى	ك	٤٧٠	٢٧	٤٩٧
	٪	٪٩٤,٦	٪٥,٤	٪١٠٠
المجموع	ك	٩٨٣	٧٢	١٠٥٥
	٪	٪٩٣,٢	٪٦,٨	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (١٧) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب استخدام شخص ما بريدهم الالكتروني لنشر المواد الإباحية. و يتضح أن (٨,١٪) من حجم الذكور استخدم شخص ما بريدهم الالكتروني لنشر المواد الإباحية. في حين نجد أن ما نسبته (٥,٤٪) من حجم النساء استخدم شخص ما بريدهن الالكتروني لنشر المواد الإباحية.

ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة. أن ما نسبته (٦,٨٪) استخدم شخص ما بريدهم الالكتروني لنشر المواد الإباحية.

٦- خصائص مجتمع الدراسة حسب تعرض البريد الالكتروني للإغراق بالمواد الإباحية من جهة مجهولة:

جدول رقم (١٨)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير تعرض البريد الالكتروني للإغراق بالمواد الإباحية من جهة مجهولة

الجنس	المقياس	سبق أن تعرض بريدك الالكتروني للإغراق بالمواد الإباحية من قبل جهة مجهولة؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٣٣٣	٢٢٥	٥٥٨
	٪	٪٥٩,٧	٪٤٠,٣	٪١٠٠
أنثى	ك	٣٨٠	١١٧	٤٩٧
	٪	٪٧٦,٥	٪٢٣,٥	٪١٠٠
المجموع	ك	٧١٣	٣٤٢	١٠٥٥
	٪	٪٦٧,٦	٪٣٢,٤	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (١٨) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تعرض البريد الالكتروني للإغراق بالمواد الإباحية من جهة مجهولة. و يتضح أن ما نسبته (٤٠,٣٪) من حجم الذكور تعرض بريدهم الالكتروني للإغراق بالمواد الإباحية من جهة مجهولة. في حين ما نسبته (٢٣,٥٪) من حجم الإناث تعرض بريدهن الالكتروني للإغراق بالمواد الإباحية من جهة مجهولة.

ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة. أن ما نسبته (٣٢,٤٪) تعرض بريدهم الالكتروني للإغراق بالمواد الإباحية من جهة مجهولة.

- الإجابة على تساؤل الدراسة:

س. ما حجم الجرائم الجنسية الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي عبر الإنترنت؟

يتضح من تحليل بيانات هذا التساؤل من الدراسة أن ما نسبته (٥٣,٦٪) وجهت لهم دعوات من المواقع الجنسية عبر الإنترنت.

وترى الباحثة أن هذه النتيجة تؤكد ما جاء في دراسة كل من داود، والخليفة، واليوسف، والمسالمة، ورمضان، والمنشاوي، والقدهي، من أن الجنس الفاضح هو أحد الجرائم المستحدثة للانترنت، كما تؤكدها دراسة أدست (Adist) من أن المواقع الإباحية أصبحت مشكلة حقيقة، وأن الآثار المدمرة لهذه المواقع لا تقتصر على مجتمع دون آخر.

كما تشير نتائج الدراسة الحالية أن ما نسبته (٤٩,٨٪) وجهت لهم دعوات من القوائم البريدية الجنسية الإباحية. وهذا ما يتفق مع دراسة المنشاوي حيث تشير دراسته إلى أن هناك من ينشئ قائمة بريدية إباحية ترسل لمشتركيها عبر البريد الالكتروني صوراً جنسية مجانية يومية، ويوضح المنشاوي في دراسته أن من أنشؤوا قوائم إباحية ضعف من أنشؤوا مواقع إباحية.

وترجع الباحثة هذه النسبة في عدد الدعوات الموجهة من القوائم البريدية ضد الأفراد إلى سهولة إنشاء القوائم البريدية، إضافة إلى مجانيتها، مقارنة مع إنشاء المواقع التي تتطلب مهارة فنية أكبر، وغالباً ما تكون بمقابل مادي وغير مجانية. إلا أن الدراسة الحالية توضح أن نسبة من تعرضوا لدعوات من المواقع الجنسية تجاوزت نسبة من تعرضوا لدعوات من القوائم البريدية وترى الباحثة أن من أسباب ذلك التطورات التقنية وتوفر العديد من البرامج لا سيما في الفترة الأخيرة التي سهلت على عدد من الأفراد إنشاء المواقع الكترونية المجانية والتي تعتمد على الدعم من مواقع المستضيفة والتي تقدم خدماتها بصورة مجانية.

كما تشير النتائج أن ما نسبته (٢٪) تعرضوا للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت. في حين أن ما نسبته (٥,٢٪) تعرض أقاربهم ومعارفهم للتشهير من قبل الأشخاص على صفحات الإنترنت. وتشير الباحثة هنا إلى أن كثرة المواقع والصفحات الخاصة بنشر الأخبار التي تهدف إلى تشويه سمعة الآخرين. ولقد انتشرت هذه المواقع انتشار النار في الهشيم، وخاصة في ظل غياب الجهة المناط بها لمتابعة مثل هذه الجرائم، والتعامل معها بما يكفل إيقاع العقاب الرادع على مرتكبيها، ولذلك وجد ضعفاء النفوس شبكة الإنترنت متنفساً لسمومهم ومكاناً آمناً لارتكاب أفعالهم غير الأخلاقية. وهذا ما اتفقت علية دراسة المنشاوي حيث أوضحت دراسته أن (٢,٩٪) من مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي قاموا بإنشاء مواقع للتشهير بالآخرين، هذا بالإضافة إلى ما جاء في دراسة كل من الخليفة، ورمضان،

وفايز الشهري، والمكاوي، والزعبي والمناعسة، حيث أشارت الدراسات إلى أن جرائم التشهير هي إحدى جرائم الإنترنت المستحدثة.

وتشير نتائج الدراسة إلى أن ما نسبته (٦,٨٪) استخدم شخص ما بريدهم الالكتروني لنشر المواد الإباحية. ترى الباحثة انتشار مثل هذا النوع من الجرائم نظرا لسهولة إيجاد الثغرات المؤدية إلى استغلال بريد المستخدم بالإضافة إلى سهولة إمكانية المجرم من إخفاء هويته والتي تكون الأهداف في غالب الأمر الرغبة في التحكم في الضحية. وهذا يتفق مع ما أشار آلية أدست في دراسته أن ارتكاب مثل هذا النوع من الجرائم من الأمور السهلة وهذا من اكبر سلبيات الإنترنت الأمنية وهذا ما تؤكده دراسة الثبيتي.

في حين ما نسبته (٣٢,٤٪) تعرض بريدهم الالكتروني للإغراق بالمواد الإباحية من جهة مجهولة. أن الإنترنت جعلت الإباحية بشتى وسائل عرضها من صور وفيديو وحوارات في متناول الجميع، ولعل هذا يعد من اكبر الجوانب السلبية للإنترنت خاصة في مجتمع محافظ على دينه وتقاليده كمجتمعنا السعودي. كذلك ترى الباحثة قد يكون الدافع لمثل هذا السلوك الإجرامي الشهوة والرغبة الذاتية: قال تعالي (فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلوات واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا*)[١].

يقوم بعض الأفراد بنشر صور إباحية أو شبه إباحية بقصد التهديد للحصول على لقاء عاطفي غير شرعي أو لإجبارهم على دفع مبلغ مالي (ابتزاز) نظير عدم المضايقة، وهذا يتفق مع ما أشار آلية العطيان والزعبي والمناعسة في دراستهم.

وبناء على هذا التحليل تشير الباحثة إلى أكثر الجرائم الجنسية التي تعرض لها أفراد عينة الدراسة وذلك باستخدام المتوسط الحسابي لفقرات المحور وترتيبها حسب أكثرها تأثير بعينة الدراسة وهي كالتالي:

جدول (١٩)

يوضح متوسط أكثر الجرائم الجنسية التي تعرض لها أفراد عينة الدراسة

الجرائم الجنسية	العدد	المتوسط
الدعوات الموجهة من المواقع الجنسية الإباحية على الإنترنت	١٠٥٥	١,٥٤
الدعوات الموجهة من القوائم البريدية الجنسية الإباحية على الإنترنت	١٠٥٥	١,٥٠
تعرض البريد الالكتروني الخاص بالمستخدم للإغراق بالمواد الإباحية من قبل جهة مجهولة	١٠٥٥	١,٣٢
استخدم شخص ما البريد الالكتروني الخاص بأفراد العينة لنشر المواد الإباحية	١٠٥٥	١,٠٧
إنشاء أشخاص مجهولين صفحة للتشهير بالمستخدم على الإنترنت	١٠٥٥	١,٠٥
إنشاء أشخاص مجهولين صفحة للتشهير بأحد أقارب أو معارف المستخدم على الإنترنت	١٠٥٥	١,٠٢

١ مريم ٥٩

يتضح من الجدول (١٩). أن الدعوات الموجهة من المواقع الجنسية هي أكثر الجرائم الجنسية التي تعرضت لها عينة الدراسة بمتوسط قدرة (١,٤٥). في حين تأتي الصفحات الخاصة التي أنشأها الأشخاص المجهولين كأقل الجرائم الجنسية التي تعرض لها أقارب ومعارف أفراد العينة بمتوسط قدرة (١,٠٢).

ثانياً: جرائم الاختراق:

التساؤل الثاني: وللإجابة على السؤال الثاني والذي نصه: ما هو حجم جرائم الاختراق الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي عبر الإنترنت؟

تستعرض الباحثة خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات هذا المحور وذلك للإجابة على تساؤل الدراسة وهي كالتالي:

١- خصائص مجتمع الدراسة حسب تعرض الموقع الالكتروني للاختراق:

جدول رقم (٢٠)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير تعرض الموقع الالكتروني للاختراق

الجنس	المقياس	سبق أن تعرض موقعك للاختراق؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٤٩٦	٦٢	٥٥٨
	٪	٨٨,٩٪	١١,١٪	١٠٠
أنثى	ك	٤٧٨	١٩	٤٩٧
	٪	٩٦,٢٪	٣,٨٪	١٠٠
المجموع	ك	٩٧٤	٨١	١٠٥٥
	٪	٩٢,٣٪	٧,٧٪	١٠٠

تشير بيانات الجدول (٢٠) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تعرض الموقع الالكتروني للإختراق. و يتضح ما نسبته (١١,١٪) من حجم الذكور تعرض موقعهم الالكتروني للإختراق. في حين من يمتلكن موقعا الكترونيا من حجم الإناث ما نسبته (٣,٨٪) تعرض موقعهن الالكتروني للاختراق. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٧,٧٪) تعرضت مواقعهم الالكترونية للإختراق.

٢- خصائص مجتمع الدراسة حسب تعرض الموقع الالكتروني للتدمير:

جدول رقم (٢١)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير تعرض الموقع الالكتروني للتدمير

الجنس	المقياس	سبق وأن تعرض موقعك للتدمير؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٥٤٠	١٨	٥٥٨
	٪	٩٦,٨	٣,٢	٪١٠٠
أنثى	ك	٤٩٠	٧	٤٩٧
	٪	٩٨,٦	١,٤	٪١٠٠
المجموع	ك	١٠٣٠	٢٥	١٠٥٥
	٪	٩٧,٦	٢,٤	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٢١) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تعرض الموقع الالكتروني للتدمير. يتضح أن ما نسبته (٣,٢٪) من حجم الذكور تعرض موقعهم الالكتروني للتدمير. في حين من يمتلكن موقعا الكترونيا من حجم الإناث كانت ما نسبته (١,٤٪) تعرض موقعهن الالكتروني للتدمير.ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٢,٤٪) تعرضت مواقعهم الالكترونية للتدمير.

٣- خصائص مجتمع الدراسة حسب تعرض الجهاز الشخصي للإختراق عبر الإنترنت:

جدول رقم (٢٢)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير تعرض الجهاز الشخصي للإختراق عبر الانترنت

الجنس	المقياس	سبق وأن تعرض جهازك الشخصي للاختراق عبر الإنترنت؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٣٤٦	٢١٢	٥٥٨
	٪	٪٦٢	٪٣٨	٪١٠٠
أنثى	ك	٣٥٢	١٤٥	٤٩٧
	٪	٪٧٠,٨	٪٢٩,٢	٪١٠٠
المجموع	ك	٦٩٨	٣٥٧	١٠٥٥
	٪	٪٦٦,٢	٪٣٣,٨	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٢٢) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تعرض الجهاز الشخصي للإختراق عبر الإنترنت. و يتضح أن ما نسبته (٣٨٪) من حجم الذكور تعرض جهازهم الشخصي للإختراق عبر الإنترنت. في حين ما نسبته (٢٩,٢٪) من حجم الإناث تعرض جهازهن الشخصي للإختراق عبر الإنترنت. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٣٣,٨٪) تعرض جهازهم الشخصي للإختراق عبر الإنترنت.

٤- خصائص مجتمع الدراسة حسب تعرض بريدهم الشخصي للإختراق عبر الإنترنت:

جدول رقم (٢٣)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير تعرض بريدهم الشخصي للإختراق عبر الانترنت

الجنس	المقياس	سبق أن تعرض بريدك الشخصي للإختراق عبر الإنترنت؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٣٩٤	١٦٤	٥٥٨
	٪	٪٧٠,٦٠	٪٢٩,٤٠	٪١٠٠
أنثى	ك	٣٥٢	١٤٥	٤٩٧
	٪	٪٧٠,٨٠	٪٢٩,٢٠	٪١٠٠
المجموع	ك	٧٤٦	٣٠٩	١٠٥٥
	٪	٪٧٠,٧	٪٢٩,٣	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٢٣) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تعرض بريدهم الشخصي للإختراق عبر الإنترنت. و يتضح ما نسبته (٢٩,٤٪) من حجم الذكور تعرض بريدهم الشخصي للإختراق عبر الإنترنت. وما نسبته (٢٩,٢٪) حجم الإناث تعرض بريدهن الشخصي للإختراق عبر الإنترنت. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٢٩,٣٪) تعرض بريدهم الشخصي للإختراق عبر الإنترنت.

٥- خصائص مجتمع الدراسة حسب الاستيلاء على البريد الشخصي:

جدول رقم (٢٤)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الاستيلاء على البريد الشخصي

الجنس	المقياس	سبق أن استولى أحد على بريدك الشخصي؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٤٠٩	١٤٩	٥٥٨
	٪	٪٧٣,٣	٪٢٦,٧	٪١٠٠
أنثى	ك	٣٦٣	١٣٤	٤٩٧
	٪	٪٧٣	٪٢٧	٪١٠٠
المجموع	ك	٧٧٢	٢٨٣	١٠٥٥
	٪	٪٧٣,٢	٪٢٦,٨	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٢٤) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الاستيلاء على بريدهم الشخصي. و يتضح أن ما نسبته (٢٦,٧٪) من حجم الذكور تعرض بريدهم للاستيلاء. في حين ما نسبته (٢٧٪) من حجم الإناث تعرض بريدهن الشخصي للاستيلاء. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٢٦,٨٪) تعرض بريدهم الشخصي للاستيلاء.

٦- خصائص مجتمع الدراسة حسب تعرض بريدهم للإغراق بقصد تدميره:

جدول رقم (٢٥)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الاستيلاء على البريد الشخصي

الجنس	المقياس	سبق أن تعرض بريدك للإغراق بقصد تدميره		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٤٤١	١١٧	٥٥٨
	٪	٪٧٩	٪٢١	٪١٠٠
أنثى	ك	٤٣٩	٥٨	٤٩٧
	٪	٪٨٨,٣	٪١١,٧	٪١٠٠
المجموع	ك	٨٨٠	١٧٥	١٠٥٥
	٪	٪٨٣,٤	٪١٦,٦	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٢٥) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب بريدهم للإغراق بقصد تدميره. و يتضح أن ما نسبته (٢١٪) من حجم الذكور تعرض بريدهم للإغراق بقصد تدميره. و ما نسبته (١١,٧٪) من حجم الإناث تعرض بريدهن للإغراق بقصد تدميره.

ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (١٦,٦٪) تعرض بريدهم الشخصي للاستيلاء بريدهم للإغراق بقصد تدميره.

٧- خصائص مجتمع الدراسة حسب استيلاء احد ما على الاشتراك والرقم السري في إحدى المواقع:

جدول رقم (٢٦)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير استيلاء احد ما على الاشتراك والرقم

الجنس	المقياس	سبق أن استولى احد ما على اشتراكك ورقمك السري في إحدى المواقع؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٤٨٦	٧٢	٥٥٨
	٪	٪٨٧,١	٪١٢,٩	٪١٠٠
أنثى	ك	٤٤٦	٥١	٤٩٧
	٪	٪٨٩,٧	٪١٠,٣	٪١٠٠
المجموع	ك	٩٣٢	١٢٣	١٠٥٥
	٪	٪٨٨,٣	٪١١,٧	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٢٦) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب استيلاء احد ما على الاشتراك والرقم السري في إحدى المواقع. و يتضح ما نسبته (١٢,٩٪) من حجم الذكور تم الاستيلاء على اشتراكهم ورقمهم السري في إحدى المواقع. و ما نسبته (١٠,٣٪) من حجم النساء استولى احد ما على اشتراكهم ورقمهم السري في إحدى المواقع. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (١١,٧٪) تعرض اشتراكهم ورقمهم للاستيلاء.

٨- خصائص مجتمع الدراسة حسب تلقي بريدا يحمل فيروسات أو تروجنات:

جدول رقم (٢٧)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير تلقى بريد يحمل فيروسات أو تروجنات

الجنس	المقياس	سبق أن تلقيت بريدا يحمل فيروسات أو تروجنات؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	١٤٢	٤١٦	٥٥٨
	٪	٢٥,٤٪	٧٤,٦٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٢٤٠	٢٥٧	٤٩٧
	٪	٤٨,٣٪	٥١,٧٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٣٨٢	٦٧٣	١٠٥٥
	٪	٣٦,٢٪	٦٣,٨٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٢٧) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لتلقي بريدا يحمل فيروسات أو تروجنات. و يتضح أن ما نسبته (٧٤,٦٪) من حجم الذكور تلقوا بريدا يحمل فيروسات أو تروجنات. في حين ما نسبته (٥١,٧٪) من حجم الإناث تلقين بريدا يحمل فيروسات أو تروجنات.

ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٦٣,٨٪) تلقوا بريدا يحمل فيروسات أو تروجنات.

- الإجابة على تساؤل الدراسة:

س. ما حجم جرائم الاختراق الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي عبر الإنترنت؟

يختلف اختراق المواقع عن تدميرها من عدة وجوه أهمها: أن تدمير الموقع لا يستلزم بالضرورة اختراقه كما انه لا يتطلب مهارة عالية في استخدام الإنترنت، حيث تتوفر العديد من البرامج الجاهزة التي لا تتطلب من المستخدم سوى الضغط على زر واحد فتتكفل تلك البرامج بإغراق الموقع المستهدف بكمية كبيرة من البيانات، بقصد تحميل الموقع أكثر من طاقته

فيتعرض بالتالي للتدمير، في حين أن اختراق الموقع تتطلب معرفة بسيطة بطرق التسلل (Hacker). وقد أظهرت البيانات أن ما نسبته (٧,٧٪) تعرضت مواقعهم الالكترونية للإختراق. في حين أن ما نسبته (٢,٤٪) تعرضت مواقعهم الالكترونية للتدمير.

وترى الباحثة أن تزايد نسبة الاختراق مقارنة بالتدمير رغم صعوبته يدل على تزايد فئة (المتسللين) وتزايد معرفتهم بالوسائل التي تحقق مأربهم الإجرامية رغم اعتبار مثل هذه الظاهرة من الظواهر المستحدثة إلا أن سرعة تعلمها وإتقانها يتزايد يوما بعد يوم وهذا يؤكد ما جاء في دراسة عبدالله الشهري من وجود جرائم اختراقات، كما يتفق مع دراسة (Tim) التي أشارت إلى زيادة النشاط الإجرامي لجرائم الاختراقات، ودراسة المكاوي،ودراسة الثبيتي، ودراسة المنشاوي التي أشارت إلى تزايد هذه الجرائم رغم كونها من الظواهر الحديثة نسبيا بالمملكة العربية السعودية.

وترى الباحثة أن عدم الاهتمام من غالبية أصحاب المواقع ضد المتسللين، أو لضعف وسائل الحماية وعدم كفاءتها سبب لتعرض مواقعهم للإختراق والتدمير.

في حين تظهر البيانات أن ما نسبته (٣٣,٨٪) من أفراد العينة تعرضت أجهزتهم الشخصية للإختراق عبر الإنترنت. هذه النسبة تؤكد ما جاء في دراسة الخليفة أنها من الجرائم المستحدثة، ودراسة عبدالله الشهري، و ما جاء في دراسة المنشاوي أنها من الجرائم التي تزايد التعرض لها بالفترة الأخيرة.

في حين أن ما نسبته (٢٩,٣٪) تعرض بريدهم الشخصي للإختراق عبر الإنترنت. وهذه النسبة تؤكد ما جاء في دراسة فايز الشهري التي أشارت إلى جرائم اختراق البريد باعتبارها إحدى السلبيات الأمنية للانترنت. وما أشار آلية المنشاوي في دراسته إلى تزايد التعرض لمثل هذا النوع من الجرائم بالمجتمع السعودي.

في حين أن ما نسبته (٢٦,٨٪) تعرض بريدهم الشخصي للاستيلاء. قد يتبادر إلى الذهن انه لا يوجد فرق بين اقتحام البريد الالكتروني والاستيلاء عليه، وهذا غير صحيح، فهناك فرق بينهما، ففي حالة الاختراق قد يقوم المخترق بالاطلاع على بريد الضحية والعبث به فقط، أما حالة الاستيلاء فانه يجب أولاً اختراق البريد ومن ثم الاستيلاء عليه والتحكم به وكأن الجاني هو صاحب البريد، وهذا ما تؤكده دراسة العنزي، ودراسة فايز الشهري ودراسة حسن طاهر داود.

وأن ما نسبته (١٦,٦٪) تعرض بريدهم للإغراق بقصد تدميره. وهذه النسبة تؤكد ما جاء في دراسة فايز الشهري والمنشاوي والمسالمة التي أشارت إلى جرائم إغراق البريد الالكتروني باعتبارها إحدى جرائم الإنترنت.

في حين أن ما نسبته (١١,٧٪) تعرض اشتراكهم ورقمهم للاستيلاء. وترى الباحثة أن مثل هذا النوع يتم عن طريق اقتحام جهاز المستخدم والتعرف على اسم المستخدم وكلمة السر ليصعب على صاحب الاشتراك الاستفادة منه، ومن ثم استخدام ذلك الاشتراك لارتكاب بعض الجرائم والمخالفات التي قد تنسب لاحقا لصاحب الاشتراك الأصلي.

في حين أن ما نسبته (٦٣,٨٪) تلقوا بريدا يحمل فيروسات أو تروجنات.

وترى الباحثة أن الفيروسات هي العدو الأكبر لمستخدمي الإنترنت، فالفيروسات هي الأكثر والأسرع انتشارا، ويظهر الجديد منها يوميا، كما أنها الأشهر بين مستخدمي الإنترنت على مستوى الشبكة العالمية، فقد لا تجد مستخدما واحدا لم يسمع شيئا عن الفيروسات، في حين قد يجد غالبية المستخدمين الكثير من أنماط جرائم الإنترنت الأخرى وهذا ما تشير له دراسة هايلي وحول خطورة مثل هذا النوع من الجرائم.

وتؤكد النتيجة السابقة ما جاء في دراسة كل من: عبدالله الشهري، داود، والمسالمة، التي توصلت إلى اعتبار جرائم الفيروسات إحدى جرائم الإنترنت. كما تتفق مع ما جاء في دراسة (Reid Highley) ودراسة الثبيتي التي أشارت إلى انتشار آلاف الفيروسات في شبكة الإنترنت.

جدول (٢٨)

يوضح متوسط أكثر جرائم الاختراق التي تعرض لها أفراد عينة الدراسة

جرائم الاختراق	العدد	المتوسط
سبق أن تلقيت بريدا يحمل فيروسات أو تروجنات؟	١٠٥٥	١,٦٤
سبق وأن تعرض جهازك الشخصي للاختراق عبر الإنترنت؟	١٠٥٥	١,٣٤
سبق أن تعرض بريدك الشخصي للإختراق عبر الإنترنت؟	١٠٥٥	١,٢٩
سبق أن استولى أحد على بريدك الشخصي؟	١٠٥٥	١,٢٧
سبق أن تعرض بريدك للإغراق (إغراق البريد برسائل كثيرة)، بقصد تدمير ؟	١٠٥٥	١,١٧
سبق أن تعرض موقعك للاختراق؟	١٠٥٥	١,٠٨
سبق وأن تعرض موقعك للتدمير؟	١٠٥٥	١,٠٢

يتضح من الجدول (٢٨). أن أكثر جرائم الاختراق التي تعرضت لها عينة الدراسة هي البريد الذي يحمل فيروسات أو تروجنات بمتوسط قدرة (١,٦٤). ويأتي تعرض موقع أفراد العينة لتدمير كأقل جرائم الاختراق التي تعرض لها أفراد عينة الدراسة بمتوسط قدرة (١,٠٢).

ثالثاً: الجرائم المادية:

التساؤل الثالث: وللإجابة على السؤال الأول والذي نصه: ما هو حجم الجرائم المادية الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي عبر الإنترنت؟

تستعرض الباحثة خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات هذا المحور وذلك للإجابة على تساؤل الدراسة وهي كالتالي:

١- مجتمع الدراسة حسب العبث برصيد البطاقة الائتمانية من خلال الإنترنت

جدول رقم (٢٩)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً للعبث برصيد البطاقة الائتمانية من خلال الإنترنت

الجنس	المقياس	سبق أن تم العبث برصيد بطاقتك الائتمانية من خلال الإنترنت؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٥٢٨	٣٠	٥٥٨
	٪	٪٩٤,٦	٪٥,٤	٪١٠٠
أنثى	ك	٤٩٠	٧	٤٩٧
	٪	٪٩٨,٦	٪١,٤	٪١٠٠
المجموع	ك	١٠١٨	٣٧	١٠٥٥
	٪	٪٩٦,٥	٪٣,٥	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٢٩) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب العبث برصيد البطاقة الائتمانية من خلال الإنترنت. و يتضح أن ما نسبته (٥,٤٪) من حجم الذكور تم العبث برصيد بطاقتهم الائتمانية من خلال الإنترنت. في حين ما نسبته (١,٤٪) من حجم الإناث تم العبث برصيد بطاقتهم الائتمانية من خلال الإنترنت.

ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، ما نسبته (٣,٥٪) تم العبث برصيد البطاقة الائتمانية من خلال الإنترنت.

٢- مجتمع الدراسة حسب الدعوات الموجهة للعب القمار على الإنترنت:

جدول رقم (٣٠)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً للدعوات الموجهة للعب القمار على الإنترنت

الجنس	المقياس	سبق أن وجهت لك دعوة للعب القمار على الإنترنت؟		المجموع
		نعم	لا	
ذكر	ك	٢١٨	٣٤٠	٥٥٨
	٪	٪٣٩,١	٪٦٠,٩	٪١٠٠
أنثى	ك	٩١	٤٠٦	٤٩٧
	٪	٪١٨,٣	٪٨١,٧	٪١٠٠
المجموع	ك	٣٠٩	٧٤٦	١٠٥٥
	٪	٪٢٩,٣	٪٧٠,٧	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٣٠) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب الدعوات الموجهة للعب القمار على الإنترنت. و يتضح أن ما نسبته (٣٩,١٪) من حجم الذكور وجهت لهم الدعوات للعب القمار على الإنترنت.في حين ما نسبته (١٨,٣٪) من حجم الإناث وجهت لهن الدعوات للعب القمار على الإنترنت. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٢٩,٣٪) تعرضوا للدعوات الموجهة للعب القمار على الإنترنت.

٣- مجتمع الدراسة حسب تغيير البيانات والمعلومات الخاصة بالأفراد عبر الإنترنت من قبل أشخاص لتحقيق مكاسب شخصية:

جدول رقم (٣١)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً تغيير البيانات والمعلومات الخاصة بالأفراد عبر الإنترنت

الجنس	المقياس	سبق أن تم تغيير أي بيانات أو معلومات خاصة بك عبر الإنترنت من قبل أشخاص لتحقيق مكاسب شخصية؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٥٠٣	٥٥	٥٥٨
	٪	٪٩٠,١	٪٩,٩	٪١٠٠
أنثى	ك	٤٦٥	٣٢	٤٩٧
	٪	٪٩٣,٦	٪٦,٤	٪١٠٠
المجموع	ك	٩٦٨	٨٧	١٠٥٥
	٪	٪٩١,٨	٪٨,٢	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٣١) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تغيير البيانات والمعلومات الخاصة بالأفراد عبر الإنترنت من قبل أشخاص لتحقيق مكاسب شخصية. يتضح ما نسبته (٩,٩٪) من حجم الذكور تم تغيير بياناتهم ومعلوماتهم الخاصة من قبل أشخاص لتحقيق مكاسب شخصية.في حين ما نسبته (٦,٤٪) من حجم الإناث تم تغيير بياناتهن ومعلوماتهن الخاصة من قبل أشخاص لتحقيق مكاسب شخصية. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٨,٢٪) تم تغيير بياناتهم ومعلوماتهم الخاصة من قبل أشخاص لتحقيق مكاسب شخصية.

٤- مجتمع الدراسة حسب التعرض للدعوات من المواقع الخاصة بتجارة المخدرات أو الترويج لها:

جدول رقم (٣٢)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً للتعرض للدعوات من المواقع الخاصة بتجارة المخدرات

الجنس	المقياس	سبق أن تعرضت لدعوات من المواقع الخاصة بتجارة المخدرات أو الترويج لها؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٥٣١	٢٧	٥٥٨
	٪	٩٥,٢٪	٤,٨٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٤٩٣	٤	٤٩٧
	٪	٩٩,٢٪	٠,٨٪	١٠٠٪
المجموع	ك	١٠٢٤	٣١	١٠٥٥
	٪	٩٧,١٪	٢,٩٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٣٢) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التعرض للدعوات من المواقع الخاصة بتجارة المخدرات أو الترويج لها. يتضح أن ما نسبته (٤,٨٪) من حجم الذكور تعرضوا للدعوات من المواقع الخاصة بتجارة المخدرات أو الترويج لها. ويتبين أن ما نسبته ما نسبته (٠,٨٪) من حجم الإناث تم تعرضهن للدعوات من المواقع الخاصة بتجارة المخدرات أو الترويج لها. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أنما نسبته (٢,٩٪) تم تعرضهم للدعوات من المواقع الخاصة بتجارة المخدرات أو الترويج لها.

٥- مجتمع الدراسة حسب التعرض للدعوات الخاصة بدخول مواقع غسيل الأموال:

جدول رقم (٣٣)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً للتعرض للدعوات الخاصة بدخول مواقع غسيل الأموال

الجنس	المقياس	سبق ووجهت لك دعوه للدخول على المواقع الخاصة بغسيل الأموال؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٤٤٩	١٠٩	٥٥٨
	٪	٨٠,٥٪	١٩,٥٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٤٦١	٣٦	٤٩٧
	٪	٩٢,٨٪	٧,٢٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٩١٠	١٤٥	١٠٥٥
	٪	٨٦,٣٪	١٣,٧٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٣٣) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التعرض للدعوات الخاصة بدخول مواقع غسيل الأموال. يتضح أن ما نسبته (١٩,٥٪) من حجم الذكور تعرضوا للدعوات الخاصة بدخول مواقع غسيل الأموال. في حين ما نسبته (٧,٢٪) من حجم الإناث تم تعرضهن للدعوات الخاصة بدخول مواقع غسيل الأموال. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (١٣,٧٪) تم تعرضهم للدعوات الخاصة بدخول مواقع غسيل الأموال.

- الإجابة على تساؤل الدراسة:

س- ما حجم الجرائم المالية الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي عبر الإنترنت؟

تظهر بيانات الدراسة الميدانية أن ما نسبته (٣,٥٪) تم العبث برصيد البطاقة الائتمانية من خلال الإنترنت.

ترى الباحثة سهولة مثل هذا النوع من الجرائم فلصوص بطاقات الائتمان يستطيعون ألان سرقة مئات الألوف من أرقام البطاقات في يوم واحد من خلال شبكة الإنترنت، ومن ثم بيع هذه المعلومات للاخرين. خاصة مع تزايد الاعتماد عليها مؤخرا فيما يرتبط بالأسهم والسندات الالكترونية أو التحويلات المالية من خلال مواقع البنوك على الإنترنت وبالتالي تتزايد مخاطرها يوما بعد يوم.

وتؤكد هذه النتائج ما توصلت إليه دراسة كل من: عبدالله الشهري، وفايز الشهري، والخليفة، واليوسف، والمنشاوي التي أشارت إلى جرائم الاستيلاء على البطاقات الائتمانية على أنها من الجرائم المستحدثة لاستخدام الإنترنت.

كما يتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٢٩,٣٪) تعرضوا للدعوات الموجهة للعب القمار على الإنترنت.

تجد الباحثة انتشار مثل هذا النوع من الجرائم المادية بشكل ملموس وواضح حيث تكثف المواقع غير القانونية نشر إعلاناتها بكافة الطرق والوسائل لجذب المتعاملون مع هذا النوع من الدعوات، وتؤكد هذه النسبة ما توصلت إليه دراسة فايز الشهري، والمكاوي، وعبابنة، وسويني، والمنشاوي حيث توصلوا في دراستهم إلى عدد من المخاطر الأمنية للإنترنت ومنها جرائم القمار.

ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٨,٢٪) تم تغيير بياناتهم ومعلوماتهم الخاصة من قبل أشخاص لتحقيق مكاسب شخصية.

تعد من أكثر جرائم الإنترنت انتشارا فلا تكاد تخلو جريمة من جرائم الإنترنت من شكل من اشكال تزوير البيانات وتغييرها، وتتم عملية التزوير بالدخول إلى قاعدة البيانات وتعديل البيانات الموجودة بها أو إضافة معلومات مغلوطة بهدف الاستفادة غير المشروعة من ذلك.

وتؤكد هذه النسبة ما توصلت إليها دراسة (Sweeney)، والمنشاوي من ظهور جرائم للتزوير أثناء استخدام شبكة الإنترنت.

ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أنما نسبته (٢,٩٪) تم تعرضهم للدعوات من المواقع الخاصة بتجارة المخدرات أو الترويج لها. وترى الباحثة خطورة مثل هذا النوع من الجرائم الالكترونية حيث لا تقتصر ثقافة المخدرات على المواقع فقط بل تساهم المنتديات وغرف الدردشة في ذلك أيضا. خاصة مع انتشار المواقع الخاصة بالترويج للمخدرات وتعليم كيفية صنعها إلا أنه لم يدق جرس الإنذار بعد ولم يهتم بآثارها السلبية وخاصة على النشئ كما فعلته المواقع الإباحية. وتؤكد هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة عبدالمطلب ودراسة المنشاوي من أن تجارة المخدرات هي إحدى مخاطر الإنترنت.

ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (١٣,٧٪) تم تعرضهم للدعوات الخاصة بدخول مواقع غسيل الأموال. ترى الباحثة قلة من سمع بهذا المصطلح، ولا غرابة في هذا فهو جديد نسبيا وغير شائع الاستخدام إلا للمتخصصين. ومع ذلك من البديهي أن يأخذ المجرمون بأحدث ما توصلت إليه التقنية لخدمة أنشطتهم الإجرامية ويشمل ذلك بالطبع طرق غسيل الأموال التي استفادت من عصر التقنية فلجأت إلى الإنترنت لتوسعة وتسريع أعمالها في غسيل أموالها غير المشروعة، ونظرا لغزارة المعلومات التي توفرها شبكة الإنترنت، ولسرعة انتشار المعلومة من خلال شبكة الإنترنت، فقد أدى لك إلى تعرف بعض مستخدمي شبكة الإنترنت في المجتمع السعودي على ذلك المصطلح وارتياد تلك المواقع.

وتؤكد نتائج هذه الدراسة ما توصلت إليه دراسة الخليفة، ودراسة عبدالمطلب، ودراسة جلابوسكي وسميث، والثبيتي، ودراسة المنشاوي من أن جرائم غسيل الأموال من الأنماط الإجرامية الحديثة التي تتوفر في شبكة الإنترنت.

جدول (٣٤)
يوضح متوسط أكثر الجرائم المالية التي تعرض لها أفراد عينة الدراسة

الجرائم المادية	العدد	المتوسط
سبق أن وجهت لك دعوة للعب القمار على الإنترنت؟	١٠٥٥	١,٢٩
سبق ووجهت لك دعوه للدخول على المواقع الخاصة بغسيل الأموال؟	١٠٥٥	١,١٤
سبق أن تم تغيير أي بيانات أو معلومات خاصة بك أو ممن تعرفهم عبر الانترنت لتحقيق مكاسب شخصية؟	١٠٥٥	١,٠٨
سبق أن تم العبث برصيد بطاقتك الائتمانية من خلال الإنترنت؟	١٠٥٥	١,٠٤
سبق أن تعرضت لدعوات من المواقع الخاصة بتجارة المخدرات و الترويج لها؟	١٠٥٥	١,٠٣

يتضح من الجدول (٣٤). أن الدعوات الموجهة للعب القمار على الإنترنت هي أكثر الجرائم المادية التي تعرضت لها عينة الدراسة بمتوسط قدرة (١,٢٩). في حين تأتي الدعوات الخاصة بتجارة المخدرات والترويج لها كأقل الجرائم المادية التي تعرض لها أقارب ومعارف أفراد العينة بمتوسط قدرة (١,٠٣).

رابعاً: جرائم القرصنة:

التساؤل الرابع: وللإجابة على السؤال الذي نصه: ما حجم جرائم القرصنة الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي عبر الإنترنت؟

تستعرض الباحثة خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات هذا المحور وذلك للإجابة على تساؤل الدراسة وهي كالتالي:

١- مجتمع الدراسة حسب تعرض جهازك الشخصي للقرصنة:

جدول رقم (٣٥)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لتعرض الجهاز الشخصي للقرصنة

الجنس	المقياس	سبق أن تعرض جهازك الشخصي للمواد المقرصنة؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٣٧٩	١٧٩	٥٥٨
	٪	٦٧,٩٪	٣٢,١٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٤١٦	٨١	٤٩٧
	٪	٨٣,٧٪	١٦,٣٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٧٩٥	٢٦٠	١٠٥٥
	٪	٧٥,٤٪	٢٤,٦٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٣٥) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تعرض أجهزتهم الشخصية للقرصنة. يتضح أن ما نسبته (٣٢,١٪) من حجم الذكور تعرضت أجهزتهم الشخصية للقرصنة. ويتبين أن ما نسبته (١٦,٣٪) من حجم الإناث تعرضت أجهزتهن الشخصية للقرصنة. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، ما نسبته (٢٤,٦٪) تم تعرض أجهزتهم الشخصية للقرصنة.

٢- مجتمع الدراسة حسب التعرض للدعوات من إحدى المواقع لنشر المواد المقرصنة:

جدول رقم (٣٦)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لتعرض لدعوات نشر المواد المقرصنة

الجنس	المقياس	سبق أن وجهت لك دعوة من إحدى المواقع لنشر المواد المقرصنة ؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٤٩١	٦٧	٥٥٨
	٪	٨٨٪	١٢٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٤٧٥	٢٢	٤٩٧
	٪	٩٥,٦٪	٤,٤٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٩٦٦	٨٩	١٠٥٥
	٪	٩١,٦٪	٨,٤٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٣٦) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تعرضهم للدعوات من إحدى المواقع لنشر المواد المقرصنة. يتضح أن ما نسبته (١٢٪) من حجم الذكور تعرضوا للدعوات من إحدى المواقع لنشر المواد المقرصنة.و يتبين أن ما نسبته (٤,٤٪) من حجم الإناث تعرضن للدعوات من إحدى المواقع لنشر المواد المقرصنة. كما يتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة أن ما نسبته (٨,٤٪) تم تعرضهم للدعوات من إحدى المواقع لنشر المواد المقرصنة.

٣- مجتمع الدراسة حسب تعرض البيانات الشخصية إلى الإتلاف من خلال التعرض للمواد المقرصنة:

جدول رقم (٣٧)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لتعرض البيانات الشخصية لإتلاف بالمواد المقرصنة

الجنس	المقياس	سبق أن تعرضت بياناتك الشخصية إلى الإتلاف من خلال التعرض للمواد المقرصنة؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٤٧٧	٨١	٥٥٨
	٪	٨٥,٥٪	١٤,٥٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٤٦٩	٢٨	٤٩٧
	٪	٩٤,٤٪	٥,٦٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٩٤٦	١٠٩	١٠٥٥
	٪	٨٩,٧٪	١٠,٣٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٣٧) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تعرض بياناتهم الشخصية إلى الإتلاف بسبب للمواد المقرصنة. يتضح أن ما نسبته (١٤,٥٪) من حجم الذكور تعرضت بياناتهم الشخصية إلى الإتلاف بسبب المواد المقرصنة. في حين ما نسبته (٥,٦٪) من حجم الإناث تعرضت بياناتهن الشخصية إلى الإتلاف بسبب المواد المقرصنة. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (١٠,٣٪) تعرضت بياناتهم الشخصية إلى الإتلاف بسبب المواد المقرصنة.

٤- مجتمع الدراسة حسب التعرض للتهديد بزرع مواد مقرصنة في البريد الالكتروني:

جدول رقم (٣٨)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا للتعرض للتهديد بزرع مواد مقرصنة في البريد الالكتروني

الجنس	المقياس	سبق أن تعرضت للتهديد بزرع مواد مقرصنة في بريدك الالكتروني؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٤٧٧	٨١	٥٥٨
	٪	٨٥,٥٪	١٤,٥٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٤٦٥	٣٢	٤٩٧
	٪	٩٣,٦٪	٦,٤٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٩٤٢	١١٣	١٠٥٥
	٪	٨٩,٣٪	١٠,٧٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٣٨) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب تعرضهم للتهديد بزرع مواد مقرصنة في البريد الالكتروني. يتضح أن ما نسبته (١٤,٥٪) من حجم الذكور تعرضوا للتهديد بزرع مواد مقرصنة في البريد الالكتروني. في حين ما نسبته (٦,٤٪) من حجم الإناث تعرضن للتهديد بزرع مواد مقرصنة في البريد الالكتروني. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (١٠,٧٪) تعرضوا للتهديد بزرع مواد مقرصنة في البريد الالكتروني.

٥- مجتمع الدراسة حسب تحميل برامج من مواقع الإنترنت تحتوي على مواد مقرصنة:

جدول رقم (٣٩)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لتحميل برامج تحتوي على مواد مقرصنة

الجنس	المقياس	سبق أن قمت بتحميل برامج من مواقع الإنترنت اكتشفت أنها تحتوي على مواد مقرصنة؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٢٦٩	٢٨٩	٥٥٨
	٪	٪٤٨,٢	٪٥١,٨	٪١٠٠
أنثى	ك	٣٥٤	١٤٣	٤٩٧
	٪	٪٧١,٢	٪٢٨,٨	٪١٠٠
المجموع	ك	٦٢٣	٤٣٢	١٠٥٥
	٪	٪٥٩,١	٪٤٠,٩	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٣٩) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب قيامهم بتحميل برامج من مواقع الإنترنت اكتشفوا أنها تحتوي مواد مقرصنة. يتضح أن ما نسبته (٥١,٨٪) من حجم الذكور حملوا برامج من الإنترنت تحتوى على مواد مقرصنة. في حين أن ما نسبته (٢٨,٨٪) من حجم الإناث حملن برامج من الإنترنت تحتوى على مواد مقرصنة. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٤٠,٩٪) حملوا برامج من الإنترنت تحتوى على مواد مقرصنة.

٦- مجتمع الدراسة حسب التعرض للهكر من خلال زرع مواد مقرصنة في الإعلانات البريدية:

جدول رقم (٤٠)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا للتعرض للهكر من خلال المواد المقرصنة في الإعلانات البريدية

الجنس	المقياس	هل سبق أن تعرضت للهكر من خلال زرع مواد مقرصنة في الإعلانات البريدية ؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٤٢١	١٣٧	٥٥٨
	٪	٪٧٥,٤	٪٢٤,٦	٪١٠٠
أنثى	ك	٤٣٠	٦٧	٤٩٧
	٪	٪٨٦,٥	٪١٣,٥	٪١٠٠
المجموع	ك	٨٥١	٢٠٤	١٠٥٥
	٪	٪٨٠,٧	٪١٩,٣	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٤٠) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التعرض للهكر من خلال زرع مواد مقرصنة في الإعلانات البريدية. يتضح أن ما نسبته (٢٤,٦٪) من حجم الذكور تعرضوا للهكر من خلال زرع مواد مقرصنة في الإعلانات البريدية. في حين أن ما

نسبته (١٣,٥٪) من حجم الإناث تعرضن للهكر من خلال زرع مواد مقرصنة في الإعلانات البريدية. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (١٩,٣٪) تعرضوا للهكر من خلال زرع مواد مقرصنة في الإعلانات البريدية.

- الإجابة على تساؤل الدراسة:

س- ما حجم جرائم القرصنة الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي عبر الإنترنت؟

يتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، ما نسبته (٢٤,٦٪) تم تعرض أجهزتهم الشخصية للقرصنة. وترى الباحثة أن قرصنة الحاسب الآلي على شبكة الإنترنت تنتشر بصورة واضحة خاصة مع انتشار البرامج المتخصصة في هذا المجال والتي نجدها في كثير من الأحيان مجانية وسهلة الاستخدام.

كما يتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة أن ما نسبته (٨,٤٪) تم تعرضهم للدعوات من إحدى المواقع لنشر المواد المقرصنة.

تكثر المواقع التي تسعى إلى نشر المواد والبرامج المقرصنة التي تضر بأجهزة المستخدمين وتعبث ببياناتهم والتي قد يجهل المستخدم هذا الأمر لان الدعوات في أكثرها تروج لبرنامج تجريبي يجهله المستخدم والذي يؤدي بالتالي لتعرض المستخدم للقرصنة. كما انه في أحيانا أخرى قد تحمل تلك الدعوات طابع مباشر لأهداف خبيثة الغرض منها جذب مؤيدين لأفعالهم الإجرامية.

وتشير كل من دراسة المنشاوي، ودراسة فايز الشهري، ودراسة عبدالمطلب أن القرصنة من إحدى السلبيات الأمنية لشبكة الإنترنت.

ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (١٠,٣٪) تعرضت بياناتهم الشخصية إلى الإتلاف بسبب المواد المقرصنة في حين يتضح أن ما نسبته (١٠,٧٪) من إجمالي حجم عينة الدراسة تعرضوا للتهديد بزرع مواد مقرصنة في البريد الالكتروني. أن استخدام الحاسب الآلي بشكل غير قانوني سواء كان بالتهديد أو الإتلاف هي إحدى السلبيات لإستخدام الحاسب الآلي و هذا ما تشير إليه دراسة المكاوي والثبيتي، والمنشاوي أيضا. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٤٠,٩٪) حملوا برامج من الإنترنت تحتوى على مواد مقرصنة.

قد يرجع الجهل من قبل المستخدم باحتواء مثل هذه البرامج للمواد المقرصنة والدقة التي تزرع فيها المواد المقرصنة إحدى أهم الأسباب لجهل المستخدمين. ويتضح من إجمالي

حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (١٩,٣٪) تعرضوا للهكر من خلال زرع مواد مقرصنة في الإعلانات البريدية.

مع تزايد نطاق الجرائم الالكترونية واعتماد مرتكبيها على وسائل التقنية المتجددة والمتطورة يصبح من السهولة نشر المواد المقرصنة بكافة الوسائل لاسيما الإعلانات البريدية التي قد تكون غطاء لعمليات إجرامية واسعة.

جدول (٤١)

يوضح متوسط أكثر جرائم القرصنة التي تعرض لها أفراد عينة الدراسة

جرائم القرصنة	العدد	المتوسط
سبق أن قمت بتحميل برامج من مواقع الإنترنت اكتشفت أنها تحتوي على مواد مقرصنة؟	١٠٥٥	١,٤١
سبق أن تعرض جهازك للمواد المقرصنة؟	١٠٥٥	١,٢٥
سبق أن تعرضت للهكر من خلال زرع مواد مقرصنة عن طريق الإعلانات البريدية ؟	١٠٥٥	١,١٩
سبق أن تعرضت للتهديد بزرع مواد مقرصنة في بريدك الالكتروني؟	١٠٥٥	١,١١
سبق أن تعرضت بياناتك الشخصية إلى الإتلاف من خلال التعرض للمواد المقرصنة؟	١٠٥٥	١,١٠
سبق أن وجهت لك دعوة من أحدى المواقع لنشر المواد المقرصنة ؟	١٠٥٥	١,٠٨

يتضح من الجدول (٤١). أن أكثر جرائم القرصنة التي تعرضت لها عينة الدراسة هي تحميل برامج من مواقع الإنترنت اكتشفت أنها تحتوي على مواد مقرصنة بمتوسط (١,٤١). في حين يأتي تعرض المستخدمين إلى دعوة من أحدى المواقع لنشر المواد المقرصنة كأقل جرائم القرصنة التي تعرض لها أفراد عينة الدراسة بمتوسط قدرة (١,٠٨).

خامساً: جرائم الإرهاب الالكتروني:

التساؤل الخامس: وللإجابة على السؤال الذي نصه: ما حجم جرائم الإرهاب الالكتروني الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي عبر الإنترنت؟

تستعرض الباحثة خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات هذا المحور وذلك للإجابة على تساؤل الدراسة وهي كالتالي:

١- مجتمع الدراسة حسب التعرض لمنظمات وجماعات تنشر أفكار ومبادئ متطرفة:

جدول رقم (٤٢)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا للتعرض لمنظمات وجماعات تنشر أفكار ومبادئ متطرفة

الجنس	المقياس	سبق أن تعرضت لمنظمات وجماعات تنشر أفكاراً ومبادئ متطرفة، وتدعو إلى مبادئ منحرفة ؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٤٠٢	١٥٦	٥٥٨
	٪	٧٢٪	٢٨٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٤٠١	٩٦	٤٩٧
	٪	٨٠,٧٪	١٩,٣٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٨٠٣	٢٥٢	١٠٥٥
	٪	٧٦,١٪	٢٣,٩٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٤٢) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة بحسب التعرض لمنظمات وجماعات تنشر أفكار ومبادئ متطرفة. يتضح أن ما نسبته (٢٨٪) من حجم الذكور تعرضوا لمنظمات وجماعات تنشر أفكار ومبادئ متطرفة. ويتبين أن ما نسبته (١٩,٣٪) من حجم الإناث تعرضن لمنظمات وجماعات تنشر أفكار ومبادئ متطرفة. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٢٣,٩٪) تعرضوا لمنظمات وجماعات تنشر أفكار ومبادئ متطرفة.

٢- مجتمع الدراسة حسب التعرض لقاعدة فكرية لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميرية والتخريبية:

جدول رقم (٤٣)

يوضح حجم أفراد العينة وفقا للتعرض لقاعدة فكرية لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميرية

الجنس	المقياس	سبق أن واجهت قاعدة فكرية لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميرية والتخريبية ؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٤٩٧	٦١	٥٥٨
	٪	٨٩,١٪	١٠,٩٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٤٦٢	٣٥	٤٩٧
	٪	٩٣٪	٧٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٩٥٩	٩٦	١٠٥٥
	٪	٩٠,٩٪	٩,١٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٤٣) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التعرض لقاعدة فكرية لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميرية والتخريبية. يتضح أن ما نسبته (١٠,٩٪) من حجم الذكور تعرضوا لقاعدة فكرية لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميرية والتخريبية. ويتبين أن ما نسبته (٧٪) من حجم الإناث تعرضن لقاعدة فكرية لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميرية والتخريبية. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٩,١٪) تعرضوا لقاعدة فكرية لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميرية والتخريبية.

٣- مجتمع الدراسة حسب استغلال البريد الالكتروني لبث الأفكار الإرهابية:

جدول رقم (٤٤)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لاستغلال البريد الالكتروني لبث الأفكار الإرهابية

الجنس	المقياس	سبق وأن استغل بريدك الالكتروني لبث أفكار إرهابية؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٥٥٠	٨	٥٥٨
	٪	٩٨,٦٪	١,٤٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٤٩٥	٢	٤٩٧
	٪	٩٩,٦٪	٠,٤٪	١٠٠٪
المجموع	ك	١٠٤٥	١٠	١٠٥٥
	٪	٩٩,١٪	٠,٩٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٤٤) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب استغلال البريد الالكتروني لبث الأفكار الإرهابية. يتضح أن ما نسبته (١,٤٪) من حجم الذكور استغل بريدهم

الالكتروني لبث الأفكار الإرهابية. ويتبين أن ما نسبته (٠,٤٪) من حجم الإناث استغل بريدهن الالكتروني لبث الأفكار الإرهابية. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، ما نسبته (٠,٩٪) استغل بريدهم الالكتروني لبث الأفكار الإرهابية.

٤- مجتمع الدراسة حسب التعرض للتهديد من قبل منظمات سرية للقيام بأفعال معينة:

جدول رقم (٤٥)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا للتعرض للتهديد من قبل منظمات سرية للقيام بأفعال معينة

الجنس	المقياس	سبق أن تعرضت للتهديد من قبل منظمات سرية للقيام بأفعال معينة؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٥٥٢	٦	٥٥٨
	٪	٪٩٨,٩	٪١,١	٪١٠٠
أنثى	ك	٤٩٠	٧	٤٩٧
	٪	٪٩٨,٦	٪١,٤	٪١٠٠
المجموع	ك	١٠٤٢	١٣	١٠٥٥
	٪	٪٩٨,٨	٪١,٢	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٤٥) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التعرض للتهديد من قبل منظمات سرية للقيام بأفعال معينة. يتضح أن ما نسبته (١,١٪) من حجم الذكور تعرضوا للتهديد من قبل منظمات سرية للقيام بأفعال معينة. ويتبين أن ما نسبته (١,٤٪) من حجم الإناث تعرضن للتهديد من قبل منظمات سرية للقيام بأفعال معينة. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (١,٢٪) تعرضوا للتهديد من قبل منظمات سرية للقيام بأفعال معينة.

٥- مجتمع الدراسة حسب طلبات التبرع من قبل الأشخاص المجهولين على الإنترنت:

جدول رقم (٤٦)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لطلبات التبرع من قبل الأشخاص المجهولين على الإنترنت

الجنس	المقياس	سبق أن تلقيت طلبات للتبرع من قبل أشخاص مجهولين على الإنترنت ؟		المجموع
		لا	نعم	
ذكر	ك	٢٦٩	٢٨٩	٥٥٨
	٪	٤٨,٢٪	٥١,٨٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٢٥٣	٢٤٤	٤٩٧
	٪	٥٠,٩٪	٤٩,١٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٥٢٢	٥٣٣	١٠٥٥
	٪	٤٩,٥٪	٥٠,٥٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٤٦) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التعرض لطلبات التبرع من قبل الأشخاص المجهولين على الإنترنت. يتضح أن ما نسبته (٥١,٨٪) من حجم الذكور تعرضوا لطلبات التبرع من قبل الأشخاص المجهولين على الإنترنت. ويتبين أن ما بنسبه (٤٩,١٪) حجم الإناث اللاتي تعرضن لطلبات التبرع من قبل الأشخاص المجهولين على الإنترنت. ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن الغالبية تعرضوا لطلبات التبرع من قبل الأشخاص المجهولين على الإنترنت (٥٠,٥٪).

٦- مجتمع الدراسة حسب الوسائل التي اتبعها الأشخاص المجهولين لطلب التبرعات:

جدول رقم (٤٧)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا للوسائل التي اتبعها الأشخاص المجهولين لطلب التمويلات

الجنس	المقياس	الوسائل التي اتبعها الأشخاص المجهولين لطلب التمويلات					المجموع
		البريد الالكتروني	ساحات الحوار الالكتروني	المواقع المختلفة	الإعلانات المبوبة في المواقع الالكترونية	غرف وبرامج المحادثات المختلفة	
ذكر	ك	٢٢٨	٧٠	٣٩	٤٨	١٩	٤٠٤
	٪	٤٠,٩٪	١٢,٥٪	٧٪	٨,٦٪	٣,٤٪	٧٢,٤٪
أنثى	ك	٢١٤	٢٨	٢٥	٢٧	٤	٢٩٨
	٪	٤٣,١٪	٥,٦٪	٥٪	٥,٤٪	٠,٨٪	٥٩,٩٪
المجموع	ك	٤٤٢	٩٨	٦٤	٧٥	٢٣	٧٠٢
	٪	٤١,٩٪	٩,٣٪	٦,١٪	٧,١٪	٢,٢٪	٦٦,٦٪

تشير بيانات الجدول (٤٧) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوسائل التي اتبعها الأشخاص المجهولين لطلب التمويلات. فيتضح أن ما نسبته (٤٠,٩٪) من حجم الذكور وجهت لهم دعوات طلب التمويلات والتبرعات من خلال البريد الالكتروني. يليها بالمرتبة الثانية ساحات الحوار الالكتروني بما نسبته (١٢,٥٪). يليها بالمرتبة الثالثة الإعلانات المبوبة في

المواقع الالكترونية بما نسبته (٨,٦٪). يليها بالمرتبة الرابعة المواقع المختلفة بما نسبته (٧٪). يليها بالمرتبة الخامسة غرف وبرامج المحادثات المختلفة بما نسبته (٣,٤). وذلك من إجمالي عدد الذكور الذين بلغ (٢٨٩)، بما نسبة (٥١,٨٪) في جدول رقم (٤٥). ويتبين أن ما نسبته (٤٣,١٪) من حجم الإناث وجهت لهن دعوات طلب التمويلات والتبرعات من خلال البريد الالكتروني. يليها بالمرتبة الثانية ساحات الحوار الالكتروني بما نسبته (٥,٦٪). يليها بالمرتبة الثالثة الإعلانات المبوبة في المواقع الالكترونية بما نسبته (٥,٤٪). يليها بالمرتبة الرابعة المواقع المختلفة بما نسبته (٥٪). وبنسبة ضئيلة جدا جاءت بالمرتبة الخامسة غرف وبرامج المحادثات المختلفة بما نسبته (٠,٨٪). وذلك من إجمالي عدد الإناث البالغ عددهن (٢٩٨)، بنسبة (٥٩,٩٪) من إجمالي عدد الإناث (٢٤٤)، وبنسبة (٤٩,١٪) في جدول رقم (٤٥).

ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن أكثر الوسائل الموجهة للأفراد لطلب التبرعات بواسطة البريد الالكتروني بما نسبته (٤١,٩٪). يليها بالمرتبة الثانية ساحات الحوار الالكتروني بما نسبته (٩,٣٪). يليها بالمرتبة الثالثة الإعلانات المبوبة في المواقع الالكترونية بما نسبته (٧,١٪). يليها بالمرتبة الرابعة المواقع المختلفة بما نسبته (٦,١٪). وبنسبة ضئيلة جدا جاءت بالمرتبة الخامسة غرف وبرامج المحادثات المختلفة بما نسبته (٢,٢٪). وذلك من إجمالي عدد إجابات الأفراد البالغ عددها (٧٠٢)، بنسبة (٦٦,٦٪).

ولقد تميز هذا السؤال الموجهة لعينة الدراسة بإمكانية اختيار أكثر من فقرة لتنوع الوسائل الموجهة لطلب الإعانات وتعدد أساليبها، وبالتالي لم تضم الباحثة فقرات السؤال في جداول مستقلة بحد ذاتها لبيان حجم كل وسيلة بصورة إجمالية كما هو موضح في الجدول (٤٧).

- الإجابة على تساؤل الدراسة:

س- ما حجم جرائم الإرهاب الالكتروني الموجهة ضد أفراد المجتمع السعودي عبر الإنترنت؟

يتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٢٣,٩٪) تعرضوا لمنظمات وجماعات تنشر أفكار ومبادئ متطرفة. في حين أن ما نسبته (٩,١٪) تعرضوا لقاعدة فكرية لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميرية والتخريبية.

يقوم الإرهابيون بإنشاء وتصميم مواقع لهم على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت لنشر أفكارهم والدعوة إلى مبادئهم، بل تعليم الطرق والوسائل التي تساعد على القيام بالعمليات الإرهابية، فقد أنشئت مواقع لتعليم صناعة المتفجرات، وكيفية اختراق وتدمير المواقع، وطرق اختراق البريد الإلكتروني، وكيفية الدخول على المواقع المحجوبة، وطريقة نشر الفيروسات. وبالتالي تتزايد نسبة التعرض لمثل هذه المنظمات والجماعات مع تزايد مثل هذه المواقع

الخاصة بنشر أفكارهم ومبادئهم الهدامة. وهذا ما أشار إليه السند و الزعبي والمناعسة في دراستهم حول جرائم الإرهاب الالكتروني.

كما يتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، ما نسبته (٠,٩٪) استغل بريدهم الالكتروني لبث الأفكار الإرهابية. وأن ما نسبته (١,٢٪) تعرضوا للتهديد من قبل منظمات سرية للقيام بأفعال معينة.

مما يقوم به الإرهابيون اختراق البريد الإلكتروني للآخرين وهتك أسرارهم والاطلاع على معلوماتهم وبياناتهم والتجسس عليها لمعرفة مراسلاتهم ومخاطباتهم والاستفادة منها في عملياتهم الإرهابية لاسيما استغلال مثل هذه البيانات للتهديد والتحريض للإتيان بجرائم تتنافي مع مبادئ وقيم الأفراد وهذا ما تشير له دراسة الزعبي والمناعسة، ودراسة الخليفة ودراسة جلابوسكي وسميث.

ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن الغالبية تعرضوا لطلبات التبرع من قبل الأشخاص المجهولين على الإنترنت (٥٠,٥٪). وترى الباحثة تنوع الأساليب التي يستغل من خلالها مستخدمي الإنترنت لتقديم المساعدة للمجرمين للقيام بجرائمهم من خلال الإنترنت والتي غالباً ما تأخذ طابع غير مباشر يجهله الأفراد والتي يغلب عليه الطابع الإنساني سواء يندرج ضمن تقديم الصدقات أو المساندة المادية للمؤسسات التي تأخذ شعار إنساني لاسيما في مجتمع مسلم يسعى لتقديم المساعدات بكافة السبل هذا ما يجعل مثل هذا النوع من التمويلات من اخطر الأنواع الإجرامية في الشبكة الالكترونية.

جدول (٤٨)

يوضح متوسط أكثر جرائم الإرهاب الالكتروني التي تعرض لها أفراد عينة الدراسة

جرائم الإرهاب الالكتروني	العدد	المتوسط
سبق أن تلقيت طلبات للتبرع من قبل أشخاص مجهولين على الشبكة العنكبوتية ؟	١٠٥٥	١,٥١
سبق أن تعرضت لمنظمات وجماعات تنشر أفكاراً ومبادئ متطرفة، وتدعو إلى مبادئ منحرفة؟	١٠٥٥	١,٢٤
سبق أن واجهت قاعدة فكرية لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميرية والتخريبية؟	١٠٥٥	١,٠٩
سبق أن تعرضت للتهديد من قبل منظمات سرية للقيام بأفعال معينة؟	١٠٥٥	١,٠١
سبق وأن استغل بريدك الالكتروني لبث أفكار إرهابية؟	١٠٥٥	١,٠١

يتضح من الجدول (٤٨). أن أكثر جرائم الإرهاب الالكتروني التي تعرضت لها عينة الدراسة هي طلبات للتبرع من قبل أشخاص مجهولين على الشبكة العنكبوتية بمتوسط (١,٥١). في حين يأتي تعرض المستخدمين إلى استغلال البريد الالكتروني لبث أفكار إرهابية كأقل جرائم الإرهاب الالكتروني التي تعرض لها أفراد عينة الدراسة بمتوسط قدرة (١,٠١).

سادساً: المشكلات التي تسببها الجرائم الالكترونية:

التساؤل السادس: وللإجابة على السؤال الذي نصه: ما هو حجم مشكلات جرائم الانترنت الموجهة ضد افراد المجتمع السعودي من الجنسين.

تستعرض الباحثة خصائص أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات هذا المحور وذلك للإجابة على تساؤل الدراسة وهي كالتالي:

١- مجتمع الدراسة حسب صعوبة استخدام مواقع الإنترنت المختلفة لفقدان الثقة بالمواد التي تنشرها:

جدول رقم (٤٩)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لصعوبة استخدام مواقع الإنترنت لفقدان الثقة بالمواد التي تنشرها

الجنس	المقياس	أجد صعوبة في استخدام مواقع الإنترنت المختلفة لفقدان الثقة بالمواد التي تنشرها			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	١٤٨	٢٨٥	١٢٥	٥٥٨
	٪	٪٢٦,٥	٪٥١,١	٪٢٢,٤	٪١٠٠
أنثى	ك	١١٢	٢٦٩	١١٦	٤٩٧
	٪	٪٢٣	٪٥٤	٪٢٣	٪١٠٠
المجموع	ك	٢٦٠	٥٥٤	٢٤١	١٠٥٥
	٪	٪٢٤,٤	٪٥٣,٥	٪٢٢,١	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٤٩) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لصعوبة استخدام مواقع الإنترنت المختلفة لفقدان الثقة بالمواد التي تنشرها. فيتضح أن ما نسبته (٥١,١٪) من حجم الذكور يجدون (أحياناً) صعوبة في استخدام مواقع الإنترنت المختلفة لفقدان الثقة بالمواد التي تنشرها، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي لا تجد صعوبة من استخدام مواقع الإنترنت المختلفة بما نسبته (٢٦,٥٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد صعوبة في استخدام الإنترنت لفقدانهم الثقة بالمواد التي تنشره بما نسبته (٢٢,٤٪). ويتضح أن ما نسبته (٥٤٪) من حجم الإناث يجدن (أحياناً) صعوبة في استخدام مواقع الإنترنت المختلفة لفقدان الثقة بالمواد التي تنشرها، في حين تتساوى بالمرتبة الثانية والثالثة الفئتين الأخيرتين التي لا تجد صعوبة من استخدام مواقع الإنترنت المختلفة بما نسبته (٢٣٪)، و التي تجد صعوبة في استخدام الإنترنت لفقدانهم الثقة بالمواد التي تنشره بما نسبته (٢٣٪).

ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٥٣,٥٪) يجدون (أحياناً) صعوبة في استخدام مواقع الإنترنت المختلفة لفقدان الثقة بالمواد التي تنشرها، في حين تأتي بالمرتبة

الثانية الفئة التي لا تجد صعوبة من استخدام مواقع الإنترنت المختلفة بما نسبته (٢٤,٤٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد صعوبة في استخدام الإنترنت لفقدانهم الثقة بالمواد التي تنشره بما نسبته (٢٢,١٪).

٢- مجتمع الدراسة حسب مشكلة ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية:

جدول رقم (٥٠)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية

الجنس	المقياس	أجد مشكلة في ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	٢٧٣	١٧٤	١١١	٥٥٨
	٪	٤٨,٩٪	٣١,٢٪	١٩,٩٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٢٠٣	١٧١	١٢٣	٤٩٧
	٪	٤٠,٨٪	٣٤,٤٪	٢٤,٧٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٤٧٦	٣٤٥	٢٣٤	١٠٥٥
	٪	٤٥,١٪	٣٢,٧٪	٢٢,٢٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٥٠) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية. فيتضح أن ما نسبته (٤٨,٩٪) من حجم الذكور لا يجدون مشكلة في ارتياد المواقع المختلفة، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحيانا) مشكلة من ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية بما نسبته (٣١,٢٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد مشكلة من ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية بما نسبته (١٩,٩٪). ويتضح أن ما نسبته (٥٤٪) من حجم الإناث لا يجدن مشكلة من ارتياد المواقع المختلفة، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحيانا) مشكلة من ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية بما نسبته (٣٤,٤٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد مشكلة من ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية بما نسبته (٢٤,٧٪).

ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٤٥,١٪) لا يجدون مشكلة من ارتياد المواقع المختلفة، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) مشكلة من ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية بما نسبته (٣٢,٧٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد مشكلة من ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية بما نسبته (٢٢,٢٪).

٣- مجتمع الدراسة حسب التعامل مع الإنترنت قد يسهل نشر المواد الجنسية

جدول رقم (٥١)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التعامل مع الإنترنت قد يسهل نشر المواد الجنسية

الجنس	المقياس	أرى أن التعامل مع الإنترنت قد يسهل نشر المواد الجنسية			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	٥٧	١٣٨	٣٦٣	٥٥٨
	٪	١٠,٢٪	٢٤,٧٪	٦٥,١٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٤٦	١٤٠	٣١١	٤٩٧
	٪	٩٪	٢٨٪	٦٣٪	١٠٠٪
المجموع	ك	١٠٣	٢٧٨	٦٧٤	١٠٥٥
	٪	١٠٪	٢٦٪	٦٤٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٥١) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة التعامل مع الإنترنت قد يسهل نشر المواد الجنسية. فيتضح أن ما نسبته (٦٥,١٪) من حجم الذكور يجدون مشكلة من التعامل مع الإنترنت لسهولة انتشار المواد الجنسية فيه، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحيانا) مشكلة من التعامل مع الإنترنت لسهولة انتشار المواد الجنسية فيه بما نسبته (٢٤,٧٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا تجد مشكلة من التعامل مع الإنترنت بما نسبته (١٠,٢٪). ويتضح أن ما نسبته (٦٣٪) من حجم الإناث يجدن مشكلة من التعامل مع الإنترنت لسهولة انتشار المواد الجنسية فيه، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحيانا) مشكلة من التعامل مع الإنترنت لسهولة انتشار المواد الجنسية فيه بما نسبته (٢٨٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا تجد مشكلة من التعامل مع الإنترنت بما نسبته (٩٪).

ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٦٤٪) يجدون مشكلة من التعامل مع الإنترنت لسهولة انتشار المواد الجنسية فيه، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحيانا) مشكلة من التعامل مع الإنترنت لسهولة انتشار المواد الجنسية فيه بما نسبته (٢٦٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا تجد مشكلة من التعامل مع الإنترنت بما نسبته (١٠٪).

٤- مجتمع الدراسة حسب التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت نتيجة للإختراق وعدم السرية التامة:

جدول رقم (٥٢)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقا لمتغير التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت

الجنس	المقياس	أن التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت نتيجة للإختراق وعدم السرية التامة			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	١٤٠	٢١١	٢٠٧	٥٥٨
	٪	٢٥,١٪	٣٧,٨٪	٣٧,١٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٨٢	١٩٠	٢٢٥	٤٩٧
	٪	١٦,٥٪	٣٨,٢٪	٤٥,٣٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٢٢٢	٤٠١	٤٣٢	١٠٥٥
	٪	٢١٪	٣٨٪	٤١٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٥٢) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت نتيجة للإختراق وعدم السرية التامة. فيتضح أن ما نسبته (٣٧,٨٪) من حجم الذكور يجدون (أحياناً) أن التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت نتيجة للإختراق وعدم السرية التامة، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد أن التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت نتيجة للإختراق وعدم السرية التامة بما نسبته (٣٧,١٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا تجد مشكلة من القيام بالتعاملات المختلفة من خلال الإنترنت بما نسبته (٢٥,١٪).

ويتضح أن ما نسبته (٤٥,٣٪) من حجم الإناث يجدن أن التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت نتيجة للإختراق وعدم السرية التامة، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) أن التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت نتيجة للإختراق وعدم السرية التامة بما نسبته (٣٨,٢٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا تجد مشكلة من القيام بالتعاملات المختلفة من خلال الإنترنت بما نسبته (١٦,٥٪). ويتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٤١٪) يجدون أن التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت نتيجة للإختراق وعدم السرية التامة، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) أن التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت نتيجة للإختراق وعدم السرية التامة بما نسبته (٣٨٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا تجد مشكلة من القيام بالتعاملات المختلفة من خلال الإنترنت بما نسبته (٢١٪).

٥- مجتمع الدراسة حسب مشكلة ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها

جدول رقم (٥٣)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها

الجنس	المقياس	أجد مشكلة في ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	٣٠٤	١٤٣	١١١	٥٥٨
	٪	٥٤,٥٪	٢٥,٦٪	١٩,٩٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٢٩٧	١٢٣	٧٧	٤٩٧
	٪	٥٩,٨٪	٢٤,٧٪	١٥,٥٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٦٠١	٢٦٦	١٨٨	١٠٥٥
	٪	٥٧٪	٢٥,٢٪	١٧,٨٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٥٣) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها. فيتضح أن ما نسبته (٥٤,٥٪) من حجم الذكور لا يجدون مشكلة من ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) مشكلة من ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها بما نسبته (٢٥,٦٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد مشكلة من ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها بما نسبته (١٩,٩٪). ويتضح أن ما نسبته (٥٩,٨٪) من حجم الإناث لا يجدن مشكلة من ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) مشكلة من ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها بما نسبته (٢٤,٧٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد مشكلة من ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها بما نسبته (١٥,٥٪).

يتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٥٧٪) لا يجدون مشكلة من ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) مشكلة من ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها بما نسبته (٢٥,٢٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد مشكلة من ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها بما نسبته (١٧,٨٪).

٦- مجتمع الدراسة حسب مشكلة أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات:

جدول رقم (٥٤)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات

الجنس	المقياس	أرى أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	٢٥١	١٩٧	١١٠	٥٥٨
	٪	٤٥٪	٣٥,٣٪	١٩,٧٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٢٣٣	٢٠٠	٦٤	٤٩٧
	٪	٤٦,٩٪	٤٠,٢٪	١٢,٩٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٤٨٤	٣٩٧	١٧٤	١٠٥٥
	٪	٤٥,٩٪	٣٧,٦٪	١٦,٥٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٥٤) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات. فيتضح أن ما نسبته (٤٥٪) من حجم الذكور لا يرون أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات بما نسبته (٣٥,٣٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي ترى أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات بما نسبته (١٩,٧٪). ويتضح أن ما نسبته (٤٦,٩٪) من حجم الإناث لا يرون أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات بما نسبته (٤٠,٢٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي ترى أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات بما نسبته (١٢,٩٪).

يتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٤٥,٩٪) لا يرون أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات بما نسبته (٣٧,٦٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي ترى أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات بما نسبته (١٦,٥٪).

٧- مجتمع الدراسة حسب مشكلة تشجيع المقامرة عبر الإنترنت:

جدول رقم (٥٥)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة تشجيع المقامرة عبر الإنترنت

الجنس	المقياس	أجد تشجيع للمقامرة عبر الإنترنت			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	٢٥٨	١٥٢	١٤٨	٥٥٨
	٪	٤٦٪	٢٧٪	٢٧٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٢٥٧	١٢٢	١١٨	٤٩٧
	٪	٥٢٪	٢٥٪	٢٤٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٥١٥	٢٧٤	٢٦٦	١٠٥٥
	٪	٤٨,٨٪	٢٦٪	٢٥,٢٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٥٥) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة تشجيع المقامرة عبر الإنترنت. فيتضح أن ما نسبته (٤٦٪) من حجم الذكور لا يرون أن الإنترنت وسيلة لتشجيع المقامرة عبر الإنترنت، في حين تتساوى المرتبتين الثانية والثالثة بنسبة (٢٧٪) بين التي ترى (أحياناً) أن الإنترنت وسيلة لتشجيع المقامرة عبر الإنترنت و التي ترى أن الإنترنت وسيلة لتشجيع المقامرة عبر الإنترنت.

ويتضح أن ما نسبته (٥٢٪) من حجم الإناث لا يرون أن الإنترنت وسيلة لتشجيع المقامرة عبر الإنترنت، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) أن الإنترنت وسيلة لتشجيع المقامرة عبر الإنترنت بما نسبته (٢٥٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي ترى أن الإنترنت وسيلة لتشجيع المقامرة عبر الإنترنت (١٢,٩٪). كما يتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٤٨,٨٪) لا يرون أن الإنترنت وسيلة لتشجيع المقامرة عبر الإنترنت، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) أن الإنترنت وسيلة لتشجيع المقامرة عبر الإنترنت بما نسبته (٢٦٪)، وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي ترى أن الإنترنت وسيلة لتشجيع المقامرة عبر الإنترنت بما نسبته (٢٥,٢٪).

٨- مجتمع الدراسة حسب مشكلة ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفاً من التعرض للقرصنة:

جدول رقم (٥٦)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفاً من التعرض للقرصنة

الجنس	المقياس	أخشى ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفا من التعرض للقرصنة			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	٢٢٥	١٨٢	١٥١	٥٥٨
	٪	٤٠,٣٪	٣٢,٦٪	٢٧,١٪	١٠٠٪
أنثى	ك	١٦٤	١٨٦	١٤٧	٤٩٧
	٪	٣٣٪	٣٧,٤٪	٢٩,٦٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٣٨٩	٣٦٨	٢٩٨	١٠٥٥
	٪	٣٦,٩٪	٣٤,٩٪	٢٨,٢٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٥٦) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفاً من التعرض للقرصنة. فيتضح أن ما نسبته (٤٠,٣٪) من حجم الذكور لا يخشون ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تخشى (أحياناً) ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفاً من التعرض للقرصنة بما نسبته (٣٢,٦٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تخشى ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفاً من التعرض للقرصنة بما نسبته (٢٧,١٪).

ويتضح أن ما نسبته (٣٧,٤٪) من حجم الإناث يخشون (أحيانا) ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفاً من التعرض للقرصنة، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة لا تخشى ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة بما نسبته (٣٣٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تخشى ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفاً من التعرض للقرصنة بما نسبته (٢٩,٦٪).

يتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٣٦,٩٪) لا يخشون ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تخشى (أحياناً) ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفاً من التعرض للقرصنة بما نسبته (٣٤,٩٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تخشى ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفاً من التعرض للقرصنة بما نسبته (٢٨,٢٪).

٩- مجتمع الدراسة حسب مشكلة عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق للبيانات:

جدول رقم (٥٧)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق للبيانات

الجنس	المقياس	أرى عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق لبياناتك			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	٩٢	١٥٢	٣١٤	٥٥٨
	٪	٪١٦,٥	٪٢٧,٢	٪٥٦,٣	٪١٠٠
أنثى	ك	٩٧	١٥٢	٢٤٨	٤٩٧
	٪	٪١٩,٥	٪٣٠,٦	٪٤٩,٩	٪١٠٠
المجموع	ك	١٨٩	٣٠٤	٥٦٢	١٠٥٥
	٪	٪١٧,٩	٪٢٨,٨	٪٥٣,٣	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٥٧) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق للبيانات. فيتضح أن ما نسبته (٥٦,٣٪) من حجم الذكور يرون عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق للبيانات، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق للبيانات بما نسبته (٢٧,٢٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا ترى عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق للبيانات بما نسبته (١٦,٥٪). ويتضح أن ما نسبته (٤٩,٩٪) من حجم الإناث يرون عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق للبيانات، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق للبيانات بما نسبته (٣٠,٦٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا ترى عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق للبيانات بما نسبته (١٩,٥٪).

يتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٥٣,٣٪) يرون عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق للبيانات، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق للبيانات بما نسبته (٢٨,٨٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا ترى عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق للبيانات بما نسبته (١٧,٩٪).

١٠- مجتمع الدراسة حسب مشكلة الخطر الكبير الذي يهدد الحرية الشخصية من استخدام الإنترنت:

جدول رقم (٥٨)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة الخطر الذي يهدد الحرية الشخصية من استخدام الإنترنت

الجنس	المقياس	أجد في استخدام الإنترنت الخطر الكبير التي يهدد الحرية الشخصية			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	٢٢٣	١٧٨	١٥٧	٥٥٨
	٪	٤٠٪	٣١,٩٪	٢٨,١٪	١٠٠٪
أنثى	ك	١٨٦	١٦٩	١٤٢	٤٩٧
	٪	٣٧,٤٪	٣٤٪	٢٨,٦٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٤٠٩	٣٤٧	٢٩٩	١٠٥٥
	٪	٣٨,٨٪	٣٢,٩٪	٢٨,٣٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٥٨) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة الخطر الكبير الذي يهدد الحرية الشخصية من استخدام الإنترنت. يتضح أن ما نسبته (٤٠٪) من حجم الذكور لا يجدون من استخدام الإنترنت خطرا يهدد الحرية الشخصية، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) خطرا يهدد الحرية الشخصية من استخدام الإنترنت بما نسبته (٣١,٩٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد خطرا يهدد الحرية الشخصية من استخدام الإنترنت بما نسبته (٢٨,١٪). ويتضح أن ما نسبته (٣٧,٤٪) من حجم الإناث لا يجدن من استخدام الإنترنت خطرا يهدد الحرية الشخصية، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) خطرا يهدد الحرية الشخصية من استخدام الإنترنت بما نسبته (٣٤٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد خطرا يهدد الحرية الشخصية من استخدام الإنترنت بما نسبته (٢٨,٦٪).

يتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٣٨,٨٪) لا يجدون من استخدام الإنترنت خطرا يهدد الحرية الشخصية، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) خطرا يهدد الحرية الشخصية من استخدام الإنترنت بما نسبته (٣٢,٩٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد خطرا يهدد الحرية الشخصية من استخدام الإنترنت بما نسبته (٢٨,٣٪).

١١- مجتمع الدراسة حسب مشكلة التعامل مع الإنترنت يقضى على الخصوصية:

جدول رقم (٥٩)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية

الجنس	المقياس	أرى أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	٢٢٦	١٩٤	١٣٨	٥٥٨
	٪	٤٠,٥٪	٣٤,٨٪	٢٤,٧٪	١٠٠٪
أنثى	ك	٢٢٢	١٨٠	٩٥	٤٩٧
	٪	٤٤,٧٪	٣٦,٢٪	١٩,١٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٤٤٨	٣٧٤	٢٣٣	١٠٥٥
	٪	٤٢,٥٪	٣٥,٥٪	٢٢٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٥٩) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية. يتضح أن ما نسبته (٤٠,٥٪) من حجم الذكور لا يرون أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية بما نسبته (٣٤,٨٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية بما نسبته (٢٤,٧٪). ويتضح أن ما نسبته (٤٤,٧٪) من حجم الإناث لا يجدن أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية بما نسبته (٣٦,٢٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية بما نسبته (١٩,١٪).

يتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٤٢,٥٪) لا يرون أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) خطرا أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية بما نسبته (٣٥,٥٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية بما نسبته (٢٢٪).

١٢- مجتمع الدراسة حسب مشكلة صعوبة التعامل مع الإنترنت نتيجة التعرض للتحرش والمضايقات عبر الإنترنت:

جدول رقم (٦٠)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة صعوبة التعامل مع الإنترنت نتيجة التعرض للتحرش

الجنس	المقياس	أجد صعوبة في التعامل مع الإنترنت نتيجة للتعرض للتحرش والمضايقة عبر الإنترنت			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	٤٠٥	١٠٢	٥١	٥٥٨
	٪	٪٧٢,٦	٪١٨,٣	٪٩,١	٪١٠٠
أنثى	ك	٣١٧	١٢٥	٥٥	٤٩٧
	٪	٪٦٣,٨	٪٢٥,٢	٪١١,١	٪١٠٠
المجموع	ك	٧٢٢	٢٢٧	١٠٦	١٠٥٥
	٪	٪٦٨	٪٢٢	٪١٠	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٦٠) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة صعوبة التعامل مع الإنترنت نتيجة التعرض للتحرش والمضايقات عبر الإنترنت. يتضح أن ما نسبته (٧٢,٦٪) من حجم الذكور لا يرون صعوبة من التعامل مع الإنترنت نتيجة التعرض للتحرش والمضايقات عبر الإنترنت، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) صعوبة التعامل مع الإنترنت نتيجة التعرض للتحرش والمضايقات عبر الإنترنت بما نسبته (١٨,٣٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد صعوبة التعامل مع الإنترنت نتيجة التعرض للتحرش والمضايقات عبر الإنترنت بما نسبته (٩,١٪).

ويتضح أن ما نسبته (٦٣,٨٪) من حجم الإناث لا يجدن صعوبة التعامل مع الإنترنت نتيجة التعرض للتحرش والمضايقات عبر الإنترنت، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) صعوبة التعامل مع الإنترنت نتيجة التعرض للتحرش والمضايقات عبر الإنترنت بما نسبته (٢٥,٢٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد صعوبة التعامل مع الإنترنت نتيجة التعرض للتحرش والمضايقات عبر الإنترنت بما نسبته (١١,١٪).

يتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٦٨٪) لا يرون صعوبة التعامل مع الإنترنت نتيجة التعرض للتحرش والمضايقات عبر الإنترنت، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي تجد (أحياناً) صعوبة التعامل مع الإنترنت نتيجة التعرض للتحرش والمضايقات عبر الإنترنت بما نسبته (٢٢٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تجد صعوبة التعامل مع الإنترنت نتيجة التعرض للتحرش والمضايقات عبر الإنترنت بما نسبته (١٠٪).

١٣- مجتمع الدراسة حسب مشكلة الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري:

جدول رقم (٦١)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري

الجنس	المقياس	أرى أن الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	١١١	١٨٥	٢٦٢	٥٥٨
	٪	٪١٩,٩	٪٣٣,٢	٪٤٧	٪١٠٠
أنثى	ك	١١٢	١٧٧	٢٠٨	٤٩٧
	٪	٪٢٢,٥	٪٣٥,٦	٪٤١,٩	٪١٠٠
المجموع	ك	٢٢٣	٣٦٢	٤٧٠	١٠٥٥
	٪	٪٢١	٪٣٤	٪٤٥	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٦١) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري. يتضح أن ما نسبته (٤٧٪) من حجم الذكور يرون أن الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) أن الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري بما نسبته (٣٣,٢٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة لا ترى أن الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري بما نسبته (١٩,٩٪).

ويتضح أن ما نسبته (٤١,٩٪) من حجم الإناث يرون أن الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) أن الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري بما نسبته (٣٥,٦٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة لا ترى أن الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري بما نسبته (٢٢,٥٪).

يتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٤٥٪) يرون أن الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) أن الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري بما نسبته (٣٤٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة لا ترى أن الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري بما نسبته (٢١٪).

١٤- مجتمع الدراسة حسب مشكلة كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه:

جدول رقم (٦٢)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه

الجنس	المقياس	أرى كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	٢٩٢	١٢٧	١٣٩	٥٥٨
	٪	٪٥٢,٣	٪٢٢,٨	٪٢٤,٩	٪١٠٠
أنثى	ك	٢٢٧	١٦١	١٠٩	٤٩٧
	٪	٪٤٥,٧	٪٣٢,٤	٪٢١,٩	٪١٠٠
المجموع	ك	٥١٩	٢٨٨	٢٤٨	١٠٥٥
	٪	٪٤٩,٢	٪٢٧,٣	٪٢٣,٥	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٦٢) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه. يتضح أن ما نسبته (٥٢,٣٪) من حجم الذكور لا يرون من كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى من كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه بما نسبته (٢٤,٩٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي ترى (أحياناً) أن كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه بما نسبته (٢٢,٨٪). ويتضح أن ما نسبته (٤٥,٧٪) من حجم الإناث لا يرون أن كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) أن كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه بما نسبته (٣٢,٤٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي ترى أن كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه بما نسبته (٢١,٩٪).

يتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٤٩,٢٪) لا يرون أن كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) أن كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه بما نسبته (٢٧,٣٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي ترى أن كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه بما نسبته (٢٣,٥٪).

١٥- مجتمع الدراسة حسب مشكلة أن جرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقة بالتقنيـــة وتهـــدد إبداع العقل البشري:

جدول رقم (٦٣)

يوضح حجم العينة وفقاً لمشكلة جرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري

الجنس	المقياس	أرى أن جرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	٢١١	١٥٣	١٩٤	٥٥٨
	٪	٣٧,٨٪	٢٧,٤٪	٣٤,٨٪	١٠٠٪
أنثى	ك	١٤٧	١٦٦	١٨٤	٤٩٧
	٪	٢٩,٦٪	٣٣,٤٪	٣٧٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٣٥٨	٣١٩	٣٧٨	١٠٥٥
	٪	٣٤٪	٣٠٪	٣٦٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٦٣) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقـــا لمـــشكلة أن جـــرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري. يتضح أن ما نـــسبته (٣٧,٨٪) من حجم الذكور لا يرون أن جرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقة بالتقنية وتهـــدد إبـــداع العقـــل البشري، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى أن جرائم الإنترنت تسبب فقـــدان الثقـــة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري بما نسبته (٣٤,٨٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي تـــرى (أحياناً) أن جرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري بمـــا نـــسبته (٢٧,٤٪).

ويتضح أن ما نسبته (٣٧٪) من حجم الإناث يرون أن جرائم الإنترنت تسبب فقـــدان الثقة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) أن جرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري بما نـــسبته (٣٣,٤٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا ترى أن جرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقة بالتقنيـــة وتهـــدد إبداع العقل البشري بما نسبته (٢٩,٦٪).

يتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٣٦٪) يرون أن جرائم الإنترنـــت تسبب فقدان الثقة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي لا ترى أن جرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقة بالتقنية وتهدد إبداع العقـــل البـــشري بمـــا نـــسبته (٣٤٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي ترى (أحياناً) أن جرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقـــة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري بما نسبته (٣٠٪).

١٦- مجتمع الدراسة حسب مشكلة صعوبة التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية:

جدول رقم (٦٤)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة صعوبة التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات

الجنس	المقياس	من الصعب التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	١٦٥	٢١٧	١٧٦	٥٥٨
	٪	٢٩,٦٪	٣٨,٩٪	٣١,٥٪	١٠٠٪
أنثى	ك	١١١	٢٢٤	١٦٢	٤٩٧
	٪	٢٢,٣٪	٤٥,١٪	٣٢,٦٪	١٠٠٪
المجموع	ك	٢٧٦	٤٤١	٣٣٨	١٠٥٥
	٪	٢٦,٢٪	٤١,٨٪	٣٢٪	١٠٠٪

تشير بيانات الجدول (٦٤) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة صعوبة التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية. يتضح أن ما نسبته (٣٨,٩٪) من حجم الذكور يرون (أحياناً) صعوبة التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى صعوبة التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية بما نسبته (٣١,٥٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا صعوبة التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية بما نسبته (٢٩,٦٪).

ويتضح أن ما نسبته (٤٥,١٪) من حجم الإناث يرون (أحياناً) صعوبة التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى صعوبة التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية بما نسبته (٣٢,٦٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا صعوبة التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية بما نسبته (٢٢,٣٪).

يتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٤١,٨٪) يرون (أحياناً) صعوبة التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى صعوبة التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية بما نسبته (٣٢٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا صعوبة التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية بما نسبته (٢٦,٢٪).

١٧- مجتمع الدراسة حسب مشكلة التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على شبكة الإنترنت:

جدول رقم (٦٥)

يوضح حجم أفراد عينة الدراسة وفقاً لمشكلة صعوبة التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على الإنترنت

الجنس	المقياس	أرى أن مشكلة التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على شبكة الإنترنت			المجموع
		لا	أحيانا	نعم	
ذكر	ك	١٠٠	١٨٢	٢٧٦	٥٥٨
	٪	٪١٧,٩	٪٣٢,٦	٪٤٩,٥	٪١٠٠
أنثى	ك	٧٥	١٥٧	٢٦٥	٤٩٧
	٪	٪١٥,١	٪٣١,٦	٪٥٣,٣	٪١٠٠
المجموع	ك	١٧٥	٣٣٩	٥٤١	١٠٥٥
	٪	٪١٦,٦	٪٣٢,١	٪٥١,٣	٪١٠٠

تشير بيانات الجدول (٦٥) إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقا لمشكلة التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على شبكة الإنترنت. يتضح أن ما نسبته (٤٩,٥٪) من حجم الذكور يرون التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على شبكة الإنترنت، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) مشكلة التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على شبكة الإنترنت بما نسبته (٣٢,٦٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا ترى مشكلة في التطفل من جانب الآخرين على شبكة الإنترنت بما نسبته (١٧,٩٪). ويتضح أن ما نسبته (٥٣,٣٪) من حجم الإناث يرون التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على شبكة الإنترنت، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) مشكلة التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على شبكة الإنترنت بما نسبته (٣١,٦٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا ترى مشكلة في التطفل من جانب الآخرين على شبكة الإنترنت بما نسبته (١٥,١٪). ويتبين من إجمالي حجم عينة الدراسة، أن ما نسبته (٥١,٣٪) يرون التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على شبكة الإنترنت، في حين تأتي بالمرتبة الثانية الفئة التي ترى (أحياناً) مشكلة التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على شبكة الإنترنت بما نسبته (٣٢,١٪). وتأتي بالمرتبة الثالثة الفئة التي لا ترى مشكلة في التطفل من جانب الآخرين على شبكة الإنترنت بما نسبته (١٦,٦٪).

- الإجابة على تساؤل الدراسة:

س- ما حجم مشكلات جرائم الانترنت الموجهة ضد افراد المجتمع السعودي من الجنسين؟

يتضح من إجمالي حجم عينة الدراسة، ما نسبته (٦٤٪) ترى أن التعامل مع الإنترنت قد يسهل نشر المواد الجنسية. وترى الباحثة رغم أن أغلبية افراد العينة يجدون في استخدام الإنترنت الوسيلة السهلة لنشر مثل هذه المواد، وقد ترجع ذلك إلى ضعف وسائل الحد من انتشارها رغم الجهود المبذولة في هذا الجانب. فإزدياد التعامل مع الشبكة العنكبوتية يجعل المستخدم عرضة لمثل هذه الآفات بطريقة أو بأخرى. في حين ترى عينة من مجتمع البحث ما نسبته (٥٣,٣٪) عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق لبياناتك.

كما يتضح من إجمالي عينة الدراسة أن ما نسبته (٥١,٣٪) يرون مشكلة التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على شبكة الإنترنت. وقد ترجع الباحثة هذه النسب بالنسبة لمجتمع البحث إلى التطور الهائل التي تشهده التقنية لاسيما المرتبطة بتقنية الحاسوب وسرعة الاتصال جعل من السهولة النفاذ إلى أدق البيانات وأكثرها سرية سواء المتعلقة بالبيانات الشخصية المخزنة على جهاز الكمبيوتر أو المرسلة بواسطة المستخدم.

وترى عينة من مجتمع البحث بما نسبته (٤٥٪) أن الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري. وترى الباحثة تتابع الهجمات الثقافية، والحضارية التي قد تزعزع الأمن الفكري، عبر الانترنت وهذا ما أشارت آلية دراسة كل من فايز الشهري والقدهي التي جاءت للتحذير من الغزو الفكري المركز الذي يستقبله الجيل العربي المسلم مما قد يجعله عرضة للهزيمة الفكرية، وبالتالي تهتز قناعاته الفكرية.

في حين يرى ما نسيته (٤١٪) من مجتمع البحث أن التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت نتيجة للإختراق وعدم السرية التامة. وهنا ترى الباحثة الارتباط الوثيق بين هذا النسبة وقلة استخدام البطاقات الائتمانية من افراد عينة الدراسة فالتخوف من التعرض لهجمات الاختراق أو التلاعب بالبيانات أو التحويلات المالية الالكترونية من الجهات المجهولة كلها وسائل يتبع معها المستخدم الحذر لفقدانه الثقة بمثل هذه العمليات الالكترونية.

ويتضح أيضا أن ما نسبته (٣٦٪) من أفراد مجتمع البحث يجدون أن جرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري. في حين يرى ما نسيته (٣٢٪) من مجتمع البحث أنه من الصعب التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية. كما يتضح أن ما نسبته (٢٨,٣٪) من أفراد مجتمع البحث يجدون في استخدام الإنترنت الخطر الكبير التي يهدد الحرية الشخصية. وترى الباحث أن هذه النسب تعكس حجم التخوف من الاستخدام غير المشروع للتقنية، وتحديدا الحواسيب ، في كل ما من شأنه تهديد الحق في الحياة الخاصة. كما يبرز الدور الكبير لإغفال أهمية تنمية العقل البشري في ظل الاعتماد التام على

التقنية كوسيلة بديلة وسريعة وأكثر فاعلية مما يهدد إبداع العقل البشري وقد تكون هذه من ابرز سلبيات الإنترنت في العصر الحاضر.

ويتبين من إجمالي عينة الدراسة أن ما نسبته (٢٨,٢٪) يخشون ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفا من التعرض للقرصنة. وترى الباحثة أن تكثر المواقع التي تنشر هذه المواد وكثرة التعرض لها من قبل المستخدمين وصعوبة اكتشاف العديد من هذه المواد عن طريق برامج الحماية المختلفة زاد من خوف المستخدمين اتجاه ارتياد مثل هذه المواقع. وتشير كل من دراسة المنشاوي، ودراسة فايز الشهري، ودراسة عبدالمطلب والمكاوي، من أن القرصنة من إحدى السلبيات الأمنية لشبكة الإنترنت.

ويتضح أيضا أن ما نسبته (٢٥,٢٪) من أفراد مجتمع البحث يجدون تشجيع للمقامرة عبر الإنترنت. وتجد الباحثة انتشار مثل هذا النوع من التشجيع يزداد يوما بعد يوم لاسيما وأن كثير من المواقع تتخذ من مثل هذه الوسائل الغير مشروعه غاية وهدف سريع للربح المادي. وتسعى لنشر إعلاناتها بكافة الطرق والوسائل لجذب المتعاملون مع هذا النوع من الدعوات. ومثل هذا النوع من الجرائم يتفق مع ما أشارت إليه دراسة فايز الشهري، ودراسة عبد المطلب، والمنشاوي حيث توصلوا في دراستهم إلى عدد من المخاطر الأمنية للإنترنت ومنها جرائم القمار.

في حين يرى ما نسيته (٢٣,٥٪) من مجتمع البحث أن كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه. وهذا ما أشارت إليه العديد من الدراسات لاسيما دراسة المنشاوي والشهري والمهيزع والمكاوي وإلياس ودراسة الثبيتي.

ويتضح أيضا أن ما نسبته (٢٢,٢٪) من أفراد مجتمع البحث يجدون مشكلة في ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية. ومثل هذه النسبة تتفق مع ما أشار آلية العطيان في دراسته، وما أشار آلية الزعبي والمناعسة.

ويتضح أيضا أن ما نسبته (٢٢,١٪) من أفراد مجتمع البحث يجدون صعوبة في استخدام مواقع الإنترنت المختلفة لفقدان الثقة بالمواد التي تنشرها. وترى عينة من مجتمع البحث بما نسبته (٢٢٪) أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية. ويتضح أيضا أن ما نسبته (١٧,٨٪) من أفراد مجتمع البحث يجدون مشكلة في ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها. وترى عينة من مجتمع البحث بما نسبته (١٦,٥٪)أرى أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات. وترى الباحثة خطورة مثل هذا النوع من الجرائم الالكترونية خاصة مع انتشار المواقع الخاصة بالترويج للمخدرات وتعليم كيفية صنعها.

وتؤكد هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة عبدالمطلب ودراسة المنشاوي من أن تجارة المخدرات هي إحدى مخاطر الإنترنت. ويتضح أيضا أن ما نسبته (١٠٪) من أفراد مجتمع البحث يجدون صعوبة في التعامل مع الإنترنت نتيجة للتعرض للتحرش والمضايقة عبر الإنترنت.

الفصل الخامس
ملخص نتائج الدراسة والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة.

ثانياً: توصيات الدراسة.

أولاً: نتائج الدراسة

أجاب الفصل السابق على أسئلة البحث الستة، وبشكل متسلسل، بحيث أجاب المبحث الأول على السؤال الأول، والذي كان الحديث فيه عن حجم الجرائم الجنسية الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت من الجنسين.

ثم أجاب المبحث الثاني على السؤال الثاني وكان يبحث في حجم جرائم الاختراق الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت من الجنسين.

في حين أجاب المبحث الثالث على السؤال الثالث الذي يوضح حجم الجرائم المالية الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت من الجنسين.

أما المبحث الرابع فأجاب عن السؤال الرابع والذي يبين حجم جرائم القرصنة الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت من الجنسين.

والمبحث الخامس أجاب على السؤال الخامس من أسئلة البحث، أي حجم جرائم الإرهاب الالكتروني الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت من الجنسين.

في حين أجاب المبحث السادس على السؤال السادس من أسئلة البحث، أي المشكلات التي تسببها الجرائم الالكترونية لمستخدمي الإنترنت من الجنسين.

وقد جاءت إجابات كل الأسئلة مسهبة مفصلة وواضحة في الصفحات السابقة، وسوف تحاول الباحثة هنا بمشيئة الله تعالى أن توضح النتائج المهمة التي توصلت إليها الدراسة، أثر استخدام الباحثة لمتوسط أكثر الجرائم انتشارا بين مستخدمي الانترنت، وذلك لتوضيح الجرائم بحسب أكثرها شيوعا، ومن ثم الأقل شيوعاً.

وحرصاً من الباحثة على الخروج بنتائج دقيقة وغير مضللة فقد تم استبعاد الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة، وهي:

أسئلة القسم الأول من استبانة الدراسة والتي تحدد معلومات ديموجرافية للمستخدم، وتمثلها الأسئلة رقم (١-١٢). كما تم استبعاد الأسئلة التوضيحية التي تفيد فقط في توضيح إجابة سابقة وهي (١٩) و (٢٨).

أما باقي أسئلة الإستبانة وعددها (٤٧) سؤالاً فقد دخلت ضمن قياس متوسط أكثر الجرائم انتشاراً، ونتج عن ذلك تحديد أكثر الجرائم التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي والتي اتضح منها:

١. أن أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً في المجتمع السعودي هي الجرائم الجنسية بمتوسط قدرة (١,٢٥).

٢. يليها جرائم الاختراق بالمرتبة الثانية بمتوسط قدرة (١,٢٤).

٣. في حين تأتي بالمرتبة الثانية جرائم الاختراق بمتوسط قدرة (١,٢٤).
٤. يليها بالمرتبة الثالثة جرائم القرصنة بمتوسط (١,١٩).
٥. وبالمرتبة الرابعة جرائم الإرهاب الالكتروني بمتوسط (١,١٧).
٦. وأخيرا تأتي الجرائم المادية كأقل الجرائم الالكترونية بمتوسط (١,١٢).
ويوضح ذلك الجدول التالي:

جدول رقم (٦٦)

يوضح متوسط الجرائم الالكترونية التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت

م	الجرائم الالكترونية	المجموع	المتوسط
١	الجرائم الجنسية	١٠٥٥	١,٢٥
٢	جرائم الاختراق	١٠٥٥	١,٢٤
٣	جرائم القرصنة	١٠٥٥	١,١٩
٤	جرائم الإرهاب الالكتروني	١٠٥٥	١,١٧
٥	الجرائم المادية	١٠٥٥	١,١٢

وتستعرض الباحثة بالجدول التالي أكثر الجرائم التي تعرض لها مستخدمي الإنترنـــت بـــشكل أكثر تفصيلا ووضوحا:

جدول رقم (٦٧)

يوضح متوسط أكثر الجرائم الالكترونية التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت تدرجا إلى اقلها

م	الجرائم التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت	العدد	المتوسط
١	سبق أن تلقيت بريدا يحمل فيروسات أو تروجنات؟	١٠٥٥	١,٦٤
٢	سبق أن وجهت لك دعوة من مواقع جنسية إباحية على الإنترنت ؟	١٠٥٥	١,٥٤
٣	سبق أن تلقيت طلبات للتبرع من قبل أشخاص مجهولين على الشبكة العنكبوتية ؟	١٠٥٥	١,٥١
٤	سبق أن وجهت لك دعوه من قائمة بريدية جنسية إباحية؟	١٠٥٥	١,٥
٥	سبق أن قمت بتحميل برامج من مواقع الإنترنت اكتشفت أنها تحتوي على مواد مقرصنة؟	١٠٥٥	١,٤١
٦	سبق وأن تعرض جهازك الشخصي للاختراق عبر الإنترنت؟	١٠٥٥	١,٣٤
٧	سبق أن تعرض بريدك الالكتروني للإغراق بالمواد الإباحية من قبل جهة مجهولة؟	١٠٥٥	١,٣٢
٨	سبق أن وجهت لك دعوة للعب القمار على الإنترنت؟	١٠٥٥	١,٢٩
٩	سبق أن تعرض بريدك الشخصي للإختراق عبر الإنترنت؟	١٠٥٥	١,٢٩
١٠	سبق أن استولى أحد على بريدك الشخصي؟	١٠٥٥	١,٢٧
١١	سبق أن تعرض جهازك للمواد المقرصنة؟	١٠٥٥	١,٢٥
١٢	سبق أن تعرضت لمنظمات وجماعات تنشر أفكاراً ومبادئ متطرفة، وتدعو إلى مبادئ منحرفة ؟	١٠٥٥	١,٢٤
١٣	سبق أن تعرضت للهكر من خلال زرع مواد مقرصنة عن طريق الإعلانات البريدية ؟	١٠٥٥	١,١٩
١٤	سبق أن تعرض بريدك للإغراق بقصد تدمير ؟	١٠٥٥	١,١٧
١٥	سبق ووجهت لك دعوه للدخول على المواقع الخاصة بغسيل الأموال؟	١٠٥٥	١,١٤
١٦	سبق أن استولى احد على اشتراكك ورقمك السري في إحدى المواقع؟	١٠٥٥	١,١٢
١٧	سبق أن تعرضت للتهديد بزرع مواد مقرصنة في بريدك الالكتروني؟	١٠٥٥	١,١١
١٨	سبق أن تعرضت بياناتك الشخصية إلى الإتلاف من خلال التعرض للمواد المقرصنة؟	١٠٥٥	١,١
١٩	سبق أن واجهت قاعدة فكرية لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميرية والتخريبية ؟	١٠٥٥	١,٠٩
٢٠	سبق أن وجهت لك دعوة من أحدى المواقع لنشر المواد المقرصنة ؟	١٠٥٥	١,٠٨
٢١	سبق أن تم تغيير أي بيانات أو معلومات خاصة بك أو ممن تعـــرفهم عبـــر الانترنـــت لتحقيـــق مكاسب شخصية؟	١٠٥٥	١,٠٨
٢٢	سبق أن تعرض موقعك للاختراق؟	١٠٥٥	١,٠٨
٢٣	سبق أن استخدم شخص ما بريدك الالكتروني لنشر المواد الإباحية؟	١٠٥٥	١,٠٧
٢٤	سبق أن أنشأ شخص ما صفحة للتشهير بأحد أقرباءك أو معارفك على الإنترنت؟	١٠٥٥	١,٠٥
٢٥	سبق أن تم العبث برصيد بطاقتك الائتمانية من خلال الإنترنت؟	١٠٥٥	١,٠٤
٢٦	سبق أن تعرضت لدعوات من المواقع الخاصة بتجارة المخدرات أو الترويج لها؟	١٠٥٥	١,٠٣
٢٧	سبق وأن تعرض موقعك للتدمير؟	١٠٥٥	١,٠٢
٢٨	سبق أن أنشأ شخص ما صفحة للتشهير بك على الإنترنت؟	١٠٥٥	١,٠٢
٢٩	سبق أن تعرضت للتهديد من قبل منظمات سرية للقيام بأفعال معينة؟	١٠٥٥	١,٠١
٣٠	سبق وأن استغل بريدك الالكتروني لبث أفكار إرهابية؟	١٠٥٥	١,٠١

يلاحظ من متوسط قيم الجدول (٦٧) أن أكثر خمس جرائم الكترونية تعرض لها مجتمع البحث تتمثل اغلبها بالجرائم الجنسية وهي مرتبه تدريجياً على النحو التالي:

تمثل جرائم الاختراق وفقا للمتوسط مجتمع البحث من أكثر الجرائم انتشاراً بين أفراد العينة والتي تتمثل في تلقى الفيروسات أو التروجنات بمتوسط حسابي (١,٦٤) في حين تأتي الجرائم الجنسية بتلقي أفراد العينة دعوات من المواقع الجنسية الإباحية المرتبة الثانية ما يمثل (١,٥٤) من متوسط الجرائم التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمجتمع السعودي من مجتمع البحث، وتأتي بالمرتبة الثالثة جرائم الإرهاب الالكتروني بالتعرض طلبات للتبرع من قبل أشخاص مجهولين على الشبكة العنكبوتية ما يمثل (١,٥١) من متوسط الجرائم التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمجتمع السعودي من مجتمع البحث، وتأتي بالمرتبة الرابعة الجرائم الجنسية بتعرض أفراد العينة لقائمة بريدية جنسية إباحية ما يمثل (١,٥)من متوسط الجرائم التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمجتمع السعودي من مجتمع البحث، وتأتي بالمرتبة الخامسة جرائم القرصنة وذلك لتعرض أفراد العينة للمواد المقرصنة من خلال بتحميل برامج من مواقع الإنترنت اكتشفت أنها تحتوي على تلك مواد مقرصنة بما يمثله (١,٤١) من متوسط الجرائم التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمجتمع السعودي من مجتمع البحث.

في حين ترى الباحثة من خلال الجدول السابق أن الجرائم المادية تأتي كأقل الجرائم التي تعرض لها مجتمع البحث فتأتي الخمس الجرائم الأخيرة على النحو التالي:

تمثل الجرائم المادية وفقا للمتوسط مجتمع البحث من اقل الجرائم انتشاراً بين أفراد العينة وذالك ما يمثله تعرض أفراد عينة الدراسة لدعوات من المواقع الخاصة بتجارة المخدرات أو الترويج لها بما يمثله (١,٠٣) من متوسط الجرائم التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمجتمع السعودي من مجتمع البحث، وتأتي بالمرتبة الثانية والثالثة كل من جرائم الاختراق الالكتروني وذلك بتعرض مواقع عينة الدراسة للتدمير بما يمثل (١,٠٢) من متوسط الجرائم التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمجتمع السعودي من مجتمع البحث، وتأتي بالمرتبة نفسها الجرائم الجنسية بتعرض أفراد العينة للتشهير على الإنترنت من قبل أشخاص على الشبكة وذلك ما يمثل (١,٠٢) من متوسط الجرائم التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمجتمع السعودي من مجتمع البحث، وتأتي بالمرتبة الرابعة والخامسة جرائم الإرهاب الالكتروني وذلك بتعرض أفراد عينة الدراسة للتهديد من قبل منظمات سرية للقيام بأفعال معينة بما يمثله (١,٠١) من متوسط الجرائم التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمجتمع السعودي من مجتمع البحث. في حين تأتي بالمرتبة نفسها استغلا بريدك الالكتروني لأفراد عينة الدراسة

لبث أفكار إرهابية بما يمثله (١,٠١) من متوسط الجرائم التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت بالمجتمع السعودي من مجتمع البحث.

هذا فيما يتعلق بالجرائم الالكترونية. وفي تحديدنا لمتوسط أكثر المشكلات التي يجد أفراد عينة البحث أن استخدام التقنية قد يكون سبب فيها فهي موضحة في الجدول التالي بحسب أكثر المشكلات التي يتعرضوا لها وهي:

جدول رقم (٦٨)

يوضح متوسط حجم المشكلات التي تعرض لها مستخدمي الإنترنت

م	المشكلات التي تسببها الجرائم الالكترونية	العدد	المتوسط
١	أرى أن التعامل مع الإنترنت قد يسهل نشر المواد الفاحشة	١٠٥٥	٢,٥
٢	أرى عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق لبياناتك	١٠٥٥	٢,٤
٣	أرى أن مشكلة التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على شبكة الإنترنت	١٠٥٥	٢,٣
٤	أرى أن الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري	١٠٥٥	٢,٢
٥	أن التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت نتيجة للإختراق وعدم السرية التامة	١٠٥٥	٢,٢
٦	من الصعب التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية	١٠٥٥	٢,١
٧	أرى أن جرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري	١٠٥٥	٢,٠
٨	أجد صعوبة في استخدام مواقع الإنترنت المختلفة لفقدان الثقة بالمواد التي تنشرها	١٠٥٥	٢,٠
٩	أخشى ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفا من التعرض للقرصنة	١٠٥٥	١,٩
١٠	أجد في استخدام الإنترنت الخطر الكبير التي يهدد الحرية الشخصية	١٠٥٥	١,٩
١١	أرى أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية	١٠٥٥	١,٨
١٢	أجد مشكلة في ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية	١٠٥٥	١,٨
١٣	أجد تشجيع للمقامرة عبر الإنترنت	١٠٥٥	١,٨
١٤	أرى كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه	١٠٥٥	١,٧
١٥	أرى أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات	١٠٥٥	١,٧
١٦	أجد مشكلة في ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها	١٠٥٥	١,٦
١٧	أجد صعوبة في التعامل مع الإنترنت نتيجة للتعرض للتحرش والمضايقة عبر الإنترنت	١٠٥٥	١,٤

يلاحظ من متوسط قيم الجدول (٦٨) أن أكثر خمس مشكلات الكترونية تعرض لها مجتمع البحث مرتبه تدريجياً على النحو التالي:

وفقا للمتوسط مجتمع البحث نجد أن أكثر المشكلات انتشاراً بين أفراد العينة مشكلة التعامل مع الإنترنت حيث انه قد يسهل نشر المواد الفاحشة بمتوسط حسابي (٢,٥) في حين تأتي بالمرتبة الثانية مشكلة عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق لبياناتك

بمتوسط (٢,٤)، وتأتي بالمرتبة الثالثة مشكلة التطفل من جانب الآخرين حيث يعتبر أمر لا يمكن تجنبه على شبكة الإنترنت بمتوسط قدرة (٢,٣)، وتأتي بالمرتبة الرابعة والخامسة مشكلة الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري بمتوسط قدرة (٢,٢)، وتأتي بالمرتبة ذاتها مشكلة صعوبة التعاملات المختلفة من خلال الإنترنت نتيجة للإختراق وعدم السرية التامة بمتوسط قدرة (٢,٢).

في حين ترى الباحثة من خلال الجدول السابق أن أقل خمس مشكلات تعرض لها مجتمع البحث تأتي على النحو التالي:

وفقا للمتوسط مجتمع البحث نجد أن أقل المشكلات انتشاراً بين أفراد العينة مشكلة تشجيع المقامرة عبر الإنترنت بمتوسط حسابي قدرة (١,٨)، وترى الباحثة أن التعرض لدعوات القمار هي من أكثر الجرائم المالية التي واجهة عينة الدراسة ولكن تمثل اقل المشكلات التي واجهة مجتمع البحث وقد ترجع الباحثة السبب في مثل هذا النوع إلى تهاون مجتمع البحث بأضرار هذا النوع من الجرائم وعدم معرفة أبعاد المشكلة.

في حين تأتي بالمرتبة الثانية والثالثة مشكلة كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه بمتوسط (١,٧)، وتأتي بالمرتبة نفسها مشكلة اعتبار الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات بمتوسط قدرة (١,٧)، وتأتي بالمرتبة الرابعة مشكلة ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها بمتوسط قدرة (١,٦)، وتأتي بالمرتبة الخامسة مشكلة صعوبة التعامل مع الإنترنت نتيجة للتعرض للتحرش والمضايقة عبر الإنترنت بمتوسط قدرة (١,٤).

ثانياً: توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن للباحثة أن تضع بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في الحد من جرائم الإنترنت في المملكة العربية السعودية وذلك على النحو التالي:

١- أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر جرائم الإنترنت شيوعاً بمجتمع البحث هي الجرائم الجنسية لاسيما أن الدعوات الموجهة من المواقع الجنسية هي أكثر الجرائم الجنسية التي تعرضت لها عينة الدراسة، وعليه توصي هذه الدراسة بتكثيف الجهود الرامية إلى الارتقاء بالمستوى الفكري لمستخدمي الإنترنت ووضع أنظمة وقوانين لا تتعارض مع تعاليم الشريعة الإسلامية، دقيقة وواضحة للتعامل مع مجرمي الحاسب الآلي الذين يسيئون استخدامه ويسبب الضرر للاخرين وتفعيل دور وسائل الإعلام في نشر التوعية الوقائية من عواقب النظر في المواقع الإباحية، أو نشر مثل هذه المواقع وتسهيل الوصول إليها وكذلك تحصين المواطن فكريا ودينيا وإفهامهم أن مثل هذه المواقع تستهدف شبابنا وهي محاولة لتصدير الإباحية بدعوى الحرية.

٢- أظهرت نتائج الدراسة أن الدعوات الموجهة للعب القمار على الإنترنت هي أكثر الجرائم المادية التي تعرضت لها عينة الدراسة، وعلية توصي الباحثة بضرورة التصدي إلى مثل هذه الفئات الضالة التي تتخذ من الكسب المادي هدفاً لجرائمهم المختلفة.

٣- بينت نتائج الدراسة أن أكثر جرائم الاختراق التي تعرضت لها عينة الدراسة هي البريد الذي يحمل فيروسات أو تروجنات، وتوصي الباحثة إلى ضرورة التأكيد على الشركات والمؤسسات والمحلات التي تبيع الأجهزة الحاسوبية وغيرها من التقنية الحديثة بالحرص على عدم بيع أي جهاز قد يكون سهل الاختراق أو قطعة مقلدة غير أصلية لتلافي نشر الفيروسات وإلحاق تلف وضرر بالنظم.

٤- ثبت من نتائج الدراسة أن أكثر جرائم القرصنة التي تعرضت لها عينة الدراسة هي تحميل برامج من مواقع الإنترنت اكتشفت أنها تحتوي على مواد مقرصنة، وتوصي الباحثة بضرورة توعية مستخدمين الإنترنت بأخطار العديد من البرامج التي يتم تحميلها من المواقع المشبوهة لما تحويه من تركيبات معقدة يجهلها والتي تتسبب في تعرضه للقرصنة ووجوب الاعتماد على البرامج الأصلية.

٥- أثبتت الدراسة أن أكثر جرائم الإرهاب الالكتروني التي تعرضت لها عينة الدراسة هي طلبات للتبرع من قبل أشخاص مجهولين على الشبكة العنكبوتية، حيث توصي الباحثة إلى خطورة مثل هذا النوع من الجرائم الالكترونية الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت لاسيما في مجتمع إسلامي يسعى الأفراد إلى تقديم الإعانات المادية والمعنوية، واستغلال أصحاب النفوس

الضعيفة لمثل هذه الفئة وبالتالي تؤكد الباحثة على السعي إلي إنشاء منظمة عربيـــة لتنـــسيق أعمال مكافحة الإرهاب عبر الشبكات المعلوماتية والأنظمة الإلكترونية وتشجيع قيام اتحـــادات عربية تسعي للتصدي لمثل هذا النوع من الجرائم، كما يجب التحـــذير مـــن تزايـــد مخـــاطر الإرهاب الإلكتروني، والتأكيد على أنه على الرغم من التزايد المطرد للجرائم الالكترونيـــة إلا أن العالم لم يشهد بعد إرهابا إلكترونياً من نوع مُشابه للإرهاب العادي والواقعي، والتنبيه إلـــى الهشاشة الأصيلة في البنية التحتية للشبكة العالمية للمعلومات، مما يُمهد لهجمات إرهابية ربمـــا تؤدي إلى نتائج كارثية على المجتمعات الدولية والاقتصاد العالمي.

٦- توصي الباحثة ضرورة عقد الندوات والمؤتمرات العربية لبحث سبل مواجهـــة الإجـــرام الالكتروني وتوضيح ابرز المشكلات الاجتماعية والنفسية التي قد يتعر ض لها مـــستخدمي الإنترنت نتيجة للجرائم التي ترتكب على الشبكة.

٧- توصي الباحثة باستخدام المناهج التعليمية كأوعية ووسائل لمكافحـــة جـــرائم الكمبيـــوتر والانترنت وربطها بالنواحي الدينية والاجتماعية.

٨- توصي الباحثة إنشاء هيئة مشابهة لهيئة المواصفات والمقاييس يكون اختصاصها تكـــوين المواقع علمية مفيدة ومتقدمة عالمياً.

٩- توصي الباحثة تشجيع الباحثين بالدعم المعنوي، والمادي، لإجراء المزيد مـــن البحـــوث والدراسات حول جرائم الإنترنت والكمبيوتر لاسيما الاجتماعية منها والتي تركز بدورها على الآثار الاجتماعية والنفسية لمثل هذه الجرائم وإيجاد الحلول المناسبة للحد منها.

١٠- توصي الباحثة بخلق ثقافة اجتماعية جديدة تصور جرائم الإنترنت على أنها أعمال غير مشروعة مثلها مثل أنماط الجريمة الأخرى، والتأكيد علـــى أن مجـــرم الإنترنـــت يـــستهدف الإضرار بالآخرين، ويستحق العقوبة بدلاً عن نظرات، وعبارات الإعجاب.

١١- توصي الباحثة تثقيف مستخدمي الآلي أفرادا وجماعات، مؤسسات حكومية أو أهلية عن خطورة تزايد جرائم الحاسب الآلي وسلوك مرتكبيها، وخصوصاً إذا عرفنا أن مـــن يرتكـــب الجريمة يكون في الغالب من العاملين السابقين في المؤسسة أو الشركة ممـــن اســـتغنى عـــن خدماته، أو حجبت عنه ترقية أو علاوة، وقد يكون من العاملين الذين فـــي ظـــاهرهم يبـــدون أسوياء والعكس صحيح.

١٢- توصي الباحثة بضرورة إدراك أن جرائم الإنترنت ذات بعد دولي تتطلب الانخراط فـــي اتفاقيات دولية، والاهتمام بالتعاون الدولي في مجال المكافحة. و- إيـــضاح الحكـــم الـــشرعي الإسلامي تجاه جرائم الحاسب، والانترنت، ونشرها ضمن برامج التوعية العامة.

١٣- تشير الباحثة إلى ضرورة التنسيق لإنشاء مركز معلومات أرشيف عربي يهتم برصد، وتحليل جرائم الحاسب، يضم معلومات مكتملة عن جرائم أي واقعة، ومعلومات عن المجرمين، حيث أن جريمة الإنترنت لا تحدها حدود وطنية، أو قومية.

١٤- توصي الباحثة بالسماح بمراقبة المواقع المشبوهة على شبكة الإنترنت على أن يكون ذلك بتصريح من القضاء درءاً لأي شطط أو تعسف ، وبما لا يشكل تعرضا للحرية الفردية.

١٥- توصي الباحثة إلى الاهتمام بالمجال الدعوي على شبكة الإنترنت، سواء للمسلمين بإيجاد مواقع هادفة وبديلة عن المواقع الهابطة المنتشرة في شبكة الإنترنت، أو لغير المسلمين لدعوتهم للإسلام الذي هو أتم الأديان السماوية وخاتمتها.

١٦- تشير الباحثة أخيرا إلى مبدأ الوقاية في جرائم الإنترنت خير من العلاج، وبشكل خاص فيما يتعلق بتثقيف العاملين في الجهات المعنية بهذا الجانب ونشر الوعي بين مستخدمي الإنترنت.

مراجع الدراسة

مراجع الدراسة:

أولا: المراجع العربية:

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (بدون). لسان العرب . بيـــروت: دار صادر.

- أبو الحجاج، أسامة (١٩٩٨م). دليلك الشخصي إلى عالم الإنترنت. القاهرة: نهضة مـــصر للطباعة.

- أحمد عوض بلال، علم الإجرام، النظرية العامة والتطبيقات، ط١، دار النهـــضة العربيـــة، بدون تاريخ نشر.

- أحمد نبيل محمد صادق (١٤٠٧هـــ). موقف الشريعة الإسلامية مـــن النظريـــات النفـــسية والاجتماعية والتكاملية المفسرة لأعراف الأحداث، معالجة الشريعة الإسلامية لمشاكل انحراف الأحداث، المركز العربي للدراسات الأمنية والأمنية والتجريب، الرياض.

- أحمد، هلالي عبدالإله (٢٠٠٠م). تفتيش نظم الحاسب الآلي وضمانات المتهم المعلومـــاتي. عابدين: النسر الذهبي للطباعة.

- أميل دوركايم (١٩٨٨م). قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة:د.محمد قاســـم، د.الـــسيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية.

- بحر، عبدالرحمن محمد (١٤٢٠هـــ). معوقات التحقيق في جرائم الإنترنت : دراسة مسحية على ضباط الشرطة في دولة البحرين. رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربيـــة للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- البداينة، ذياب (١٤٢٠هـــ). جرائم الحاسب والإنترنت، أبحـــاث النـــدوة العلميـــة لدراســـة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، تونس.

- البداينة، ذياب (١٩٩٩م). التطبيقات الاجتماعية للإنترنت، ورقة قُدّمت في الدورة التدريبية حول شبكة الإنترنت من منظور أمنى، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، بيروت، لبنان.

- البداينة، ذياب (١٩٨٨م). الأمن الوطني في عصر المعلومات. الجزيرة، ٩٤٢١.

- البداينة، ذياب (١٩٩٧م). جرائم الحاسب الدولية، ورقة قُدّمت في ندوة جـــرائم الحاســـب. معهد التدريب : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- الثبيتي، سعود وصل الله (٢٠٠٥م). "جرائم الكمبيوتر والإنترنت"ندوة المجتمع والأمن فـــي دورتها الرابعة.

- الجوير، إبراهيم مبارك (١٤١٠هـ). التربية الإسلامية ودورها في علاج الأحداث الجانحين، أساليب معالجة الأحداث الجانحين في المؤسسات الإصلاحية المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
- حجازي، عبد الفتاح بيومي (٢٠٠٨م). التزوير في جرائم الكمبيوتر والانترنت، دار الكتب القانونية.
- حسن طاهر داود (٢٠٠٠م). جرائم نظم المعلومات.
- حسن محمد سفر (٢٠٠٣م). الإرهاب والعنف في ميزان الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي.
- الخشاب. أحمد (١٩٨١م). التفكير الاجتماعي "دراسة متكاملة للنظرية الاجتماعية" النهضة العربية.
- الخليفة، عبدالله حسين (١٤١٣هـ). المحددات الاجتماعية لتوزيع الجريمة على أحياء مدينة الرياض. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة.
- داود، حسن طاهر (١٤٢١هـ). الحاسب وامن المعلومات. الرياض: معهد الإدارة العامة.
- داود، حسن طاهر (١٤٢٠هـ). جرائم نظم المعلومات. الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- رستم هشام (١٩٩٥م). قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات، مصر، أسيوط، مكتبة الآلات الكاتبة.
- الزعبي، جلال محمد (٢٠١٠م). أسامة أحمد المناعسة. جرائم تقنية نظم المعلومات الالكترونية. دراسة مقارنة. دار الثقافة.
- زوز بركو (٢٠٠٩م). النظريات المفسرة للانحراف والجريمة، مقال.
- رمضان، مدحت (٢٠٠٠م). جرائم الاعتداء على الأشخاص والإنترنت. القاهرة: دار النهضة العربية.

- السمالوطي، نبيل محمد (١٤١١هـ). الدراسات العلمية للسلوك الإجرامي. جدة: دار الشروق.
- السيد، أحمد لطفي (٢٠٠٤م). المدخل لدراسة الظاهرة الإجرامية والحق في العقاب–الجزء الثاني الحق في العقاب.
- السيد علي شتا (١٩٩٣م). علم الاجتماع الجنائي، مؤسسة شباب الجامعة.

- سهير لطفي (٢٠٠١م). تقرير حول ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة. مجلة حق المؤلف بين الواقع والقانون، مركز الدراسات القانونية، جامعة القاهرة، دار النشر هايتي.
- سلامة، محمد عبدالله (٢٠٠٧م). موسوعة جرائم المعلومات –جرائم الكمبيوتر والانترنت.
- الشاذلي، فتوح وعفيفي (٢٠٠٣م). جرائم الكمبيوتر وحقوق المؤلف والمصنفات الفنية ودور الشرطة والقانون، دراسة مقارنة، لبنان، منشورات الحلي الحقوقية.
- الشنيفي، عبدالرحمن عبدالعزيز (١٤١٤هـ). أمن المعلومات وجرائم الحاسب الآلي، ط١ الرياض.
- الشهاوي، قدري عبدالفتاح (١٩٩٩م). أساليب البحث العلمي الجنائي والتقنية المتقدمة. الإسكندرية :منشأة المعارف.
- الشهري، عبدالله محمد صالح (١٤٢٢هـ). المعوقات الإدارية في التعامل الأمني مع جرائم الحاسب الآلي: دراسة مسحية على الضباط العاملين بجهاز الأمن العام بمدينة الرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الشهري، فايز عبدالله (١٤٢٢هـ) استخدامات شبكة الإنترنت في مجال الإعلام الأمني العربي. مجلة البحوث الأمنية (١٩).
- طالب، أحسن (١٩٩٨م). الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية. الرياض : دار الزهراء.
- الطوالبة، على حسن محمد (٢٠٠٤م). التفتيش على نظم الحاسوب والانترنت، دراسة مقارنة.
- عبابنة، محمود أحمد (٢٠٠٩م). جرائم الحاسب الآلي، دار الثقافة.
- عبد الرحيم صدق (١٩٨٥م). الإرهاب السياسي والقانون الجنائي ، دار النهضة العربية – القاهرة.
- عبدالله أحمد المصراتي (٢٠٠٠م). في اجتماعيات الجريمة والانحراف.
- عبد الله عبد الغنى غانم (١٩٩٤م) علم الاجتماع الجنائى الاسلامى ــ دراسة مقارنة ــ الكتاب الأول: الجريمة والمجرم من المنظور الإسلامي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- عبدالمطلب، ممدوح عبدالحميد (٢٠٠١ م). جرائم استخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات العالمية : الجريمة عبر الإنترنت. الشارقة: مكتبة دار الحقوق.
- عبد الهادي، محمد فتحي (١٩٨٤م). مقدمة في علم المعلومات، مكتبة غريب، القاهرة.
- العطيان، تركي محمد (٢٠٠٤م). جرائم الحاسب الآلي: دراسة نفسية تحليلية.

- عودة، عبدالقادر (١٤٠١هـ). التشريع الجنائي الإسلامي. بيروت : مؤسسة الرسالة، (المجلد الأول).
- على محمد جعفر (١٩٩٣م). الإجرام وسياسة مكافحته، دار النهضة العربية.
- عمر سيد رمضان (١٩٧٢م). دراسة في علم الإجرام، دار النهضة العربية.
- العنزي، سليمان (١٤٢٦هـ). وسائل التحقيق في جرائم نظم المعلومات.
- عيد، محمد فتحي (١٤١٩هـ) الإجرام المعاصر. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- غانم، عبد الله عبد الغني (١٩٩٤م). علم الاجتماع الجنائي الإسلامي، الكتاب الأول، الجريمة و المجرم من المنظور الإسلامي، نحو! نظرية إسلامية عامة للجريمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- الغافري، حسين بن سعيد بن سيف (٢٠٠٧م). الجهود الدولية في مواجهة جرائم الإنترنت.

- فتوح الشاذلي وعفيفي عفيفي (٢٠٠٣م). جرائم الكمبيوتر، منشورات الحلبي الحقوقية.
- فرانك وليامز ومارلين مكشان (١٩٩٦م). السلوك الإجرامي (النظريات) ترجمة عدلى السمرى، دار المعرفة الجامعية ــ الإسكندرية.
- الفرم، خالد فيصل عبدالمحسن (١٤٢٢هـ). شبكة الإنترنت وجمهورها في مدينة الرياض : دراسة تطبيقية في ضوء نظرية الاستخدامات والإشباعات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- الفنتوخ، عبدالقادر(١٤٢١هـ). الإنترنت للمستخدم العربي. الرياض: مكتبة العبيكان.
- رستم، هشام (١٩٩٥م). قانون العقوبات ومخاطر تقنية المعلومات، مصر، مكتبة الآلات الكاتبة.
- فوزية عبد الستار (١٩٩٨م). مبادئ علم الإجرام والعقاب، المكتب الجامعي، (الزوايا- ليبيا).
- القدهي، مشعل عبدالله (١٤٢٢هـ). المواقع الإباحية على شبكة الإنترنت وأثرها على الفرد والمجتمع. [١٤٢٢/٧/٢٩هـ] http://www.minshawi.com/gadhi.htm
- القريع، سليمان محمد (٢٠٠٣م). عوامل انحراف الأحداث -جرائم الصغار في المملكة العربية السعودية- ط١.
- القهوجي، علي عبد القادر (١٩٩٩م). الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.

- قارة آمال (٢٠٠٢م). الجريمة المعلوماتية – رسالة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية جامعة الجزائر.
- قشقوش، هدى (١٩٩٢م). جرائم الحاسب الالكتروني في التشريع المقارن، الطبعة الأولى دار النهضة العربية، القاهرة.
- الماوردي، محمد حبيب (١٤٠٧هـ). الأحكام السلطانية. القاهرة : دار التراث العربي.
- المكاوي، محمد محمود (٢٠١٠م). الجوانب الأخلاقية والاجتماعية للجرائم المعلوماتية– جرائم الكمبيوتر والانترنت.
- محمد، عادل ريان (١٩٩٥م). جرائم الحاسب الآلي وأمن البيانات، العربي (٤٤٠)
- محمد عارف (١٩٧٥م). المنهج في علم الاجتماع "المنهج الكمي والمنهج الكيفي في علم الاجتماع" ط٢، مكتبة الانجلو.
- مندورة، محمد محمود (١٤١٠هـ). جرائم الحاسب الآلية، دورة فيروس الحاسب الآلي، مكتب الأفاق المتحدة : الرياض.
- المنشاوي، محمد عبدالله (٢٠٠٣م). جرائم الإنترنت بالمجتمع السعودي، رسالة ماجستير.
- منصور مغايرة (٢٠٠٠م). دراسة حول "الجرائم المعلوماتية"، مكتبة جامعة الحكمة.
- المومني، نهلا عبدالقادر(٢٠٠٨م). الجرائم المعلوماتية، دار الثقافة.
- نبيل رمزي (١٩٩٩م). النظرية السوسيولوجيا المعاصرة، أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة (قراءات وبحوث)، دار الفكر الجامعي.
- الهاجري، اياس (٢٠٠٢م). جرائم الإنترنت.
- الهريش، فرج صالح (١٩٩٩م). علم الإجرام، ط١، المكتبة الوطنية (بنغازي).
- الهيتي، محمد حماد مرهج (٢٠٠٥م). جرائم الحاسوب، ماهيتها.موضوعها.أهم صورها.والصعوبات التي تواجهها،دراسة تحليلية لواقع الاعتداءات التي يتعرض لها الحاسوب وموقف التشريعات الجنائية منها.
- ولاء، سيام (١٩٩٢م). استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية، البنك الإسلامي.
- اليوسف، عبدالله عبدالعزيز (١٤٢٠هـ). التقنية والجرائم المستحدثة، أبحاث الندوة العلمية لدراسة الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، تونس.

- يونس عرب (٢٠٠٢م). جرائم الكمبيوتر والإنترنت-إيجاز في المفهوم والنطاق والخصائص والصور-والقواعد الإجرائية للملاحقة والإثبات-مؤتمر الأمن العربي- تنظيم المركز العربي للدراسات والبحوث الجنائية - أبو ظبي.

ثانياً: المواقع والمجلات العربية:

المواقع:

- منتديات طلاب وطالبات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
http://www.imam١.com/vb/forum.php
- منتديات تجمّع طلاب و طالبات جامعة الملك سعود http://www.cksu.com/vb/:
- الملتقى السعودي للطلبة المبتعثين بأمريكا وكندا http://www.saudiforum.us/vb/index.php:
- ملتقى الطلاب السعوديين في بريطانيا
http://www.saudistudents.org/vb/index.php:
- منتديات جنون http://www.u٣u٢.com/vb/
- منتديات النقاش لجامعة الملك فيصل http://kfuforums.kfu.edu.sa/
- منتديات قلبي http://vb.qlbe.com/
- منتديات إقلاع سوفت http://vb.vip٦٠٠.com/
- منتديات عالم حواء http://forum.hawaaworld.com/index.php
- منتديات البنوك السعودية http://www.albonook.com/
- منتديات اجتماعي http://www.ejtemay.com/
- منتدى الفريق الاجتماعي http://www.social-team.com/forum/
- منتديات الحصن النفسي http://bafree.net/alhisn/
- غرف الدردشة و الإيميل
- منتديات حلول البطالة http://www.btalah.com/

ثانياً: الاتفاقيات والمجلات العلمية:

- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الصادرة في القاهرة عام ١٩٩٨م.
- بيان مكة المكرمة الصادر عن المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي ، الدورة السادسة عشرة ، مكة المكرمة ، رابطة العالم الإسلامي ١٤٢٢هـ ، ص: ٨.

- جرائم الحاسب الآلي – ورقة عمل مقدمة من الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي لاجتماع اللجنة الفنية المتخصصة بدراسة سبل مكافحة الجرائم الإلكترونية " الإنترنت" الأول والذي أنعقد بمقر الأمانة العامة بالرياض خلال الفترة من ٤-٥/٤/٢٠٠٤م.
- قرارات وتوصيات الدورة الرابعة عشرة لمجلس مجمع الفقه الإسلامي ، الدوحة – قطر ، ٨-١٣ ذو القعدة ١٤٢٣هـ.
- المادة٠١ من قانون نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي-الصادر بالمرسوم الملكي السعودي رقم م/ ١٧ بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠٠٨- منشور على موقع الموسوعة الحرة
- مقال بعنوان جريمة إتلاف وتدمير المعطيات والبيانات بواسطة الإنترنت- منشور على الموقع الالكتروني المركز القوانين العربية- www.arblaws.com
- مكتب المحاسبة العامة للولايات المتحدة الأمريكية GOA انظر :- www.goa.gov "جوريسبيديا" www.jorisbidia.com.
- النشرة التعريفية عن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. (١٤١٩هـ). الرياض: الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر .

ثالثاً: المراجع الأجنبية :

- Adsit, C. Kristin. (١٩٩٩). Internet Pornography Addiction. [Online]. Available: http://www.chemistry.vt.edu/chem-dept/ dessy/honors /papers٩٩/adsit.htm [٩,٣,٢٠٠١.[

- Ahmed Marei (٢٠٠٠), L'abus de gestion en droit pénal des affaires, th. Nantes.

- E. Sutherland and D (١٩٧٠). Cressey, Principels of Criminology, ٨th. Ed. J. B. Lippincott Company.

- Glabosky,PN,&Smith. Russell G.(١٩٩٨). Crime in the Digital Age. Australia: Transaction Publishers & The Federation Press.

- Tom forester (١٩٨٩). Essential proplems to Hig-Tech Society First MIT Pres edition, Cambridge, Massachusetts.

- Interpol (٢٠٠١). scoping and responding to information technology crime in asia-south pacific region.

- M. pinguet: la douane et la cyber-delinquance.g.p. ١٩٩٦. doctr.١٣٢٥.

- NUA Internet Surveys. (١٩٩٨,June). How Many Online? [Online]. Available: http://www.nua.ie/surveys/howmayonline/index.html [٢٦,١٠,٢٠٠٠].

- O.c.d.e (١٩٨٦). la fraude liee a ١'ingormatique, paris.

- Rapalus, P.(٢٠٠٠,May). Ninety percent of survey respondents detect cyber attacks. Computer Security Institute. [Online]. Available: http://www.gocsi.com/prelen_٠٠٠٣٢١.htm [١١,١٠,٢٠٠١].

- Siegel and senna ,١٩٨٨,juvenile deliguency . theory practice and law, new york:١٢٨-١٣٢

- Sue Titus Reid (١٩٧٦),Crime and Criminology, Dryden Press, Hinsdale Illinois.

- Sweeny, Paul. (Jul/Aug ١٩٩٩). Cyber-crime's Looming Threat. Banking Strategies.

- Skinner, W. F., & Fream, A. M. (١٩٩٧, November). A social learning theory analysis of computer crime among college students. Journal of research in Crime and Delinquency.

- Voir: padova (y.) (٢٠٠٢) un apercu de la lutte contre la cyberciminalite en france, r.s.c.

الملاحق

استبانة مستخدمي الانترنت

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخوة والأخوات الأفاضل مستخدمي شبكة الإنترنت..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

أقوم بدراسة "بعض جرائم الإنترنت الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي"، وذلك كمتطلب تكميلي للحصول على درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ولقد تم تصميم الإستبانة التي أضعها بين أيديكم لغرض جمع المعلومات الخاصة بالدراسة.

نأمل منكم التجاوب معنا في هذه الدراسة العلمية وذلك بالإجابة على أسئلة الإستبانة والتزام الدقة والصدق، فيما تدلون به من بيانات ومعلومات حتى تسهم في الوصول إلى معطيات، وبيانات صادقة متعلقة بموضوع البحث، ونود الإشارة إلى أن البيانات والمعلومات في هذه الدراسة ستحاط بالسرية التامة ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتقبلوا سلفا شكري وتقديري لجهودكم التي ستبذلونها في المشاركة في هذا البحث مع احترامي وتقديري لكم..

الباحثة

أولا: البيانات الأولية :

١- العمر (.....)

٢- الجنس:

١- ذكر ☐

٢- أنثى ☐

٣- الدخل الشهري

١- أقل من ٥٠٠٠ ريال ☐

٢- من ٥٠٠٠ إلى أقل١٠,٠٠٠ ☐

٣- من ١٠,٠٠٠ إلى أقل١٥,٠٠٠ ☐

٤- من ١٥,٠٠٠ إلى اقل من ٢٠,٠٠٠ ☐

٥- أكثر من٢٠,٠٠٠ ☐

٤- الجنسيّة:

١- سعودي ☐

٢- غير سعودي ☐

٥- المنطقة:

١-المنطقة الشمالية ☐

٢-المنطقة الشرقية ☐

٣- المنطقة الغربية ☐

٤- المنطقة الجنوبية ☐

٥- المنطقة الوسطى ☐

٦- مستوى التعليم:

١-أقلّ من الثانوي ☐

٢- ثانوي أو معهد ☐

٣- بكالوريوس ☐

٤- دراسات عليا ☐

٥- دبلوم ☐

٧-نوع التخصص:

١- تعليم عام ☐

٢- علوم إدارية ☐

٣- علوم إنسانية ☐

٤- علوم تطبيقية ☐

٥- علوم شرعية ☐
٦- حاسب آلي ☐
٧- علوم أمنية وعسكرية ☐
٨- علوم طبيعية ☐

٨- الحالة الاجتماعية:

١- أعزب ☐
٢- متزوج ☐
٣- مطلق ☐
٤- أرمل ☐

٩-نوع الديانة:

١- مسلم ☐
٢- غير مسلم ☐

١٠-الحالة الوظيفية:

١- طالب ☐
٢- عاطل ☐
٣- عامل ☐
٤- موظف حكومي ☐
٥- عسكري ☐
٦- مدرس ☐
٧- أستاذ جامعي ☐
٨- طبيب وصيدلي ☐
٩- أعمال حرة ☐
١٠- ربة منزل ☐
١١- متقاعد ☐

١١- مستوى إجادة استخدام الإنترنت:

١- متوسط ☐
٢- متقدم بالخبرة ☐
٣-متخصص بالحاسب الآلي ☐

١٢- مستوى إجادة استخدام اللغة الإنجليزية:

١- لا يجيد ☐
٢- متوسط ☐
٣- متمكّن ☐
٤- لغته الأم الإنجليزية ☐

حدد الإجابة المناسبة (لا–نعم):

العبارات	لا	نعم
القسم الثاني : الجرائم الجنسية:		
١٣– سبق أن وجهت لك دعوة من مواقع جنسية إباحية على الإنترنت		
١٤– سبق أن وجهت لك دعوه من قائمة بريدية جنسية إباحية		
١٥– سبق أن أنشأ شخص ما صفحة للتشهير بك على الانترنت		
١٦– سبق أن أنشأ شخص ما صفحة للتشهير بأحد أقرباءك أو معارفك على الإنترنت		
١٧– سبق أن استخدم شخص ما بريدك الالكتروني لنشر المواد الإباحية		
١٨– سبق أن تعرض بريدك الالكتروني للإغراق بالمواد الإباحية من قبل جهة مجهولة		
القسم الثالث: جرائم الاختراق		
١٩– تملك موقعا الكتروني؟		
٢٠– سبق أن تعرض موقعك للاختراق؟		
٢١– سبق وأن تعرض موقعك للتدمير؟		
٢٢– سبق وأن تعرض جهازك الشخصي للاختراق عبر الإنترنت؟		
٢٣– سبق أن تعرض بريدك الشخصي للإختراق عبر الإنترنت؟		
٢٤– سبق أن استولى أحد على بريدك الشخصي؟		
٢٥– سبق أن تعرض بريدك للإغراق (إغراق البريد برسائل كثيرة)، بقصد تدمير ؟		
٢٦– سبق أن استولى احد على اشتراكك ورقمك السري في إحدى المواقع؟		
٢٧– سبق أن تلقيت بريدا يحمل فيروسات أو تروجنات ؟		
القسم الرابع: الجرائم المادية:		
٢٨– تستخدم بطاقتك الائتمانية من خلال الإنترنت؟		
٢٩– سبق أن تم العبث برصيد بطاقتك الائتمانية من خلال الإنترنت؟		
٣٠– سبق أن وجهت لك دعوة للعب القمار على الانترنت؟		
٣١– سبق أن تم تغيير أي بيانات أو معلومات خاصة بك عبر الانترنت من قبل الأشخاص لتحقيق مكاسب شخصية؟		
٣٢– سبق أن تعرضت لدعوات من المواقع الخاصة بتجارة المخدرات أو الترويج لها؟		
٣٣– سبق ووجهت لك دعوه للدخول على المواقع الخاصة بغسيل الأموال؟		
القسم الخامس: جرائم القرصنة		
٣٤– سبق أن تعرض جهازك الشخصي للمواد المقرصنة؟		
٣٥– سبق أن وجهت لك دعوة من أحدى المواقع لنشر المواد المقرصنة ؟		
٣٦– سبق أن تعرضت بياناتك الشخصية إلى الإتلاف من خلال التعرض للمواد المقرصنة؟		
٣٧– سبق أن تعرضت للتهديد بزرع مواد مقرصنة في بريدك الالكتروني؟		
٣٨– سبق أن قمت بتحميل برامج من مواقع الإنترنت اكتشفت أنها تحتوي على مواد مقرصنة؟		
٣٩– سبق أن تعرضت للهكر من خلال زرع مواد مقرصنة قي الإعلانات البريدية ؟		
القسم السادس: جرائم الإرهاب الالكتروني:		
٤٠– سبق أن تعرضت لمنظمات وجماعات تنشر أفكاراً ومبادئ متطرفة، وتدعو إلى مبادئ منحرفة ؟		

العبارات	لا	نعم
٤١- سبق أن واجهت قاعدة فكرية لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميرية والتخريبية		
٤٢- سبق وأن استغل بريدك الالكتروني لبث أفكار إرهابية؟		
٤٣- سبق أن تعرضت للتهديد من قبل منظمات سرية للقيام بأفعال معينة؟		
٤٤- سبق أن تلقيت طلبات للتبرع من قبل أشخاص مجهولين على الإنترنت؟		
٤٥- من الوسائل التي اتبعها هؤلاء الأشخاص لطلب التمويلات المالية البريد الالكتروني؟		
٤٦- من الوسائل التي اتبعها هؤلاء الأشخاص لطلب التمويلات المالية الحوار الالكتروني؟		
٤٧- من الوسائل التي اتبعها هؤلاء الأشخاص لطلب التمويلات المالية المواقع الالكترونية ؟		
٤٨- من الوسائل التي اتبعها هؤلاء الأشخاص لطلب التمويلات المالية الإعلانات في المواقع الالكترونية؟		
٤٩- من الوسائل التي اتبعها هؤلاء الأشخاص لطلب التمويلات المالية غرف وبرامج المحادثات المختلفة؟		

فضلاً تجد أدناه عبارات تقيس بعض رأيك في الجرائم الالكترونية فضلا ضع علامة (√) على الاختيار المناسب لك والذي يعبر عن رأيك:

العبارات	لا	حياناً	نعم
٥٠- أجد صعوبة في استخدام مواقع الإنترنت المختلفة لفقدان الثقة بالمواد التي تنشرها.			
٥١- أجد مشكلة في ارتياد المواقع المختلفة لإغراقها بالمواد الجنسية.			
٥٢- أرى أن التعامل مع الإنترنت قد يسهل نشر المواد الجنسية.			
٥٣- أن التعاملات المختلفة لا يمكن أن تتم من خلال الإنترنت نتيجة للإختراق وعدم السرية التامة.			
٥٤- أجد مشكلة في ارتياد المواقع الرسمية والتعامل معها.			
٥٥- أرى أن الإنترنت وسيلة لترويج المخدرات.			
٥٦- أجد تشجيع للمقامرة عبر الإنترنت.			
٥٧- أخشى ارتياد مواقع الإنترنت المختلفة خوفا من التعرض للقرصنة.			
٥٨- أرى عدم قدرة شبكات الاتصال على توفير الأمان المطلق لبياناتك.			
٥٩- أجد في استخدام الإنترنت الخطر الكبير التي يهدد الحرية الشخصية.			
٦٠- أرى أن التعامل مع الإنترنت يقضي على الخصوصية.			
٦١- أجد صعوبة في التعامل مع الإنترنت نتيجة للتعرض للتحرش والمضايقة عبر الإنترنت.			
٦٢- أرى أن الهجمات الثقافية عبر الإنترنت قد تزعزع الأمن الفكري.			
٦٣- أرى كثرة سلبيات الإنترنت مقارنة مع ايجابياته يحد من تعلمه واستخدامه.			
٦٤- أرى أن جرائم الإنترنت تسبب فقدان الثقة بالتقنية وتهدد إبداع العقل البشري.			
٦٥- من الصعب التعامل مع شبكة المعلومات لسهولة تسريب المعلومات الشخصية.			
٦٦- أرى أن مشكلة التطفل من جانب الآخرين أمر لا يمكن تجنبه على شبكة الإنترنت.			

انتهت الأسئلة ، نشكر لكم حسن تفهمكم وإجابتكم بكل رحابة صدر

مع تمنياتي لكم بالتوفيق والنجاح في حياتكم العلمية والعملية